الإصلاح العدو:
الرؤية الإسرائيلية والأمريكية للسلطة الفلسطينية والمنطقة

تقديم:

قبل أن يكون الإصلاح مطلبًا خارجيًّا دخيلًا، فهو مطلب داخلي أصيل فلسطينيًّا وعربيًّا[١]، رغم عدم استجابة القيادة الفلسطينية والنخب العربية الحاكمة له إلا عندما أصبح مطلبًا أجنبيًّا مفروضًا. قضية الإصلاح الفلسطيني والعربي لم تحظ مطلقًا من قبل بأي اهتمام إسرائيلي أو أمريكي أو دولي، إلا أن الاستحواذ الدعائي المتقن جعل الرأي العام العالمي يتصور أن قضية الإصلاح ما كانت لتطرح أبدًا لولا فضل شارون وبوش[٢]؛ الأمر الذي فرض جدلية العلاقة بين الضرورات الداخلية للإصلاح، والإملاءات الخارجية المفروضة، وأهمية عدم الخلط بينهما[٣]. وعبر توني كارون عن دهشته من أنه مع ضغوطات بوش وشارون لدمقرطة السلطة الفلسطينية فجأة؛ تحول كل طرف على المستوى العربي والفلسطيني الرسمي يريد إصلاح السلطة[٤]. وقد ثار التساؤل عن أسباب رفض دعوات الإصلاح الداخلية المطروحة منذ أكثر من قرن، ومع نشوء الدولة الوطنية والكيانات العربية[٥]، وكثرة الحديث عن كيفية تحقيق الإصلاح عربيًّا[٦] دون جدوى[٧]، وعلى العكس الهرولة إلى تأييد الدعوة الأمريكية للإصلاح المفروضة بفعل الضغوطات والإملاءات[٨].

فالسلطة الوطنية التي بددت محاولات الإصلاح الحقيقية[٩]؛ تحاول إبداء قدر من التجاوب مع الإصلاح الذي تنشده الولايات المتحدة[١٠]، وفي وقت انهارت فيه مؤسساتها في مناطق مختلفة، جاءت دعوة السلطة للإصلاح (مايو ويونيو ٢٠٠٢)، متضمنة تأكيد حكم القانون، وتأسيس إطار تنظيمي واضح، وتشجيع المساءلة السياسية وكفالة إدارة فاعلة للوظائف العامة، وتأكيد استقلال القضاء[١١].

ورغم مواجهة عرفات لمطالب بوش وشارون بتغيير بنية السلطة[١٢]، وتنازله عن جزء من سلطاته لرئيس وزرائه، نتيجة الضغوط التي تعرض لها[١٣]، وتصديقه على قانون استقلال القضاء، والإعلان عن نية إجراء انتخابات محلية وبلدية، وأخرى تشريعية ورئاسية، وتشكيل حكومة جديدة[١٤]، إلا أن جهوده الإصلاحية هذه وتفانيه فيها لم تقنع الأمريكيين والإسرائيليين ولم تعجبهم[١٥]؛ فلم تلق إصلاحاته الوزارية وإدخاله التعديلات على بنية السلطة (وخصوصًا الأمنية لمساعدته في التخلص من الضغوط) قبولًا لديهم؛ إذ اعتبروا أن تلك الإصلاحات ما هي إلا ذر للرماد في العيون، وأنها لم تقدم جديدًا على صعيد التغييرات المنشودة لمكافحة حركات المقاومة المسلحة، وجاء الرد الإسرائيلي على إصلاحات عرفات بمحاصرة مقره مرة أخرى واجتياح المدن الفلسطينية[١٦]. لقد نظروا إلى ما فعله عرفات على أنه إصلاح شكلي[١٧] وغير جوهري لن يفي بالغرض، كما قال بنيامين بن إليعازر، فليس منه فائدة أو جدوى[١٨]. حتى إصلاحاته الأمنية لم تقنع بوش بالتخلي عن عزله[١٩]، ودأبوا في البداية على استخدام فكرة الإصلاح لتجريده من المال والقوى الأمنية[٢٠]، ومقومات القوة الأخرى التي في حوزته. ووفقًا لهذه الرؤية قال آفي ديفيز: "لا تعولوا على الإصلاح الفلسطيني"[٢١]، في إشارة منه أن الإصلاح الفلسطيني المطلوب هو ما يحقق المصالح الإسرائيلية وليس المصالح الفلسطينية. وظهرت مقولة: "مطلوب فعل وليس كلامًا"[٢٢]. ونظر لحكومتي أبو مازن وأبو علاء على أنهما مخيبتان للآمال[٢٣]؛ لذلك مورست ضغوطات

خارجية على عرفات[٢٤] لحمله على إجراء الانتخابات[٢٥]، ولحمله على تقديم خطته لإصلاح حكومته والأجهزة الأمنية إلى جورج تينيت[٢٦]. لكن جهوده الإصلاحية بعد عملية السور الواقي (٢٠٠٢/٣/٢٩) لم تعجب أحدًا[٢٧]. وهكذا لم يتسن لجهود عرفات إصلاح العلاقات الأمريكية الفلسطينية التي تدهورت كثيرًا بعد مصادرة حمولة السفينة كارين (٢٠٠٢/١/٣)[٢٨]، كما لم تقنع إصلاحات عرفات لشارع الفلسطيني وقواه السياسية[٢٩].

وتتناول الدراسة فيما يلي -وبعد هذه المقدمة- خمسة موضوعات رئيسية لتحليل الرؤية الإسرائيلية والأمريكية للإصلاح في السلطة الفلسطينية والمنطقة، فتبدأ بتوضيح عناصر الضغط والإملاء التي امتلكتها الولايات المتحدة وإسرائيل لفرض رؤيتها الإصلاحية، ثم تعرض لأبعاد هذه الرؤية ومحاولات فرضها، وبعدها تبين الدوافع والأهداف الحقيقية من ورائها، ثم التداعيات وردود الأفعال عليها وعلى محاولات فرضها، وفي الموضوع الخامس تحاول الدراسة تقييم هذه الرؤية، ومقارنتها بالرؤية الفلسطينية والعربية.

أولًا- عناصر الضغط والإملاء:

تمتلك الولايات المتحدة وإسرائيل -لفرض رؤيتهما الإصلاحية على السلطة الفلسطينية والمنطقة- عناصر ضغط وإملاء متعددة، تكتفي الدراسة في هذا المقام بتناول أربعة منها، تستهلها بالحديث عن التوظيف الاستعماري للمفاهيم، مع التركيز على مفهومي الإصلاح والديمقراطية كنموذج، وتوضح كيفية الاستفادة من النفوذ الدولي والمتغيرات الدولية في فرض القيود والعقوبات، ثم تتطرق إلى الاستخدام التقليدي للقوة العسكرية والتهديد بها، ورابعًا تداعيات زيادة وهن العرب والمسلمين على زيادة فاعلية الضغوطات والإملاءات.

١- التوظيف الاستعماري للمفاهيم:

تراوح التعامل الاستعماري مع المفاهيم بين التشويه والقمع تارة (كما حدث لمفهومي الديمقراطية والإصلاح اللذان تعرض محتواهما الفكري إلى قمع وتشويه بالغ[٣٠]. وبين الخلط المتعمد تارة أخرى؛ كما حدث بين مفهومي الإرهاب والمقاومة، ومفهومي العمليات الاستشهادية والعمليات الانتحارية، وغيرها من المفاهيم؛ فقد وجد تضارب حول مفهوم الإصلاح[٣١]، فما تراه الإدارة الأمريكية إصلاحًا تراه القوى الفلسطينية والعربية المعارضة لسياستها في المنطقة تخريبًا أشد وطأة مما هو موجود حاليًّا، كما تراه الأنظمة الحاكمة زعزعة للاستقرار، وإن ما تراه القوى الفلسطينية والعربية المعارضة لسياستها في المنطقة نمطًا للإصلاح؛ تراه الإدارة الأمريكية إرهابًا وتخلفًا، وتراه الأنظمة العربية تهديدًا لمصالحها ومصالح الغرب[٣٢]. مفهوم الإصلاح الذي يريده الإسرائيليون يشجع على الإصلاح المؤسسي الذي تتحقق فيه مصلحته كعدو محتل؛ لذلك استحق بالفعل أن تطلق عليه الدراسة اصطلاح: "الإصلاح العدو"، لتميزه عن الإصلاح الوطني الصادر عن إرادة ذاتية دون مؤثرات خارجية سلبية، مع التسليم بوجود مؤثرات خارجية إيجابية تأتي من دولة صديقة لا من عدو مستعمر أو سلطة احتلال. والمثال الآخر على الإصلاح العدو هو تشجيع الإدارة الأمريكية لإصلاح المؤسسات الفلسطينية[٣٣] بالشكل الذي تتحقق فيه مصالح إسرائيل؛ وهو الشكل الذي تنطفئ فيه جذوة المقاومة، وتخمد فيه الظاهرة الانتفاضية، ويتم التسليم بالحلول السياسية المفروضة. مفهوم الإصلاح العدو يرتبط بإذلال الضحية، وإجبارها على احترام العدو المحتل، والاستجابة لرغباته بالصورة التي تعود عليه بالنفع والفائدة، وهو ما يؤدي إلى قمع مفهوم الإصلاح الذاتي النابع من المجتمع الضحية، ويحوله إلى مفهوم

سلبي مستورد، يجعل منه كلمة حق أريد بها باطل[٣٤]. من أجل ذلك، فإن مرتكزات العمل الإصلاحي المستقبلي لا بد أن تقوم على مواجهة نماذج الإصلاح الدخيلة وشعاراتها البراقة لإعادة هيكلة المنطقة[٣٥].

مفهوم الديمقراطية العدو من ناحية أخرى؛ يعكس التشويه الأمريكي الصهيوني لمفهوم الديمقراطية، ذي الصورة الناصعة البياض، بجعله أداة لتحقيق المصالح الاستعمارية؛ فقد جعل بوش الديمقراطية وسيلة للتخلص من القيادة غير المطيعة، وإسقاط نظامها المتحدي له -كما حدث في أفغانستان والعراق- وجعل الإصلاح ورقة ضاغطة على النظم المطيعة لمحاربة الإرهاب فيها، واعتبر هو وشارون أن كل عمل مسلح يتم فيه مواجهة العدو الغاصب فهو إرهاب، وهما في ذلك يعتبران مقاومة الضعيف للأقوى منه الذي اغتصب حقه عملًا غير أخلاقي، واعتبرا أن الاستعمار والاحتلال عملًا أخلاقيًا يأتي بالإصلاح والديمقراطية والحضارة، وهو أمر ينافي منطق العقل الإنساني البسيط. التوجه الأمريكي الصهيوني يقمع الديمقراطية بمعاداة النخبة الحاكمة المنتخبة ديمقراطيًا لرفضها الرضوخ للشروط الاستعمارية، كما حدث عند شن باراك وشارون عدوانهما على فلسطين لرفض عرفات التنازل في كامب ديفيد الثانية، وكما حدث عندما شن إيهود أولمرت بإيعاز من بوش الابن عدوانه على غزة بعد تولي حركة حماس لرئاسة الحكومة، وبعد عدم رضوخها للحصار الدولي المفروض عليها وهي المنتخبة ديمقراطيًا، الأمر الذي يعني رفض الاعتراف بنتائج عملية انتخابية نزيهة وشفافة[٣٦]، والسعي إلى إجبارها على قبول شروط ثلاثة كأساس للإصلاح، هي: التخلي عن العنف أي المقاومة والعمل الانتفاضي، الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والقبول بالاتفاقات الموقعة بين الكيان والمنظمة. نحن هنا إذًا أمام مفهومين للإصلاح: مفهوم يأتي ضمن استراتيجية شاملة للمقاومة والعمل الانتفاضي، تتجلى فيها أربعة عناصر تفوق: مشروعية الموقف الكفاحي الفلسطيني، التمسك بالشرعية الدولية التي أقرت حق الشعوب في مقاومة المستعمر، استمرارية القدرة على اختراق الأمن الإسرائيلي، وإثبات عجز شارون وحكومات إسرائيل على إجهاض الانتفاضة أو كسر الإرادة الفلسطينية[٣٧]. ومفهوم آخر يجيء ضمن الاستراتيجية الأمريكية الصهيونية لمحاربة الإرهاب وتحقيق الأمن لإسرائيل؛ يدعو للإصلاح المرتبط بالتخلي عن المقاومة والعمل الانتفاضي، وهو أمر لا يمكن قبوله بكل المقاييس[٣٨].

٢- الاستفادة من النفوذ الدولي والمتغيرات الدولية والقدرة على فرض القيود والعقوبات:

استطاعت الولايات المتحدة كقوة عظمى حاملة لموازين القوى ومسيطرة على العالم بلا منازع، بما تمتلكه من قدرة على فرض القيود والعقوبات، وتطويع المنظمات الدولية في خدمة مصالحها (بما في ذلك الأمم المتحدة، ودول مجموعة الثمانية، ودول الاتحاد الأوروبي) أن تستفيد مما تتمتع به من قوة ونفوذ دولي، وأن تفرض رؤاها وتصوراتها دون أدنى معارضة من أي نظام في المنطقة، وقد ساعدها في ذلك المبررات والذرائع التي امتلكتها، وفي طليعتها تداعيات أحداث سبتمبر، واحتلالها لأفغانستان والعراق، وحربها على الإرهاب. وقد تجلى نفوذها في الحصار الدولي الذي فرضته على حكومة حماس إثر فوزها الساحق في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وتوليها لرئاسة الحكومة، بعد أن اختارها الشعب الفلسطيني بالطرق الديمقراطية؛ الأمر الذي يعني رفض الاعتراف بنتائج عملية انتخابية نزيهة وشفافة[٣٩]، وسعت إلى إجبارها على قبول شروط ثلاثة كأساس للإصلاح، هي: التخلي عن العنف، الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والقبول بالاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والمنظمة.

٣- الاستخدام التقليدي للقوة العسكرية والتهديد بها:

عادت الإدارة الأمريكية مجددًا في عهد المحافظين الجدد[٤٠] -متذرعة بأحداث سبتمبر (٢٠٠١/٩/١١) التي ساهمت في دعم توجهها الإمبراطوري، وسعيها لإعادة تشكيل الخريطة الاستراتيجية للمنطقة[٤١]- إلى استخدام الوسائل العسكرية القديمة؛ كشن الحروب والتلويح بها (أفغانستان والعراق) للقضاء على كل أشكال المقاومة التي تسميها إرهابًا، واستطاعت من خلال الاستخدام التقليدي للقوة العسكرية والتهديد بها أن تمارس الضغوطات على الأنظمة والحركات الاجتماعية وتجميعها في غير مصلحة النهوض والتحرر والوحدة[٤٢].

ويأتي خطاب بوش ذو النزعة الإمبريالية الليبرالية (٢٠٠٢/٤) أمام معهد المشروع الأمريكي حول نشر الديمقراطية في المنطقة؛ ليتوج التصور الخاص بتغيير الشرق الأوسط عبر البوابة العراقية، وربطه بين التغيير في العراق وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد التخلص من الإرهاب؛ وهو ما يعكس مواصلة التعامل مع القضية الفلسطينية من منظور أحداث سبتمبر ومنظور الإرهاب، رغم أنها كقضية تحرير وطنية لا ترتبط بأي مسألة إقليمية أو دولية أخرى[٤٣]، مع التسليم بتداعيات المتغيرات الإقليمية والدولية على القضية الفلسطينية بشكل كبير.

وقد كان للاحتلال الأمريكي للعراق فيما بعد تداعياته على القضية الفلسطينية والمنطقة، في ظل تحول الخطاب الأمريكي إلى ما يشبه الأمر والنهي والتهديد والإجبار. فلم يكن أمام الأنظمة المستبدة سوى الطاعة والرضوخ، وهذا ما يفسر هرولة السلطة الفلسطينية والدول العربية نحو إصلاح نظمها ومؤسساتها كي يرضوا الأمريكيين ويأمنوا شرهم ووسوسة إسرائيل لهم. وهو ما يبين إلى أي حد استثمرت الولايات المتحدة استخدامها التقليدي للقوة العسكرية والتهديد بشن الحروب من أجل طرح موضوع الإصلاح كوسيلة لإعادة هيكلة المنطقة ورسم خريطتها الاستراتيجية لتحقيق مصالحها ومصالح إسرائيل.

٤- زيادة وهن العرب والمسلمين:

ساهم ضعف العرب والمسلمين وزيادة وهنهم يومًا بعد يوم في زيادة الصلف والغرور الأمريكي والإسرائيلي، الذي وصل إلى حد "الاستعباط"- إن جاز استخدام التعبير الشعبي في مثل هذا المقام- بأن العدو يريد إصلاح شأن ضحيته، لكن الحقيقة أنه يريد تجريدها من إرادتها ومقومات قوتها. فعندما أقدمت إدارة بوش على احتلال أفغانستان ثم العراق، وساندت شارون في حربه ضد الشعب الفلسطيني ومؤسسات سلطته الوطنية وقيادته؛ فإن الموقف العربي الرسمي لم يكن على ما يرام، فقد اتسم بالضعف والخنوع المختلط بالتأييد والخوف. وحتى الموقف الشعبي لم يكن بالصورة المرجوة رغم رفضه لما يجري، ولم يكن الهدف من المظاهرات التي اجتاحت المنطقة وغضت الأنظمة الحاكمة عنها الطرف أو سمحت بها؛ سوى تفريغ للكبت الجماهيري، الذي عادة ما يعقبه صمت وسكينة كأن شيئًا لم يكن. إن زيادة الوهن أدت إلى كثرة تداعي الأكلة من الإسرائيليين والأمريكيين على قصعتهم الممثلة في السلطة الفلسطينية والأنظمة العربية.

ثانيًا- أبعاد الرؤية ومحاولات فرضها:

الرؤية الإسرائيلية سابقة للرؤية الأمريكية بشأن توظيف مفهومي الإصلاح والديمقراطية بصورة سلبية، تجعل منها ذريعة لإملاءاتها وضغوطاتها السياسية؛ فهي الأصل الذي أخذت عنه الرؤية الأمريكية أفكارها حول إصلاح السلطة والمنطقة. فلا مراء أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد بوش الابن تجسيد حرفي -كما يقول جورج قرم- لآراء شمعون بيريز، الذي يعتبر أن الإرهاب وتحديدًا الإرهاب الإسلامي هو العدو الوحيد[٤٤]. وتعد رؤية المحافظين

الجدد للإصلاح في السلطة والمنطقة نسخة طبق الأصل عن رؤية المحافظين الأيديولوجيين في إسرائيل؛ حيث تبنى بوش أفكار ناثان شارانسكي كما تبنى عمليًّا جوهر برنامج شارون قبل ترسيمه[٤٥]. ونال شارون دعمًا غير محدود من بوش الذي حمل الفلسطينيين مسئولية فشل العملية السلمية واندلاع العنف، وفي المقابل لم تعلن إدارة بوش أدنى استعداد لممارسة أي ضغط على إسرائيل، بل أطلقت يد إسرائيل، وأجازت إعادة احتلالها للضفة والقطاع بذريعة الدفاع عن النفس ضد الإرهاب[٤٦]، ولم تعد تدعو لحل قضية اللاجئين أو تعتبر المستوطنات غير شرعية، وأصبح موقفها من احتلال القدس غامضًا، كما أنها طالبت الفلسطينيين بأن يقروا بأن إسرائيل دولة يهودية وليست دولة لمن فيها[٤٧]. كل ذلك بهدف إخضاع السلطة وأجهزتها الأمنية لإرادة الاحتلال، وذلك بعد أن استطاع شارون خلال زياراته المتكررة إلى واشنطن إزالة الخلاف في وجهات النظر مع الإدارة الأمريكية، وتأثيره في بوش[٤٨]، وإقناعه بشرط الإصلاح قبل قبول التفاوض وتحقيق السلام، وعدم الانتقال إلى المرحلة التالية قبل التأكد من التزام الفلسطينيين وتطبيقهم لشروط المرحلة الأولى كاملة؛ ومن ثم تأجيل موضوع الدولة الفلسطينية.

تأسيسًا على ما سبق؛ تحاول الدراسة فيما يلي استكشاف الرؤيتين الإسرائيلية والأمريكية إزاء الإصلاح الفلسطيني كلٌّ على حدة، فتتناول رؤية شارون وحكومته، وتصورات النخب والقوى السياسية الأخرى، ثم تعرض لرؤية بوش وإدارته، ورؤى الحزبين الجمهوري والديمقراطي، فضلًا عن أهم المشاريع والمبادرات المقترحة بهذا الخصوص على المستويين العربي والفلسطيني.

١- الرؤية الإسرائيلية:

تدعي إسرائيل بخطابها الديمقراطي الإصلاحي أن أسباب الصراع في المنطقة لا تعود إلى احتلالها للأراضي العربية ولا للسياسات التي تنتهجها في المنطقة، بقدر ما تتعلق بالطبيعة اللاديمقراطية للأنظمة العربية، وعلاقتها بشعوبها، بما في ذلك النظام السياسي الفلسطيني؛ وهو ما يعني أن الجهود الدولية لا ينبغي أن تركز على التسوية وإنهاء الاحتلال، وإنما على إصلاح ودمقرطة هذه الأنظمة؛ مما يؤدي إلى تملصها من استحقاقات التسوية مع العرب، بذريعة أن التسوية لا تقوم إلا بين أنظمة ديمقراطية متماثلة[٤٩]. وقد ظهرت في إسرائيل تيارات مختلفة إزاء موضوع الإصلاح الفلسطيني، كل منها أدلى بدلوه. قال يوسي ألفر بأن المؤيدين للإصلاح من الإسرائيليين انطلقت أفكارهم من زحزحة عرفات إلى وضع شكلي بواسطة ديمقراطية جديدة، واستعدادات واضحة لتوحيد الأجهزة الأمنية. وأوضح بأن اليمينيين الإسرائيليين بحثوا عن تنصيب نظام فلسطيني صديق وأكثر اعتدالًا، وتأييد شارون نفسه لذلك يعد أمرًا لم يبتدأ به من قبل، لكن شارون يطرح المطالب الإصلاحية كعذر ملائم لتجنب الدخول في أي عملية سلام يُقدِم فيها على تنازلات خطيرة لا يودها. وتأخذ هذه الفئة على عرفات إحباطه لمحاولات الإصلاح الداخلية المتكررة[٥٠].

ويتحدث ألفر عن ستة تيارات إسرائيلية عن إصلاح السلطة الفلسطينية؛ فهناك المرتابون، ومنهم شارون، ويعتقدون بأن الفلسطينيين والعرب غير قادرين على إجراء الإصلاح الأمني والسياسي والمالي الجدي، وهم يعزون هذا إلى الصفات الأصولية غير الديمقراطية في الثقافة العربية (الموقف من المرأة، مجتمعات قبلية عشائرية، نزعات إسلامية)، وهناك المحافظون الجدد الأيديولوجيون بزعامة شاراناسكي ونتنياهو، الذين يعلقون أي أو كل تقدم تجاه السلام إلى الديمقراطية والإصلاح العربي. توجد أيضًا عناصر من المجتمع الإسرائيلي من المحتمل أن تأخذ نظرة أكثر إيجابية تجاه السلام والإصلاح الفلسطينيين؛ فهناك

البيروقراطيون والتكنوقراط، الذين يعملون في المنظمات غير الحكومية، وهم دائمًا مهتمون بمساعدة الإصلاح الفلسطيني، فضلًا عن معسكر صغير نسبيًّا في اليسار الإسرائيلي، يؤيد الرجوع الفوري إلى مفاوضات السلام الشاملة، بغض النظر عن وضع جهود الإصلاح الفلسطيني. ولاحظ ألفر أن أيًّا من هذه الجماعات من غير المحتمل أن تستخدم نفوذها السياسي بنجاح في هذا الأمر، بالإضافة إلى مؤسسة الأمن الإسرائيلي التي يمكنها أن تصبح مؤيدًا قويًّا للتسوية المحلية وحلول الوسط الأخرى، إذا ما اعتُرف بها كشريك جدير بالثقة، نجح في إخماد الإرهاب الفلسطيني. واعتبر ألفر أن نجاح أيٍّ من هذه التيارات يعتمد على عدة عوامل، بعضها خارجي بالنسبة لإسرائيل مثل: نجاح أبو مازن أو فشله، نجاح أو فشل الإصلاح في العراق وفي العالم العربي، ومدى تقييم إدارة بوش للجهد الفلسطيني المبذول، واستعدادها لدعمه بفرض مطالب على إسرائيل. ولكن العناصر الأكثر أهمية ستكون داخلية بالنسبة إلى إسرائيل، خاصة الصورة السياسية الجديدة التي نشأت عن برنامج شارون للانفصال الأحادي عن غزة[٥١].

وحدوث التحول في الرؤية الإسرائيلية من سياسة غض الطرف عن سوء الإدارة الفلسطينية وفسادها حسب تعبير جودي بارسالو، (حكومات: رابين، باراك، نتنياهو) إلى الإصرار على الإصلاح[٥٢] وممارسة الضغوطات لحمل السلطة عليه (حكومة شارون)؛ كان سببه رفض عرفات للمقترحات الإسرائيلية الأمريكية في كامب ديفيد الثانية (٢٠٠٠/٧) المجحفة بالحق الفلسطيني، ثم تفجير انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠/٩/٢٨)، واتهامه بإدارتها وإشرافه بنفسه على العمليات العسكرية الإرهابية الموجهة ضد إسرائيل[٥٣]. كما وجهت له تهمة الفوضى المنظمة؛ حيث تعدد الأجهزة الأمنية وتأصل الفساد، وتقويض محاولات الإصلاح، والحض على العمليات الانتحارية. وفقًا للتعبير الإسرائيلي. ومع توفر ظروف أمريكية ودولية ملائمة وجد شارون في الإصلاح ضالته لتحويل الاهتمام عن الحرب التي يشنها على المدن الفلسطينية، ولممارسة إملاءاته على الفلسطينيين. ووجدت الإدارة الأمريكية الأمر ذا فائدة لها في تعميمه على المنطقة العربية والإسلامية برمتها. لكن إسرائيل في عهد رابين ونتنياهو وباراك لم يكن يناسبها طرح هذا الأمر؛ لأن مصالحها كانت تتحقق على أكمل وجه: تنازلات فلسطينية، إيقاف الانتفاضة، اعتراف المنظمة بإسرائيل، تطبيع إسرائيلي مع العرب، الاستمرار في تهويد القدس، مواصلة بناء المستوطنات، علاوة على دخول السلطة الفلسطينية وقيادتها إلى المصيدة الصهيونية، وتغليبها لخيار الدولة على خيار المقاومة والثورة[٥٤]. ويفسر يوسي ألفر أسباب ذلك صراحة بحديثه عن تجاهل رابين لفساد السلطة طالما تحققت مصالح إسرائيل[٥٥]، والتعبير الأدق هنا هو عدم استفادة رابين من توظيف فساد السلطة لتحقيق مصالح إسرائيل؛ ففساد السلطة علامة ضعف فلسطينية حتمًا في صالح العدو، يمكنه استثمارها لمآرب أخرى، ورابين لم يستثمرها لأن الظروف كان تغنيه، ولم يكن بحاجة إلى مثل هذه الورقة الضاغطة، بينما شارون استثمرها جيدًا لأنه في حاجة إليها لحمل السلطة على القبول بكل ما يريد، ولتملصه من أي استحقاقات يطالب بها.

وقد حاولت إسرائيل خلال ذلك توظيف دبلوماسيتها الخارجية وآلتها الإعلامية، وتعويلها الكثير على الموقف الأمريكي الداعم لها، وإبراز نفسها كضحية للإرهاب الفلسطيني تمهيدًا للترويج لتصورها عن وجوب الإصلاح الفلسطيني. وقد مر موقفها إزاء إصلاح السلطة بثلاث مراحل مختلفة: مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر وحتى الاجتياح الإسرائيلي، والمرحلة التي ترافقت مع عملية الجدار الواقي، والمرحلة اللاحقة على عملية الجدار الواقي. تنقسم المرحلة الأولى إلى

فترتين: من أحداث سبتمبر حتى ما بعد اغتيال رحبعام زئيفي، ومن الإعلان عن اعتراض السفينة كارين حتى الاجتياح الإسرائيلي. في الفترة الأولى كان الموقف الإسرائيلي والجدل الداخلي يدور حول طرد وإبعاد عرفات، وخلال هذه المرحلة كانت الإدارة الأمريكية مشغولة بحربها على الإرهاب عقب أحداث سبتمبر؛ الأمر الذي ساعد إسرائيل في إسباغ صفة الشرعية على حربها ضد الفلسطينيين. والتغير في الموقف الإسرائيلي جاء خلال الفترة الثانية من المرحلة الأولى, والتي بدأت بعد حادث اعتراض إسرائيل للسفينة كارين (٥/٢١/١٠٠٢)، وإعلانها تورط السلطة وإيران فيها؛ حيث بدأ التغير في موقف اليمين الإسرائيلي، من الحديث عن إبعاد عرفات إلى الحديث عن قيادات بديلة, والتوافق مع موقف اليسار الإسرائيلي الداعي إلى عدم جدوى السلطة الفلسطينية.

أ- رؤية شارون وحكومته واليمين المتطرف:

تستند رؤية شارون واليمين المتطرف لإصلاح السلطة الفلسطينية إلى اعتبار عرفات قائد الوجود الفاسد الذي يجب أن يُصلح[٥٦]؛ فهو السبب فيما يحدث من عنف[٥٧]، ومن ثم إذا ظل على رأس السلطة فالإصلاحات لا تعني شيئًا بالنسبة لشارون وحكومته؛ لذلك يتركز الإصلاح عند شارون بعد فشله في سياسة القبضة الحديدية في إزاحة عرفات وطرح الإصلاح من خلال الانتخابات كآلية مناسبة للتخلص منه[٥٨]، وإزالة- حسب تعبيره- نظامه الإرهابي والمستبد والديكتاتوري[٥٩] كشرط للسلام والتفاوض[٦٠]، ثم إيجاد قائد بديل أكثر مرونة يستطيع إصلاح قوات الأمن وتوحيدها[٦١].

وأهداف شارون من ربط المعنى الحصري والوحيد للإصلاح بذهاب عرفات تكمن في: تحميل القيادة الفلسطينية مسئولية تدهور الأوضاع وتعثر عملية السلام برفضهم للإصلاحات الديمقراطية وتسليمهم الشارع الفلسطيني للحركات المتطرفة التي ترفض السلام وتطالب بكل فلسطين، استثمار كراهية الشعب الإسرائيلي لعرفات وللسلطة الفلسطينية في حشد الرأي العام الإسرائيلي حول المواقف المتشددة لشارون، إيجاد قيادة جديدة مرنة ستمنح إسرائيل فرصة إطالة أمد المفاوضات والتسوية النهائية باعتبار أنها قيادة جديدة بحاجة إلى وقت لبناء شرعيتها وقد تنشغل في حروب مع خصومها وهو ما يمكن إسرائيل من مواصلة سياسة تهويد الأرض وبناء المستوطنات للمساومة في قضية حق العودة والقدس، إدراك شارون أن عدم تنحية عرفات سيكون في صالحه أيضًا إذ سيضفي مشروعية غير مباشرة على موقف إسرائيل المتصلب الرافض للحوار والتفاوض أمام الشعب الإسرائيلي والإدارة الأمريكية، ومقاومة الدول العربية لفكرة إبعاد عرفات سيستفيد منها شارون في خلق توتر في العلاقات الأمريكية العربية وهو ما يصب في مصلحة إسرائيل[٦٢].

وبسبب الموقف الأمريكي والعربي الرافض لإطاحة عرفات أو إبعاده بالقوة تبنت إسرائيل خيار الإصلاح، عرض شارون خطة من أربعة عناصر (٧/٥/٢٠٠٢) هي: تفكيك السلطة وبناء مؤسسات ديموقراطية جديدة وسلب صلاحيات عرفات السياسية ليصبح رئيسًا شرفيًا وإسناد منصبه لطرف آخر في مركز رئيس وزراء، توحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في جهاز واحد طبقًا للتوصيات التي سيقوم ببلورتها جورج تينيت، تحمل أوروبا المسئولية عن الشق الاقتصادي للسلطة وقيام ممثلين عنها لمتابعة الموقف المالي وذلك لمنع استخدامه في تمويل الإرهاب، وإرجاء المفاوضات السياسية حتى يتم استكمال الإصلاحات بالسلطة الفلسطينية[٦٣].

وبدأ شارون جديًا في الترويج لضرورة إجراء إصلاحات فلسطينية بعد انتصاره العسكري والسياسي في عملية الجدار الواقي وقيامه بشن حرب على المدن

الفلسطينية وتقويض مؤسسات السلطة بتأييد أمريكي، مشترطًا ربط البدء في المفاوضات السياسية بإجراء السلطة لإصلاحات في هياكلها الأمنية والاقتصادية، فلا تفاوض ولا سلام قبل حدوث ذلك بحيث يتم الربط بين التقدم في الإصلاح والعودة إلى التفاوض والسلام(٦٤).

فشرطا شارون لاستئناف التفاوض هما: وقف الإرهاب والحض على العنف، وإجراء إصلاحات عميقة في السلطة، أو بعبارة أخرى عدم العودة للمفاوضات قبل إعادة تأهيل السلطة، أي إصلاحها على الطريقة الشارونية(٦٥). ومما لا شك فيه أن تداعيات عمليته العسكرية فرضت علنية إملاءاته وحديثه بشأن أن إطلاق المفاوضات لا بد أن يسبقها إصلاحات مؤسسية كبرى في هياكل السلطة، ووقف كامل للعنف والإرهاب والتحريض عليه، وعدم ارتباط سلطة مسئولة وقادرة على تحقيق تقدم في مسيرة السلام بإدارة رجل واحد.

ويرى شارون، وهدفه احتواء التهديدات الأمنية(٦٦)، ضرورة توحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية تحت قيادة واحدة وفي جهاز أمني واحد. ويهدف من طرحه هذا عدة أغراض: تهميش عرفات والحد من قدراته تمهيدًا لعزله، إيجاد قيادة بديلة ترضى إسرائيل عنها، تحويل السلطة إلى نموذج معدل من جيش لبنان الجنوبي بقيادة أنطوان لحد لحماية أمن إسرائيل، القضاء على انتفاضة الأقصى، منع حمل السلاح لغير أفراد الشرطة والأمن الفلسطيني، واشتراط السيطرة المدنية على أموال الدول المانحة وعدم صرفها على تمويل نشاطات إرهابية(٦٧). ويعتبر أنه بذلك يمكن محاسبة الجهاز الأمني الموحد وقيادته في حال ثبوت تورط أي من عناصر هذا الجهاز في عمليات المقاومة، واشترط أن يتم تشكيل آلية متفق عليها للإشراف على أوجه الإنفاق في مؤسسات السلطة، بحيث لا يتم تخصيص أي من المساعدات التي تصل للسلطة لعمليات المقاومة. واشترط أيضًا تقليص صلاحيات عرفات بشكل كبير على اعتبار أن أسلوب عمل عرفات سمح بتواصل عمليات المقاومة. وأعلن بوش تبنيه لجميع مطالب شارون الذي يريد عمليات الإصلاح على اعتبار أنها مصلحة أمنية إسرائيلية من الطراز الأول، ولإحباط الإصلاحات الوطنية الفلسطينية(٦٨).

ومع تصعيده للضغوط العسكرية والسياسية للقبول بأكثر الحلول وجعًا، أكد شارون (١٢/٤/ ٢٠٠٢) على أمرين أساسيين، أولًا: أن السلام لن يحصل إلا على مراحل ولا يمكن المرور من مرحلة إلى أخرى إلا بعد استكمال جميع بنود سابقتها، وأثنى على أن حكومة بوش أدركت أخيرًا هذه الحقيقة. وثانيًا: أنه لا يمكن التوصل إلى التعايش المرغوب من دون تغيير القيادة الفلسطينية التي لم تلتزم بتعهداتها بقيادة أخرى تريد السلام مع دولة إسرائيل، إذ أن عرفات ما عاد يمثل شريكا في السلام. لكن وبالتوازي مع هذا وقبل الشروع في إصلاح هياكل السلطة يرى شارون أنه لا بد من إتخاذ الإجراءات الأمنية التالية: تفكيك الأجهزة الأمنية الحالية التابعة للسلطة، تعيين وزير للداخلية في الحكومة الفلسطينية يتولى جمع الأسلحة الممنوعة وغير القانونية، حل كل التنظيمات الفلسطينية الإرهابية واستئناف التعاون الأمني مع الجانب الإسرائيلي. أما على الصعيد السياسي فلا بد من إصلاح السلطة الفلسطينية إذ أن إسرائيل، كما يرى شارون، لن تقبل التعامل إلا مع قيادة نزيهة وشفافة وغير فاسدة، لأن الأمن والتعايش لا يمكن أن يحصلا من دون إصلاح النظام التربوي ووسائل الإعلام والجهاز القضائي في السلطة الفلسطينية، وما لم تقع محاكمة المسئولين عن الجرائم المرتكبة ضد دولة إسرائيل لا يمكن إبرام أي تقدم. أما إذا استجاب الطرف الفلسطيني لهذه الشروط عندئذ فقط يمكن المرور للمرحلة الثانية القاضية بإقامة دولة فلسطينية تنتشر على المنطقتين ألف وباء كما ورد في اتفاقيات

أوسلو، باستثناء المناطق الأمنية الأساسية والحساسة بالنسبة لإسرائيل. هذا على أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح وعلى أن تواصل إسرائيل التواجد بجميع مداخلها ومخارجها ويكون فضاؤها الجوي مفتوحًا أمام الطيران الإسرائيلي المدني والعسكري، ولا يمكن للدولة الفلسطينية المقبلة عقد اتفاقيات مع دول معادية لإسرائيل. وبطبيعة الحال لن يتسنى المرور للمرحلة الثالثة إلا بالاستجابة من منظور حكومة شارون لجميع هذه الشروط، حتى ينتقل الطرفان للتفاوض حول الوضع النهائي للدولة الفلسطينية وضبط حدودها المعترف بها دوليًا[٦٩].

وحدد شارون طبيعة الكيان الفلسطيني الذي ستسمح إسرائيل بإنشائه فقال: "يجب أن تلبي احتياجات إسرائيل الأمنية، وتكون منزوعة السلاح، ويقوم الجيش الإسرائيلي بمراقبة حدودها. كما أنه لن يكون بمقدور تلك الدولة إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول المناوئة لإسرائيل. وبإمكان إسرائيل استخدام المجال الجوي لتلك الدولة بكل حرية. كما أنه أكد في بداية تسلمه لأعمال الحكومة الإسرائيلية على أن الموقف الإسرائيلي سيكون حازمًا حيال بعض القضايا المصيرية مثل قضية اللاجئين والقدس, وهما القضيتان اللتان أدتا إلى فشل محادثات كامب ديفيد بين عرفات وباراك. وحاول شارون فرض رؤيته لطبيعة ونوع الكيان الفلسطيني الجديد والذي سيجاور الدولة العبرية. ومع خلق هذا الواقع الجديد لا بد أيضا من تغيير المعادلة الفلسطينية الداخلية وأطرافها أو على الأقل إضعافهم حتى يقبلوا بالمخطط الإسرائيلي الجديد. لذا لم يكن لدى الإسرائيليين بد من تغيير بنية السلطة وقيادتها، ومع تزايد وقع الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال ودفع قيادات السلطة خصوصًا عرفات، الذي وجد نفسه محاصرًا ومعرضًا للتصفية، إلى تبني خطاب سياسي متشدد في وجه القمع الإسرائيلي، تزايدت الحاجة الإسرائيلية إلى البحث عن بدائل لخلافة عرفات ليسير قدمًا في المشروع الإسرائيلي السياسي والأمني الرامي إلى وقف الانتفاضة[٧٠]وإنهاء الوجود العسكري الإسرائيلي المباشر في أراضى الحكم الذاتي الفلسطيني[٧١]. وهكذا يتعامل شارون مع برامج الإصلاح وإقرارها في الواقع كمعيار للتقدم السياسي، لأنه يفهم بأن هذا المدخل ضروري للحفاظ على علاقات وطيدة مع إدارة بوش.

ب– رؤية شمعون بيريز وحزب العمل:

انتقد شمعون بيريز، عندما كان وزيرًا للخارجية في حكومة اليمين المتطرف، توجهات شارون ووزير دفاعه بنيامين بن إليعازر، إزاء تصريحاتهما عن الإصلاح الفلسطيني، وأكد أن الإصلاح في السلطة يجب أن يطرح كمطلب عربي ودولي وليس كإملاءات إسرائيلية أو شرط لتحقيق السلام، وذلك لأن المطالب عربية ودولية ستكون بمثابة إدانة للسلطة. وأظهر أهمية خطته مع قريع في الدعوة لتوحيد الأجهزة الأمنية كشرط مسبق لإقامة دولة على ٤٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية في المرحلة الأولى, على أن تبدأ بعد عامين من قيامها المفاوضات بشأن قضايا الحدود والمستوطنات والقدس واللاجئين. وأكد بيريز ضرورة تدخل دول العالم لعقد مؤتمر إقليمي بعد أن أصبحت المنطقة مركزًا للإرهاب يهدد جميع دول العالم[٧٢].

ودعا بيريز لتحقيق الأمن الإسرائيلي عقب الاحتلال الأمريكي للعراق، إلى إقامة تحالف مع الأنظمة السياسية في المنطقة لمحاربة الإرهاب وضرب بنيته التحتية. وقال: إن الشرق الأوسط أصبح منطقة استراتيجية تجذب اهتمام العالم كله, لا سيما وأنها تمتلئ بأسلحة الدمار الشامل وتشكل مركزًا للإرهاب يهدد أماكن أخرى في العالم. لذا لا يتوقع أن يقف العالم مكتوف الأيدي أمام مثل هذا التهديد[٧٣]. ودعا إلى إصلاح السلطة وتعيين رئيس وزراء يعمل على توحيد الأجهزة الأمنية وقمع الانتفاضة وحركات المقاومة. وتتضمن خطته مشاركة الموساد والسي آي

إيه للقيادة الفلسطينية الجديدة في تنفيذ ذلك ودفع الدول العربية لإعادة السفراء وفتح مكاتب التطبيع تمهيدًا للتطبيع الكامل([٧٤]). واعتبر أن ما فعله شارون خطئًا كبير، من شأنه أني يأتي بحماس إلى السلطة[٧٥].

جـ- رؤية مدرسة شارانسكي- نتنياهو:

تعلق هذه المدرسة، التي تمثل تيار المحافظين الجدد الأيديولوجيين في إسرائيل، أي تقدم تجاه السلام أو كل تقدم على الالتزام الفلسطيني والعربي بالديمقراطية والإصلاح. وقد طرح يوسي ألفر تساؤلًا مفاده أن ناثان شارانسكي، الوزير المتطرف في حكومة شارون، صاحب أطول انتصار في مستوطنات الضفة الغربية، هل يمكن أن يزيل المستوطنات إذا ما نجح الفلسطينيون في جهودهم الإصلاحية والديمقراطية، يشك في ذلك ويرجح أن مطالب الدمقرطة من زعيم هذه المدرسة هي مبرر للبقاء في الأرض ليس غير[٧٦]. ويعتبر شارانسكي أن النظام الديمقراطي الذي سيفرض على الفلسطينيين من الخارج سيشكل بحق فائدة للمجتمع الفلسطيني وسينشئ متطلبًا أساسيًا فاعلًا للسلام.

ويرى ألفر أن بوش الابن وإدارته تسير في أفكارها الإصلاحية جنبًا إلى جنب مع تيار المحافظين الأيديولوجيين في إسرائيل بزعامة ناثان الذي التقى في واشنطن (٢٠٠٤/١١/١١) مع بوش إثر دعوة وجهها الأخير له، لمناقشة الأفكار الواردة في كتابه: "من أجل الديمقراطية". يدعو شارانسكي في كتابه إلى عدم التنازل للفلسطينيين عن شيء لأن ذلك سيشجعهم على الإرهاب، ويحض في المقابل على اتباع سياسة العصا الغليظة معهم لإجبارهم بالضغط السياسي والعسكري على اتباع الديمقراطية والإصلاح. وباتت فكرة نشر الديمقراطية والإصلاح ولو تحت الاحتلال تلقى هوى الإدارة الأمريكية وهوى بوش خاصة، وهذا بديهي كونها تتناسب مع أجندتها في العراق وأفغانستان وتطلعاتها بشأن الشرق الأوسط الكبير. فالفكرة تقدم غطاءًا أيديولوجيًا لمبدأ الحرب الوقائية والحرب ضد الإرهاب وللسياسة الاستراتيجية التي تبنتها إدارة بوش بعد هجمات سبتمبر، إضافة إلى أنها تبرر تخفيف الضغط عن إسرائيل بعدم إعطاء أولوية لقضية التسوية في الشرق الأوسط[٧٨].

من جهة أخرى، يرى نتانياهو، وهو القطب الثاني في مدرسة المحافظين الأيديولوجيين، أنه من غير المناسب أن تعتبر الولايات المتحدة أن الإرهاب يجيء كنتاج للقمع السياسي، ومن الأفضل أن يتم خلق قناعة لدى الرأي العام الأمريكي أن الدول الشمولية في المنطقة تقود الإرهاب وتغذيه ضد الدول الديمقراطية الغربية وضد إسرائيل، وذلك كوسيلة لممارسة مزيد الضغوط على الأنظمة من أجل أن تبذل المزيد من الجهود لمحاربة الحركات الجهادية والتوجهات الإسلامية. وكان نتانياهو قد قاد حملة دعائية من خلال مؤسسة جوناثان لمكافحة الإرهاب التي كان يشرف عليها وقت أن كان سفيرًا في واشنطن في الثمانينيات، وهي الحملة التي نجحت في تحويل الرأي العام الأمريكي بحيث أصبح ينظر إلى المقاومة الفلسطينية باعتبارها إرهابًا ويرى في الجرائم الإسرائيلية دفاعًا عن النفس[٧٩].

د- رؤية يوري أفنيري وأنصار السلام:

يرى أنصار السلام في إسرائيل أن حديث شارون وأركانه أقطاب اليمين عن إصلاح السلطة يشبه حديث المجرم الذي يحاول صرف الأنظار عن جريمته. وهي محاولة مكشوفة هدفها تضليل الرأي العام العالمي والإسرائيلي وتبرير أعماله الفاشية المتواصلة بحق الفلسطينيين أرضًا وشعبًا وممتلكات، وبحق السلام بين الشعبين. وأن هدف شارون وأركانه الأمنيين والسياسيين لا يقل عن استكمال تدمير السلطة ومؤسساتها ونسف أسس عملية السلام وتدمير مقومات قيام دولة فلسطينية[٨٠].

ومن منظور الحرص على تحطيم الإرادة الفلسطينية وتوفير الأمن للإسرائيليين، يميز يوري أفنيري بين شكلين من أشكال الحروب التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني: شكل يقوم على وضع المدن الفلسطينية في سجون جماعية وقطع وسائل الاتصال عنها وفيما بينها وفصلها في جيوب لعزلها عن إسرائيل وعن بعضها البعض، وشكل آخر يتركز في مطلب شارون الذي رافق حملته العسكرية السور الواقي وهو إصلاح السلطة وربط ذلك بأي مفاوضات جادة، وهو شكل جديد من أشكال الحرب الإسرائيلية أكثر نعومة لكنه أكثر فتكًا ومضاءً، يجعل شارون يستحق بحق لقب المصلح العظيم لفلسطين[٨١]. ويرى أفنيري أنها حيلة شارونية لمنع التفاوض مع الفلسطينيين والتحلل من أي اتفاقات سابقة، ولعزل عرفات الذي يعتقد شارون بأن نجاحه في ذلك يعني كسر للعمود الفقري الفلسطيني. ويرى أن لشارون هدف آخر من مطلب الإصلاح هو تحويل الاهتمام عن عمليات الغزو المستمرة والقتل اليومي التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، فهو يعتمد مطلب الإصلاح ليكون شكلًا من أشكال الحرب ضد الشعب الفلسطيني وسلطته، ووسيلة من وسائل الضغط لإذلال القيادة الفلسطينية تشاركه في هذا التوجه الإدارة الأمريكية. ويلفت أفنيري الانتباه إلى أن السعي الأمريكي الإسرائيلي لإزالة أو تهميش عرفات يهدف أيضًا إلى التخلص من القيادة التاريخية واستبدالها بقيادة أخرى تنصاع لأوامر الإدارة الأمريكية مقابل إقامة دولة فلسطينية تابعة للولايات المتحدة وتقبل العيش تحت ظل الهيمنة والسيادة الإسرائيلية[٨٢].

هـ- الرؤى الصهيونية الأخرى:

طرح العديد من المفكرين والكتاب الصهاينة تصوراتهم وتحليلاتهم الخاصة حول الإصلاح الفلسطيني وقضاياه المختلفة. فقد حدد لاري غاربر أربع مظاهر للإصلاح الفلسطيني تصلح كوسيلة لاختبار مدى إحراز تقدم، هي: الإصلاح البنيوي بتشجيع الإصلاح الدستوري واستحداث منصب رئيس الوزراء وفصل السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ الإصلاح الحكومي في القطاع المالي والهياكل الداخلية للوزارات؛ الإصلاح السياسي بإجراء انتخابات بشرط تسهيلها من قبل إسرائيل وتطوير الأحزاب السياسية وتفعيل الدور السياسي للمجتمع المدني بتسهيل المشاركة الشعبية السليمة في الحياة المدنية؛ والإصلاح الأمني باعتباره المظهر الأعظم أهمية بالنسبة للإسرائيليين، حيث أن الأجهزة الأمنية بحاجة إلى إعادة هيكلة تشمل الضبط والهيكل والحجم والتدريب والتمويل بطريقة تمكنها من مكافحة الإرهاب الداخلي بفاعلية، لكن السلطة لم تنجح في هذا الجانب كعمليات الإصلاح الأخرى. ودعم غاربر تصوره عن الإصلاح الفلسطيني بعدم إمكانية إنجازه باستقلالية عن عمليات تحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والأمنية للفلسطينيين أنفسهم[٨٣].

ووجه ناثان براون انتقاداته للسلطة بسبب عدم استجابتها لمطالب الإصلاح الفلسطينية، معتبرًا أن هذه مشكلة أثيرة في الأنظمة العربية بوجه عام لهيمنة السلطة التنفيذية على الحكومة. وميز براون بين ثقافتين متصادمتين في المجتمع الفلسطيني من المنظور الإصلاحي: ثقافة الذين لا يريدون تقويض الكفاح الوطني وهي ثقافة منظمة التحرير، وثقافة الذين يريدون بناء مؤسسات مسئولة وهي ثقافة ما بعد اتفاقات أوسلو وهم أنصار التوجه الإصلاحي، وهم من وجهة نظر براون ثلاث فئات: المفكرون الذين أرادوا فلسطين ديمقراطية، المشرعون الذين يسعون للحد من نفوذ رئيس السلطة، ونشطاء المنظمات غير الحكومية[٨٤]. ولأن الإصلاح عند براون لا يرتبط بالمقاومة والعمل الانتفاضي لمواجهة الاحتلال لذلك استبعده من تحليله، وهذا خطأ علمي سببه الانحياز المسبق للاحتلال وللمدرسة الأمريكية الصهيونية في

التفكير الاستعماري. على أية حال فالثقافتين اللتين ميز بينهما براون بعبارة أخرى هما: ثقافة الإصلاح الوطني ثقافة الذات التي تؤاخي بين الإصلاح والمقاومة، وثقافة المحتل الغاصب التي تجعلهما نقيضين. ويؤكد براون أنه من المستحيل مواصلة المفاوضات في ظل قيادة فلسطينية سلطوية وديكتاتورية، لذلك كان لا بد من تغييرها بواسطة الانتخابات وبناء مؤسسات ديمقراطية تحمل لواء السلام وتتفاوض ديمقراطيًا. وحدد براون موقفه بصورة أكثر وضوحًا عندما ذكر أنه حان الوقت لترسيخ ليس فقط الكفاح الوطني لنيل الاستقلال، ولكن أيضًا التركيز على توفير مناخ حياة سياسية طبيعية[٨٥]. كأنه يريد أن يقلل الاهتمام أو حتى يصرف النظر عن قضية الاحتلال ووجوب مقاومته، وأن القيام بالإصلاح الديمقراطي أهم بالنسبة للمجتمع الفلسطيني من طرد المحتل. وهو تحليل يستخف بالعقول ويثير الضحك والسخرية.

ويوجه ماكس سنجر انتقاداته للسلطة في عهد عرفات ويتهمها بأنها لا تهتم بصنع السلام الحقيقي مع إسرائيل، وهي أقل اهتمامًا بمصالح الشعب الفلسطيني مقارنة بجهود عرفات لتدمير إسرائيل، ومقاومة أي جهود داخلية إجراء الإصلاح، فضلًا عن الفساد العميق يجعل من الاستحالة حدوث تطور اقتصادي فلسطيني، وانغماس نظام السلطة في الإرهاب والتورط في عمليات إرهابية خلال الكذب والخداع التي تعد جزء من استراتيجية عرفات للبقاء في السلطة. ويرى سنجر أن الحل في الإصلاح، والإصلاح أساسه: إزاحة عرفات ونظامه، وإيجاد حكومة غير متورطة في الإرهاب، وتطوير مؤسسات مدنية وسياسية لتفعيل العملية الديمقراطية وإيجاد حكومة تتفاوض مع إسرائيل[٨٦].

ويلتفت عامي هاوثورن إلى إنشاء السلطة للجنة انتخابات مستقلة وتعيين العديد من المصلحين القياديين في حكومة أبو مازن، معتبرًا أن هذا يمهد الطريق أمام الولايات المتحدة لطرح خريطة الطريق[٨٧]، من أجل تحقيق السلام على أساس دولتين، وتساءل عن نظرة القوى الفلسطينية الرئيسية لقضية الإصلاح وتأثير الإصلاحات على تشكيل السياسة الفلسطينية تجاه الديمقراطية، وتأثير ذلك على السلام مع إسرائيل، وهل من الممكن لهذه الإصلاحات أن تقوض كل ما له رؤية مختلفة عن السلام الذي تراه الولايات المتحدة وإسرائيل[٨٨].

ويوضح دوري غولد أن إصلاح السلطة يكون بالتخلي عن العنف[٨٩]، بينما يوجز دانييل إي بيليد المطلوب من السلطة الفلسطينية أمريكيًا وإسرائيليًا في حفظ أمن إسرائيل ومكافحة الإرهابيين[٩٠] على اعتبار أن أساس اتفاقات أوسلو ضمان أمن إسرائيل ليس فقط مسئولية الحكومة الإسرائيلية، وإنما مسئولية أجهزة الأمن الفلسطينية[٩١]. ويفسر ناثان براون فشل جهود الإصلاح بسبب عدم رغبة السلطة في عهد عرفات في ذلك[٩٢]، وبتعبير يوسي ألفر تملص عرفات حتى من الإصلاحات المطلوبة فلسطينيًا[٩٣]، وهنا يريد ألفر إيجاد مبرر لإصرار شارون وبوش على فرض ضغوطاتهم من أجل الإصلاح ولكنه ليس الإصلاح المطلوب فلسطينيًا بل المطلوب إسرائيليًا وأمريكيًا. وخلاصة القول تطالب إسرائيل الفلسطينيين بالإصلاح والديمقراطية، وتفكيك البنية التحتية للإرهاب، وكذلك تغيير القيادة ووقف الانتفاضة[٩٤]، والعمليات الاستشهادية.

ويرى ميرون بنفنستي (٢٠٠٥/٣/١٠) أن مطلب ربط السلام بالدمقرطة هو عملية نفاق من أجل عرقلة كل خطوة نحو السلام، فطالما تواصل الاحتلال فستدفع الدمقرطة في الدول العربية إلى الابتعاد عن السلام. وهناك اعتقاد آخر بأن التغير نحو الديمقراطية في العالم العربي لن يؤدي إلى السلام لأن المجتمعات العربية معادية لإسرائيل، وهو رأي يميل له شارون نفسه. وهناك من يرى استحالة تحول

المجتمعات العربية نحو الديمقراطية لأسباب تاريخية وثقافية. فيرى تسفي برئيل أن التغيير الديمقراطي قد لا يأتي بمن يتبع النهج الأمريكي، ومن ثم فالديمقراطية العربية ستكون أبعد ما يكون عن السلام()[٩٥]. ويؤكد ذلك تولي حماس السلطة في غزة ورفضها القاطع الاعتراف بإسرائيل وتشكيلها لقوة أمنية جديدة كوادرها لفصائل المقاومة وأجنحتها العسكرية. ويقدم ألوف بن موقفًا متناقضًا يبرز فيه جانبًا إيجابيًا مفاده أن الدول الديمقراطية المجاورة ستكون أقل تهديدًا وستقلل من خطر اندلاع الحرب، وجانبًا سلبيًا يخشاه كثير من الإسرائيليين إذا وصلت أحزاب إسلامية إلى السلطة. لذلك فالديمقراطية العربية على الأرجح أنها ستكون مناهضة لوجود الدولة العربية. من جهة أخرى، قدم ب. ميخائيل نقدًا لاذعًا لخطاب شارون الديمقراطي، وسخر من مطالبته للسلطة بوقف التحريض، ودعاه لكي يكون قدوة لهم. وكان ميخائيل قد طالب شارون بعدم رسم خريطة إسرائيل من النهر إلى البحر كي يعرف الفلسطينيون حدود دولتهم. ويستنكر عكيفا الدار المطالب الإسرائيلية بالجمع بين الدمقرطة والاحتلال ومطالبة الشعب الذي يتعرض للاحتلال بأن يغمد لسانه وسلاحه مقابل وعد بتنازلات مؤلمة وتسريع لنهب الأراضي واستلابها وتدمير المنازل. ويتعجب تسفي برئيل من مراوغة إسرائيل بوجوب تحديد حدود الدولة الديمقراطية الفلسطينية قبل مطالبتها بالديمقراطية[٩٦].

٢- الرؤية الأمريكية:

مرت السياسة الأمريكية في المنطقة والعالم بمرحلتين في عهد إدارة بوش الابن: مرحلة الحرب على الإرهاب وبروز مبدأ بوش عن التدخل المنفرد والحروب الاستباقية والهيمنة الأمريكية، وفيها تم التدخل عسكريًا في أفغانستان والعراق وإعطاء شارون الضوء الأخضر لشن حربه على الفلسطينيين وتقويض سلطتهم؛ ثم مرحلة استهداف المسبب الرئيسي للإرهاب وهو الاستبداد ومواجهته بالإصلاح والديمقراطية ونشر الحرية، وهي إحدى التحولات الكبرى التي حدثت في السياسة العالمية منذ أحداث سبتمبر[٩٧]. وفيها مورس الضغط السياسي على كل الدول حتى الحليفة منها وطرحت مبادرات تتحدث عن الإصلاح الشامل في السلطة الفلسطينية والمنطقة. فالقضاء على الإرهاب من المنظور الأمريكي لا يكون إلا باستئصال التربة التي أنبتته، وتتمثل من ناحية في نظم الحكم الاستبدادية التي تستعبد شعوبها ولا تشركها في صنع القرار والسعي لإحلالها بنظم حكم ديمقراطية ترسي آليات واضحة لتداول سلمي للسلطة[٩٨]، وتتمثل من ناحية أخرى في الأفكار الدينية المتطرفة والتوجهات الإسلامية الأصولية التي ينبغي معالجتها بتغيير النظام الثقافي وإصلاح النظام التعليمي.

وصممت إدارة بوش الابن خلال هاتين المرحلتين على إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي والعالم الإسلامي، وضمهما إلى دائرة الإصلاح الديمقراطي والسياسي ولو كان ذلك بالقوة أو حتى أغضب النظم المطيعة لها[٩٩]. على أن يكون ذلك باستخدام القوة العسكرية التقليدية في المرحلة الأولى، وبدفع دول المنطقة إلى الإصلاح في المرحلة الثانية من خلال ممارسة الضغط الدبلوماسي المرتبط بالتهديد باستخدام القوة في بعض الأحيان.

ويتمحور التصور الأمريكي للدول العربية على مفهوم الدولة الفاشلة Failed State الذي مفاده أن الدعم الأمريكي للأنظمة القمعية كان خطئًا كبيرًا دفعت الولايات المتحدة ثمنه في أحداث سبتمبر، فقد اعتبر مارتن أنديك أن خطأ واشنطن الوحيد في الشرق الأوسط هو دعم نظم فشلت دومًا في تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها، وفضلت هذه النظم التعامل مع مشكلة حرية التعبير عن الرأي في بلدانها عن طريق توجيه المعارضة ضد واشنطن. الدولة الفاشلة

حاضنة للإرهاب نتيجة لظروف التهميش الاقتصادي والاضطهاد السياسي التي تتصف بها، وتعاني من الافتقار إلى الشرعية السياسية. ووفقًا للمحافظين الجدد فإن أحداث سبتمبر سببها الصراع المحتدم بين الأنظمة المستبدة وشعوبها، وقد أصبح هذا الصراع قضية أمريكية. وأشار بريجنسكي إلى أن الحكومات الفاشلة هي التربة الرئيسة للتطرف الإسلامي، والسياسات الخاطئة لهذه الحكومات وأحزابها العلمانية هي التهديد الرئيسي للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، لفشلها في تحقيق التنمية الاقتصادية وإحداث التغيير اجتماعي. وقد نجم عن ذلك تحول في السياسة الأمريكية من الحفاظ على الوضع الراهن إلى العمل على إحداث تغيير شامل في المنطقة، وبناء على هذه المعادلة فالتطرف الإسلامي ينبغي مواجهته بالإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي والتعليمي، والعمل على إجراء تغييرات عميقة كما يقول وليم بيرنز[١٠٠].

وانطلاقًا من تفسير إدارة بوش الذي يوصف الجدية والإصرار الممزوجين بالتجاهل والتطويع القسري للعرب باعتبارهم غير مؤهلين للحوار أساسًا[١٠١]، تجلت مبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي أطلقها كولن باول التي تشيد بما أسماه الدور التاريخي للولايات المتحدة في نشر قيم الحرية والديمقراطية في العالم، وهو في حقيقة الأمر غطاء فكري لحماية المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط التي ستكون، وفقًا لوثيقة المبادرة، موضع تهديد وخطر ما لم تتغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، والتي تنتج التطرف الإسلامي المعادي للغرب. تضمنت الوثيقة دعوة إلى إصلاحات سياسية تنشر الديمقراطية وتدعم مؤسسات المجتمع المدني وتشجع على إصلاحات اقتصادية تقوم على تحرير اقتصاديات الوطن العربي من سيطرة الحكومات، وتعمل على دمجها بعجلة السوق العالمية الرأسمالية من خلال إزالة القيود على الحرية الاقتصادية وعملية انتقال السلع والدخول في الاتفاقيات والمنظمات الدولية الاقتصادية[١٠٢].

أ- رؤية بوش وإدارته وحزبه:

ناقش برنامج الحزب الجمهوري للعام ٢٠٠٤، وعنوانه: "عالم أكثر أمنًا وأمريكا أكثر أملًا"، مسألة الإصلاح في الشرق الأوسط تحت عنوان "كسب الحرب على الإرهاب"، مؤكدًا أنه لكي تتغلب الولايات المتحدة على الإرهاب عليها أن تروج للديموقراطية بنشاط، خصوصًا في الشرق الأوسط الكبير. ويصادق البرنامج على ما سماه بوش: "نحو استراتيجية للحرية في الشرق الأوسط"، و"سياسة العمل مع كل حكومة في الشرق الأوسط لتدمير شبكات الإرهاب، مع توقع مستوى أعلى من الإصلاح والديموقراطية من أصدقائنا في المنطقة في المدى الأطول". ويؤيد البرنامج التزام إدارة بوش بمضاعفة المخصصات المالية لـ "الصندوق القومي من أجل الديموقراطية"، ويحيي "مبادرة الشراكة الشرق أوسطية"، و"توسيع جهود الدبلوماسية العامة الأمريكية، بما في ذلك استخدام الراديو والتليفزيون لإذاعة معلومات لم تخضع للرقابة ورسالة تسامح باللغتين العربية والفارسية إلى عشرات الملايين من الناس". ويحذر البرنامج من أن الفلسطينيين يمكنهم "أن يعتمدوا على التأييد الأمريكي لإنشاء الدولة الفلسطينية" فقط إذا "اعتنقوا الديموقراطية وحكم القانون، وواجهوا الفساد ورفضوا الإرهاب بحزم"[١٠٣].

ولذلك قامت السياسة الأمريكية الحالية تجاه السلطة الفلسطينية والمنطقة على المحاور التالية التي تبنتها إدارة بوش في خطاباتها وسياساتها: إعادة تشكيل دول المنطقة ونظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كي تصبح أكثر ديمقراطية وانفتاحًا لضمان عدم تكرار حوادث مثل حادثة ١١ سبتمبر، إصلاح أو تغيير النظم السياسية وتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح بإطلاق مناخ الحريات وتعزيز المشاركة

الشعبية والتعددية السياسية، إجراء تغييرات عميقة في الأنظمة المنغلقة ومحو كل العوامل الثقافية والحضارية المولّدة للإرهاب وفتح الباب للشعوب العربية للالتحاق بحضارة الغرب والعالم المتمدّن، التدخل العسكري لخلع الأنظمة المارقة والمتنطعة، الحيلولة دون ظهور تيارات أو قوى سياسية مناوئة للولايات المتحدة فكريًا وأيديولوجيًا والضغط للتخلص منها بدعوى الحرب على الإرهاب، إصلاح البنى الاقتصادية وتوسيع الفرص الاقتصادية وفتح الأسواق وتعزيز دور القطاع الخاص وتقليص هيمنة الدولة على الاقتصاد بدعوى مكافحة الفساد والفقر، إصلاح البنية التشريعية والارتكاز على دولة المؤسسات والقانون، بناء مجتمع معرفي، تحديث مناهج التعليم وإدخال تغييرات على المفاهيم الثقافية السائدة لاسيما التي تحض على العنف والإرهاب وكراهية الآخر، تسوية الملف الفلسطيني بشكل ينهي النزاع بطريقة تقبل بها إسرائيل وإجبار أنظمة وشعوب المنطقة على التطبيع والقبول باندماج هذا الكيان في محيطها العربي، تحميل النظم السائدة مسئولية استمرار الصراع وتجاهل دور الاحتلال الإسرائيلي في ذلك، بل وتكريسه، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار إقليمي وتنامي العداء لإسرائيل والولايات المتحدة، والحفاظ على التفوق الإسرائيلي وضمان استمراريته، حتى على حساب حلفاء واشنطن من العرب، فالعلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة ارتقت من التآلف الاستراتيجي إلى شكل التوأمة السياسية[١٠٤].

وينبع الإطار الحاكم لهذه الركائز من اعتقاد إدارة بوش الابن بأن التغيير السياسي في نظم المنطقة قد بات شأنًا أمريكيًا خالصًا يرتبط بمتطلبات الأمن القومي الأمريكي. بيد أن المحاولات الأمريكية لدمقرطة المنطقة وإصلاحها لم تلقَ آذانًا صاغية، فهي تستخدم الديمقراطية كأداة وليس كغاية[١٠٥]، ولم تجيء نتاج إحساس برسالة أمريكية لنشر الديمقراطية وإنما لأن الإرهاب الذي نفذ أحداث سبتمبر، من المنظور الأمريكي، ظهر نتيجة: الاستبداد وانعدام الحياة الديمقراطية، التخلف، الانغلاق الديني والثقافي والمعرفي، البرامج التعليمية التي تنتج ثقافة الكراهية، المؤسسات الخيرية التي تمول التنظيمات الإرهابية، والدول التي توفر للإرهاب ملاذًا ومأوى وغطاءًا سياسيًا. وأن تجفيف الينابيع المادية للإرهاب يستلزم: وضع اليد على أموال المؤسسات الخيرية، تجفيف الينابيع الثقافية بتغيير برامج التعليم وفق معايير توافق عليها واشنطن، الحد من سلطة المؤسسة الدينية، ثم تجفيف ينابيعه السياسية من خلال إشاعة الديمقراطية والقيم الغربية، وتحقيق الإصلاحات الداخلية التي تأتي بنخب جديدة مرنة، قادرة على مخاطبة الولايات المتحدة والغرب بلغة مشتركة[١٠٦]. ولا يمكن حدوث ذلك بضغط خارجي، ما لم توجد قوى ليبرالية داخلية تملك زمام المبادرة بالتغيير[١٠٧].

وطرحت إدارة بوش الابن العديد من المشاريع الأمريكية الإصلاحية لإعادة ترتيب المنطقة بعد أحداث سبتمبر؛ بهدف تكريس هيمنتها على المنطقة، وتعزيز نفوذها تحت ذرائع مختلفة، وفي طليعتها مبادرات بوش نفسه، وأهمها: خطة خريطة الطريق[١٠٨]، بذريعة إقامة دولة فلسطينية وفقًا لتصورات شارون. وفيها اشترطت التخلي عن المقاومة والعمل الانتفاضي، وتغيير القيادة الفلسطينية بدعوى الإصلاح والقبول بالاعتبارات الإسرائيلية لعملية التسوية، واشتراط مجموعة من الإجراءات على الفلسطينيين اتباعها لتنفيذ الخطة؛ منها تعيين رئيس للوزراء، ومنحه صلاحيات واسعة. وركزت الخطة على عدم تحقيق حل الدولتين إلا بشرط إنهاء العنف والإرهاب، وعندما يصبح لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصرف بحسم ضد الإرهاب، وراغبة في ديمقراطية فاعلة وقادرة على بنائها، بحيث تستند إلى

التسامح والحرية، من خلال استعداد إسرائيل للقيام بما هو ضروري لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية.

ويتم تطبيق الخطة على ثلاث مراحل: يتم في المرحلة الأولى إنهاء الإرهاب والعنف، وتطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات الفلسطينية؛ حيث يتعهد الفلسطينيون على الفور بوقف غير مشروط للعنف، ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمني على أساس خطة عمل تينيت لإنهاء العنف والإرهاب، والتحريض من خلال أجهزة أمنية فلسطينية فعالة أُعيد تنظيمها. ويباشر الفلسطينيون إصلاحًا سياسيًّا شاملًا إعدادًا للدولة، بما في ذلك وضع مسودة دستور فلسطيني، وانتخابات حرة نزيهة ومفتوحة تقوم على أساس تلك الإجراءات. وتبدأ أجهزة أمن السلطة الفلسطينية (التي تمت إعادة تشكيلها وتركيزها) عمليات مستديمة، مستهدفة، وفعالة تهدف إلى مواجهة كل الذين يتعاطون الإرهاب، وتفكيك القدرات والبنية التحتية الإرهابية. ويشمل هذا الشروع في مصادرة الأسلحة غير المشروعة، وتعزيز سلطة أمنية خالية من أي علاقة بالإرهاب والفساد. ويتم دمج جميع منظمات الأمن الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تكون مسئولة أمام وزير داخلية يتمتع بالصلاحيات والسلطة. وتستأنف قوات الأمن الفلسطينية التي أعيد تنظيمها وتدريبها ونظراؤها في الجيش الإسرائيلي –تدريجيًّا– التعاون الأمني وغيره من المشاريع تطبيقًا لخطة تينيت، بما في ذلك الاجتماعات المنتظمة على مستوى عالٍ بمشاركة من مسئولين أمريكيين عن الأمن.

وفي المرحلة الثانية تنصب الجهود على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ذات حدود مؤقتة وخاصيات السيادة، على أساس الدستور الجديد، كمحطة متوسطة نحو تسوية دائمة للوضع القانوني، على أن يُحرَز هذا الهدف عندما يصبح للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بشكل حاسم ضد الإرهاب، ومستعدة وقادرة على بناء ديمقراطية تتم ممارستها، قائمة على أساس التسامح والحرية. ومع توفر مثل هذه القيادة، والمؤسسات المدنية والهيكليات الأمنية التي تم إصلاحها؛ سيحصل الفلسطينيون على دعم نشط لإقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء، وسيتم التقدم في المرحلة الثانية على أساس ما إذا كانت الظروف مواتية للتقدم، وخاصة من خلال الأداء الأمني الشامل المستمر والتعاون الأمني الفعال، ومن خلال تطبيع مستمر للحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات، ومواصلة البناء، وإقرار دستور فلسطيني ديمقراطي، واستحداث منصب رئيس الوزراء بصورة رسمية، وتعزيز الإصلاح السياسي، وإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة. ويتم في المرحلة الثالثة اتفاق الوضع الدائم، وإنهاء النزاع، وتعزيز الإصلاح، واستقرار المؤسسات الفلسطينية، واستمرار الأداء الأمني الفلسطيني المتواصل والفعال على الأساس الذي وضع في المرحلة الأولى، وبذل جهود دولية لتسهيل الإصلاح، واستقرار المؤسسات الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني استعدادًا لاتفاق الوضع النهائي[١٠٩].

ب– مبادرات بوش الابن:

ومن مبادرات بوش أيضًا مبادرة بعث منطقة شراكة أمريكية/ عربية حتى سنة ٢٠١٠[١١٠]، ومبادرة إقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية (٢٠٠٣/٥/٩)، تتأسس على تدعيم مكانة القطاع الخاص، وفتح الحدود أمام التجارة الحرة، ومبادرته حول الشرق الأوسط الكبير[١١١] لإرساء الديمقراطية وتشجيع الإصلاح[١١٢]، التي اعتبرها بداية قفزة الإصلاح العربي على المستويين السياسي والاقتصادي في المنطقة[١١٣]، وتعد –من وجهة نظره– عملية تغيير ديمقراطي، ومحاولة لتحديث المجتمع بأبعاده غير السلطوية وغير السياسية؛ مما له علاقة بحقوق المرأة وفرض وتعميم القيم الديمقراطية واحترام والاهتمام بتطوير التعليم وتعديل مناهجه باعتباره

المسئول عن تفريخ الإرهابيين وتشكيل وعيهم. وركز بوش في مبادراته على تقديم الدعم لأنصار الإصلاحات الديمقراطية في فلسطين والبلاد العربية، وامتدح القيادات والنظم التي أدخلت بعض الإصلاحات. ومن الملاحظ أن بوش تعمد أن يغفل الحديث عن الصراع العربي الإسرائيلي، وأن يتجاهل تمامًا القضية الفلسطينية، وحصر سياسته وتصريحاته في قضية التغيير[١١٥] والإصلاح بوجود ما أسماه سلطة فلسطينية بحكومة حقيقية كشرط مسبق للتفاوض والأساس لأي حل سياسي[١١٦]. ومشروع الشرق الأوسط الكبير هو المشروع الأم للمشاريع الأمريكية في المنطقة، التي سعت إدارة بوش من خلالها (خاصة في ولايتها الثانية من ٢٠٠٤/٣ إلى تدعيم مكانة إسرائيل وتهميش أهمية العمل من أجل إيجاد حلول للصراع، والترويج لفكرة أن ضعف الاستقرار في المنطقة نابع من طبيعة الأنظمة السائدة، وتدني نسبة الحرية ومستوى المعيشة والتعليم، وغياب الديمقراطية والمشاركة؛ مما ينمي مشاعر الإحباط والغضب، ويولد نزعات التطرف والإرهاب، التي تهدد الأمن القومي الأمريكي والأوروبي. لذلك لم تعد المطالب الأمريكية تقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية؛ بل تعدتها لتشمل مجال الثقافة والتعليم، وطبيعة النظم السياسية ذاتها، وتوجهات النظام الإقليمي، ومخاطبة النظم والمجتمعات وقوى المعارضة في آنٍ واحد، وذلك حتى يتسنى لها وأد الإرهاب([١١٧]).

وكانت إدارة بوش الابن قد استجابت بسرعة للرؤية الإسرائيلية، ودعا بوش في خطاب له (٢٠٠٢/٦/٢٤) إلى إصلاحات عميقة في النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته السياسية والأمنية والإدارية، على أن تمر هذه العملية في مراحلها المتقدمة بمحطة انتقالية، تتمثل في الدولة الفلسطينية المستقلة بحدود مؤقتة[١١٨]. وقال بوش في خطاب تنصيبه لولايته الثانية: "إن سياسة الولايات المتحدة هي السعي إلى دعم ونمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل بلد وثقافة". وفي الوقت نفسه استبعد فرض أي خطط إصلاحية قائلًا: "إن الإصلاح الدائم الناجح في الشرق الأوسط الكبير لا يُفرض فرضًا؛ بل ينبغي اختياره من الداخل، وعلى الحكومات أن تختار مطافحة الفساد والتخلي عن عاداتها القديمة في السيطرة"[١١٩].

وتنحصر رؤية بوش لحل قضية الشرق الأوسط (٢٠٠٢) في خمس نقاط هي: تخلي الفلسطينيين عن العنف والإرهاب والفساد، وتغيير قيادة عرفات باعتبارها قيادة إرهابية خاب أمله فيها، وهي السبب فيما يحدث، وضرورة إجراء إصلاحات ديمقراطية استعانة بالانتخابات، ووقف الاستيطان وانسحاب إسرائيل إلى ما قبل ٢٠٠٠/٩/٢٨، وقيام دولة فلسطينية خلال ثلاث سنوات[١٢٠] تقوم على الشفافية واقتصاد السوق، في ظل حكومة جيدة يغيب فيها الفساد[١٢١]. ولذلك نادى بإنهاء الإرهاب الفلسطيني مؤكدًا أن الدولة الفلسطينية تتولد بالإصلاح لا بالإرهاب، وأنه من غير المقبول أن يعيش الشعب الإسرائيلي في خوف؛ لذلك ستستمر إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ودعا إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وفقًا لآلية السوق، فمن غير المقبول أن يعيش الفلسطينيون في فساد[١٢٢]، ونادى بتنظيم ومراقبة انتخابات محلية حرة وعادلة، ومراقبة الإصلاحات الفلسطينية، وتنحية ياسر عرفات عن السلطة كشرط لدعم الولايات المتحدة لمشروع الدولة الفلسطينية الذي تضمنه تصورها المعروف بخريطة الطريق، وطالب بوش بإطار دستوري جديد يفصل بين السلطات، على أن تكون السلطة الكاملة للمجلس التشريعي الفلسطيني، وتوسيع صلاحيات الوزراء والمسئولين المحليين في الحكومة الفلسطينية، وتأسيس نظام قضائي ورقابي مستقل. ودعا الدول العربية إلى الأخذ بالديمقراطية الحقيقية ومواجهة

الفساد، وتطبيع علاقاتها مع إسرائيل ومكافحة الإرهاب بإغلاق معسكراتهم وعدم مدهم بالسلاح[١٢٣].

وقد عرف بوش الإصلاح على أنه: "قيادة جديدة ومختلفة، ومؤسسات سياسية واقتصادية جديدة تمامًا"[١٢٤]. هذان شرطان مسبقان له لإقامة الدولة الفلسطينية، يمكن أن يتحققا بإجراء انتخابات ديمقراطية باعتبارها معلمًا أساسيًّا في طريق الإصلاح[١٢٥]؛ لذلك دعا الفلسطينيين في حديثه (٢٠٠٢/٦/٢٤) إلى اختيار قيادة جديدة تبني الديمقراطية والحرية[١٢٦]، فواشنطن تشترط إصلاحات جديدة وقيادة غير متورطة في الإرهاب[١٢٧]. وأوجز كومار سوامي عناصر الإصلاح من منظور جورج بوش في: مكافحة الإرهاب، وجود قيادة جديدة، وممارسة الديمقراطية، عدم التواصل مع الإرهاب، إطاعة الأمريكيين، التواصل مع إسرائيل، إجراء ترتيبات أمنية جديدة، إعلان دستور جديد، قبول تجزئة التسوية النهائية، وإقامة مؤسسات جديدة[١٢٨]. وربط بوش بين نجاح الإصلاح وإقامة الدولة الفلسطينية[١٢٩]؛ حيث يرى ضرورة وجود دولتين ذواتي سيادة كحل أمثل للصراع[١٣٠].

وتركزت رؤية بوش لتوحيد الأجهزة الأمنية في المهمة التي كلف بها جورج تينيت (مدير جهاز السي آي إيه) لبناء قوة فلسطينية موحدة وقوية تكافح الهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين، وكان فريق من الجهاز قد وضع خطة أمريكية تهدف إلى إعادة تشكيل قوات الأمن الفلسطينية، من خلال تدريبها وجعلها أكثر عرضة للمساءلة وأكثر فاعلية في نزع سلاح فصائل المقاومة المسلحة[١٣١]، فضلًا عن عزل الضباط غير الأكفاء[١٣٢]، الذين يتوانون عن التصدي لرجال المقاومة، واستبعاد القيادات الأمنية التي تورطت في عمليات مقاومة ضد إسرائيل، وفي المقابل تقوية مراكز الشخصيات الموالية للقرار الصهيوني الأمريكي[١٣٣]، وغير ذلك من إجراءات كفيلة بتحويل الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى أداة فاعلة لحفظ أمن إسرائيل، وتحقيق الأهداف الأمريكية؛ وهي الفكرة الأساسية لإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية طبقًا للأجندة الإسرائيلية[١٣٤]. ومن أهمها ما حدده تينيت في تفاهماته (٢٠٠١/٦/١٣) من مهام مطلوبة من السلطة الفلسطينية؛ أهمها: تحركها فورًا لاعتقال ومساءلة ومحاصرة الإرهابيين، وتقديم أسماء المعتقلين منهم فور اعتقالهم إلى اللجنة الأمنية، مع تحديد الإجراءات التي اتخذت بحقهم، ومباشرة السلطة عملياتها الوقائية ضد الإرهابيين وضد مخابئهم الآمنة ومخازن الأسلحة، ومصانع الهاون، وتقدم السلطة الفلسطينية تقارير دورية بخصوص التقدم في هذا الاتجاه إلى اللجنة الأمنية، وقيام الحكومة الأمريكية بتزويد القادة من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بمعدات الاتصالات الخاصة بعقد المؤتمرات عن بعد؛ لتسهيل عقد المحادثات المتكررة، وتسهيل التعاون الأمني[١٣٥]. وقد خلصت دراسة أجرتها "مبادرة التقييم الاستراتيجي" حول قوات الأمن الفلسطينية (مولتها الحكومتان الهولندية والكندية، بالتنسيق مع وليم وارد المسئول الأمريكي المنوط بالإشراف على جهود إصلاح السلطة وأجهزتها الأمنية) إلى أنها ضعيفة وفقيرة التجهيز ومنقسمة، رغم أن عدد أفرادها يتجاوز ما هو ضروري، وأن الفصائل الفلسطينية تفوقها تسليحًا. وهدفت الدراسة إلى تحديد السبل التي يمكن لمانحين دوليين أن يساعدوا من خلالها في إصلاح قوات الأمن[١٣٦].

جـ- رؤى ومبادرات أعضاء الإدارة والكونجرس:

ظهرت مبادرات ومشاريع واقتراحات أخرى من أعضاء إدارته؛ منها: "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط"، لكولن باول (٢٠٠٢/١٢/١٢)، وقد دعا فيها إلى: تشجيع الإصلاح في القطاع الاقتصادي العام والخاص، وتقوية

منظمات المجتمع المدني ودورها في المشاركة السياسية، وتشجيع الإصلاحات في مجال التعليم لسد الفجوة المعرفية[١٣٧]. وهناك مبادرته لنشر وترسيخ الديمقراطية في العالم العربي، التي تتطلب إدخال تغييرات جوهرية في طبيعة الأنظمة، وتعزيز المشاركة الشعبية والديمقراطية، وتنمية مؤسسات المجتمع المدني. وهناك حديثه عن المبادرة الأمريكية لتشجيع الإصلاح الفلسطيني، ومناقشة مشكلة الشرق الأوسط في سلسلة مقابلات تليفزيونية له[١٣٨]؛ حيث اعتبر باول أن الإصلاح شيء أساسي وجوهري، مشيرًا إلى مواصلة واشنطن البحث عن سبل لإصلاح السلطة الفلسطينية، ولإشاعة الأمل في صفوف الشعب الفلسطيني عن طريق التنمية الاقتصادية والمساعي الإنسانية، والترقب باهتمام للإصلاحات الأمنية التي سيتولاها جورج تينيت قبل بدء العملية السياسية[١٣٩].

وظهرت مبادرات من أعضاء في الكونجرس، منها: اقتراح تشاك هاغل (جمهوري، نبراسكا) وجوزيف ليبرمان (ديمقراطي، كونتيكتيكت) مشروع قانون لتأسيس: "بنك التنمية للشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، بما فيه: "صندوق من أجل الديمقراطية"، واقتراح ريتشارد لوغار (رئيس لجنة العلاقات الخارجية) بتأسيس: "صندوق الشرق الأوسط الكبير للقرن الواحد والعشرين"[١٤٠]. وهناك أيضًا مبادرة ريتشارد هاس (مدير التخطيط في البيت الأبيض) حول الإصلاح الفلسطيني، وجهود وليم بيرنز (مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى) ومسئولين أمريكيين آخرين لإقرار جدول زمني مع مسئولين فلسطينيين يعملون من خلاله لإصلاح السلطة، وإجراء تغييرات رئيسية[١٤١]. وقد ركز بيرنز خلال جولته في المنطقة (٢٠٠٢/٥/٢٩) على استراتيجية سلام أمريكي عبر ثلاثة مسارات: إحياء العملية السياسية على أساس حل الدولتين، إقامة مؤسسات فلسطينية قوية تمهيدًا لقيام الدولة، وتشكيل قوات أمنية فاعلة في مكافحة الإرهاب. وتبع ذلك زيارة أخرى له مع تينيت (٢٠٠٢/٦/٤) للإعداد للخطوات المطلوبة لإقامة هذه المؤسسات وخاصة الأمنية[١٤٢].

وقد طالبت كوندوليزا رايس تفعيل الإصلاح الفلسطيني، ودعت محمود عباس أن يفعِّل المزيد لمواجهة العنف في الشرق الأوسط[١٤٣]، والتصدي للناشطين[١٤٤]، وأطرت على جهوده فيما بعد التي عرفت بوقف عسكرة الانتفاضة، وتعهده بمواجهة العنف وإصلاح الأجهزة الأمنية وتوحيدها، ومواصلة السلام[١٤٥]، واعتبرت رايس أن نجاح الإصلاح الفلسطيني هو مفتاح الحل الذي شدد عليه الرئيس بوش[١٤٦]. وتحدث فيليب ريكر عن دعم الولايات المتحدة لعملية الإصلاح الفلسطيني[١٤٧]، وأشار ريتشارد باوتشر إلى إصلاح السلطة مستشهدًا بكلام بوش وباول، ويقول بأنه على السلطة أن توطن نفسها على عدم الفساد وعدم السماح بالعنف والإرهاب[١٤٨]. وتطرق آدم بي كوشنر إلى طرح بوش موضوع الإصلاح الفلسطيني بعد فشله في إزاحة عرفات[١٤٩]، ونوه جيرارد باركر إلى الربط بين الإصلاح والسلام في المنظور الأمريكي[١٥٠]. وعلى العكس من ذلك ورغم أن الولايات المتحدة فهمت الإصلاح الفلسطيني من منطلق تحديد مكانه بالنسبة لصنع السلام؛ إلا أن مجموعة الأزمة الدولية في واشنطن اعتبرت أن الإصرار على الإصلاح الفلسطيني أولًا يفسد مظاهر السلام[١٥١].

وعبَّر ديفيد ساترفيلد (مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط) عن عدم رضاه عن الإصلاحات التي أجراها الفلسطينيون[١٥٢]، معتبرًا في حديث له أمام لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ أن السلطة الفلسطينية بحاجة إلى إجراء إصلاحات وتغييرات بنيوية وتغيير في القيادة، ووصف ما يحدث بأنه مواجهة داخلية بين شخصيات أكثر منها تغيير جوهري في البنية والقيادة الفلسطينية. وقال: "نأمل أن

يتم اغتنام الفرصة لإجراء هذه التغييرات". وتشير تصريحاته مع باول إلى عدم وجود تغير حقيقي ترغبه أمريكا. ولم يحدث ما تصبو له أمريكا بإيصال رجالاتها إلى السلطة الفلسطينية حتى الآن، رغم محاولاتها المستمرة. ولفت ساترفيلد الانتباه إلى أن كل المطالبين بالإصلاحات كانوا من الذين هُمشوا أو طردوا من جماعة فتح بضغوط أمريكية، وخاصة كتائب شهداء الأقصى[١٥٣].

الأمر الذي يوحي بأن الإصلاح هو مفتاح الحل في واشنطن كما ترى كاثرين ويستكوت[١٥٤]؛ إذ أضحى أسلوبًا جديدًا لتحقيق المصالح الأمريكية، ومقومًا أساسيًّا لدبلوماسيتها في الشرق الأوسط منذ خطاب بوش في ٢٠٠٢/٦/٢٤ عن الصراع العربي الإسرائيلي، وفي هذا تحول كبير في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة بعد أحداث سبتمبر، يعكس تخليها عن فكرة الاستقرار، وسعيها لتحقيق التغيير والإصلاح لصالح فكرة الديمقراطية؛ مما يشكل إعراضًا عن الانصياع إلى تحذيرات الأنظمة الحاكمة من احتمالية وصول الإسلاميين إلى السلطة مما يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة[١٥٥].

د- رؤية الحزب الديمقراطي:

يتضمن برنامج الحزب الديمقراطي للعام ٢٠٠٤، وعنوانه: "أقوياء في الداخل: محترمين في الخارج"، مناقشة لإصلاح الشرق الأوسط في فصل عنوانه: "أمريكا قوية ومحترمة"، يشير إلى أن الترويج للديموقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون حيوي لأمن الولايات المتحدة في الأجل الطويل، وأن "الأمريكيين سيكونون أكثر أمنًا في عالم من الديمقراطيات". وتوضح الوثيقة أن "الديمقراطية لن تزدهر في يوم وليلة، لكن على أمريكا تعجيل نموها بدعم قوى الديمقراطية ضد النظم القمعية، وبمكافأة الحكومات التي تعمل نحو هذه الغاية". كما تؤكد الوثيقة أن محاربة الإرهاب "تتطلب مبادرة كبيرة في الدبلوماسية العامة لدعم أصوات كثيرة للحرية في العالمين العربي والإسلامي، ولتأسيس مبادرة تعاونية دولية للتعليم، ودعم جماعات حقوق الإنسان، والإعلام المستقل ونقابات العمال المستقلة، عاقدة العزم على بناء ثقافة ديمقراطية من الجذور إلى أعلى" ويوصف العراق بأنه نقطة الانطلاق لهذا المجهود: "سنعيد صدقية أمريكا والتزامها كقوة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، بادئين من العراق". ويدعو البرنامج إلى "إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية"، ويلتزم "العمل لتحويل السلطة الفلسطينية بتنمية قيادة جديدة ومسئولة، ملتزمة بمحاربة الإرهاب وتنمية الديمقراطية". كما يقول البرنامج إنه ليس بوسع الولايات المتحدة أن تواصل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط: "إن أمريكا القوية لا يجوز أن تعتمد بعد الآن على تعاون نظم حكم لا تشاركنا قيمنا"[١٥٦].

هـ- الرؤى الأمريكية الأخرى:

شَنَّ راشيل إرينفيلد -في مقالة له نشرها المركز الأمريكي للديمقراطية- هجومًا على عرفات، مستبعدًا حدوث الإصلاح في عهده؛ إذ وصفه وجماعات أخرى بممارسة الإرهاب وتلقي دعم من صدام الذي يمول الإرهاب الفلسطيني. وأشار إرينفيلد إلى ما أسماه حديث عرفات المزدوج: فعرفات يتحدث عن مساعدته للولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب دون أن يفعل شيئًا، فهو يدعو للهجوم ضد العدو، ويرفض أن يدين المنظمات الإرهابية. وردًّا على اعتبار الفلسطينيين أن الاحتلال هو العائق الأساسي للإصلاح؛ يؤكد إرينفيلد أن هذه ليست القضية منذ أن قاد عرفات الفساد والإرهاب[١٥٧]. وقدم ألن ألن تبريرًا مبطنًا يثبت صحة ما طلبه بوش وشارون، بقوله إن فتح لم تعقد أي انتخابات منذ العام ١٩٨٩، وتغيير القيادة اتجاه فتحاوي من جيل الشباب[١٥٨].

وعلى العكس من ذلك لاحظ هنري سيجمان (مدير مشروع تقرير مجلس العلاقات الخارجية حول الإصلاح الفلسطيني) أن كل من إسرائيل والولايات المتحدة قد مالتا لرؤية الحكم السلطوي لعرفات، متوافقًا مع رغبتهما له لمكافحة الإرهاب والمعارضة السياسية لاتفاقيات أوسلو، وعندما لم يتسن ذلك أخذت إسرائيل على عاتقها الدعوة للإصلاح (٢٠٠٢/٥). وطالب شارون بإصلاح واسع المجال[١٥٩]، يوقف كافة العمليات الفلسطينية ضد إسرائيل كشرط مسبق للعودة إلى المفاوضات؛ بحيث تصبح السلطة الشرطي الساهر على أمن الإسرائيليين[١٦٠]، ثم توسع في إصراره السابق على الانقطاع الكامل للعنف الفلسطيني قبل المفاوضات، وخص السلطة بالقول بأنها: "يجب أن تجري إصلاحات بنيوية أساسية في كل المناطق الفلسطينية تشمل: الأمن، الاقتصاد، القانون، الاجتماع"، على أن تتبعها فترة مطولة يبرهن فيها الفلسطينيون لإسرائيل بأنهم: "معنيون هذه المرة بسلام حقيقي"، وأصر شارون بعدها بأنه لا شيء أقل من إزالة عرفات يجب أن يحدث[١٦١].

وفي جلسة نقاش عقدها مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن (٢٠٠٣/٦/٥) أكد فيها ساموبل ر. برجر وفرانك ك. كارلوتشي عدم إمكانية فرض الإصلاح على دول الشرق الأوسط من الخارج، وقدما رأيًا يعكس أسلوبًا مقبولًا في دفع المنطقة إلى الإصلاح. فاعتبر كارلوتشي أن الشيء الرئيسي الذي يمكن أن يفعله الأمريكيون هو تشجيع عناصر الإصلاح؛ حيث توجد هناك حكومات تهتم بالإصلاح (مثل قطر والمغرب والأردن والبحرين)، وتوجد حركات إصلاح أخرى على وشك التبلور، ومطلوب العمل مع عناصر الإصلاح في السلطة الفلسطينية؛ فشارون يدرك أن الاحتلال لا يمكن أن يدوم إلى الأبد، ومن ثم -وفقًا لكارلوتشي- فالتقدم الملحوظ أمر يمكن مشاهدته. بينما يرى ساموبل برجر وجوب التعامل الأمريكي مع عناصر التغيير في المنطقة، وإبداء اهتمام كبير بإصلاحها[١٦٢]. ويحدد آري فيشر ما ينبغي فرضه على الفلسطينيين بأنه ليس أقل من: الشفافية، الديمقراطية، اقتصاد السوق، الحكم الصالح، وغياب الفساد[١٦٣].

وذكر تقرير فريق العمل المستقل الذي صدر برعاية مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي حول تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية[١٦٤] أن التقدم نحو تسوية دائمة للصراع، وإقامة علاقات سلمية في المنطقة؛ يتطلب إقامة كيان سياسي فلسطيني يتمتع بالقدرة والمصداقية، مؤكدًا أن حكمًا صالحًا هو شرط ضروري لنجاح العملية السلمية، ولهذا دعا التقرير كافة الأطراف إلى تحمل مسئولية مساعدة وتسهيل عملية تقوية المؤسسات الفلسطينية العامة؛ أي إصلاحها. وقد حدد التقرير أسس الوصول إلى الحكم الصالح من خلال: حكومة دستورية، مساءلة سياسية ومراجعة قضائية، إدارة للموارد العامة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، وحكم القانون وحقوق المواطنين، وسياسة قائمة على المشاركة الديمقراطية، ومجتمع مدني يتسم بالتعددية، وإدارة عامة تتسم بالفعالية والتجاوب. كما حدد التقرير ثلاثة أهداف: تحديد الظروف والفاعلية الحقيقية للمؤسسات، تشخيص المصاعب والعراقيل التي تواجهها، واقتراح إجراءات عملية لتحسين فعالية ومصداقية المؤسسات. وأوصى التقرير بإصلاحات يمكن للسلطة تطبيقها في ظل ظروف غير مواتية، وهي أساسية لإقامة حكم صالح ونظام سياسي ديمقراطي، ومجتمع مدني قائم على التعددية، وتنمية مستدامة واقتصاد سوق حرة؛ ومن ثم؛ فهي ضرورية لتشكيل دولة فعالة وفاعلة وديمقراطية، وذلك خلال الانتقال إلى التسوية الدائمة. وشملت هذه الإصلاحات: الدستور، مؤسسة الرئاسة، المجلس التشريعي، النظام

القضائي، الجوانب المالية، الإدارة العامة، وقوة الشرطة[١٦٥].

ثالثًا- الدوافع والأهداف الحقيقية:

هدف إصلاح السلطة من المنظور الصهيوني الأمريكي كما يقول جميل مجدلاني (عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي) هو هدف تطويعي وليس إصلاحي بالمعنى الحقيقي؛ حيث تسعى إسرائيل وإدارة بوش إلى دفع القيادة الفلسطينية إلى التخلي عن ثوابتها، ونزع الصفة الوطنية عن السلطة، وتحويلها إلى أداة في يد إسرائيل، وليس إيجاد فرصة حقيقية للتغيير[١٦٦]، وكذلك الحال في الرؤية الأمريكية للإصلاح في المنطقة ككل.

ضمن هذا السياق تميز الدراسة بين أربعة أهداف ودوافع رئيسية تحاول إسرائيل -ومن ورائها الإدارة الأمريكية- تحقيقها؛ هي: مواجهة الظاهرة الانتفاضية الفلسطينية، تحويل الفلسطينيين والعرب إلى أداة لخدمة المشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة، إجبار القيادة الفلسطينية والعربية على القبول بالتصور الإسرائيلي لقضايا الحل النهائي للصراع، وفرض وصايا استعمارية على المنطقة تكبح جماح أي محاولات نهوض وإصلاح حقيقي.

١- مواجهة الظاهرة الانتفاضية الفلسطينية:

هناك ثلاث رؤى للإصلاح في علاقته بالانتفاضة: رؤية تعتبر الإصلاح تفعيلًا للانتفاضة وتطويرًا لها في مواجهة العدو ومقاومته بكل الوسائل، يمثلها التيارين الوطني والإسلامي على المستويين الفلسطيني والعربي، ورؤية تعتبر الإصلاح والانتفاضة نقيضان ينفي كل منهما الآخر؛ وهذه رؤية الأمريكيين والإسرائيليين والأوروبيين، ورؤية ترفض تسليح الانتفاضة، وتقصرها على العمل الجماهيري السلمي، وهذه رؤية أبو مازن والليبراليين العرب. والإصلاح الفلسطيني من المنظور الإسرائيلي الأمريكي أفضل وصف له أنه حجة لإجهاض المقاومة[١٦٧]، ومواجهة العمل الانتفاضي؛ فهو يقوم على النظر للمقاومة والعمل الانتفاضي على أنه إرهاب ينبغي مكافحته بتقوية مراكز الشخصيات الفلسطينية الموالية للقرار الأمريكي الصهيوني، وإعادة تنظيم السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، بما يضمن توجيه ضربات قاضية لحركات المقاومة[١٦٨]. وهكذا فالإصلاح الذي يريده شارون وبوش انقلاب سياسي داخلي، يضمن أمن إسرائيل، ويسحق تنظيمات المقاومة[١٦٩]. وهنا يثور التساؤل: هل إصلاح السلطة يوقف العنف؟[١٧٠] الأمر يتوقف على نوعية الإصلاح، وهل هو إصلاح حقيقي يخدم الفلسطينيين أم أنه إصلاح يفيد العدو، ويحافظ على احتلاله لأراضيهم كما وصفت جودي بارسالو الرؤية الأمريكية الإسرائيلية للإصلاح الفلسطيني من منظور فلسطيني[١٧١]. الإصلاح الفلسطيني من منظور أمريكي إسرائيلي؛ يركز على أمن إسرائيل ومستعمراتها، ولا يهمه الديمقراطية، بينما الإصلاح من منظور فلسطيني يمزج بين الإصلاح والانتفاضة للوقوف في وجه الضغوط الأمريكية، وللسعي للتحرر من الاحتلال[١٧٢]. ومن منظور العلاقة بين الإصلاح والانتفاضة؛ يتزعم أبو مازن تيار وقف عسكرة الانتفاضة، ورفض تسليحها كمحور أساسي للإصلاح، بينما يتزعم أبو عمار التيار المؤيد لتسليح الانتفاضة[١٧٣]، وتنفيذ العمليات الاستشهادية، والربط بين المقاومة والإصلاح، وعدم تعارضهما. ويلتقي التيار الأول في بعض تصوراته مع الرؤية الأمريكية الداعية إلى وقف الانتفاضة والمقاومة والعمليات المسلحة بأنواعها[١٧٤].

٢- تحويل الفلسطينيين والعرب إلى أداة لخدمة المشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة:

تقوم رؤية بوش وإدارة المحافظين الجدد على استخدام الإصلاح كوسيلة لدعم الاستعمار الاستيطاني، وتهيئة البيئة المناسبة له، والضغط على النظم والقيادات الحاكمة المطيعة لتكون أكثر طاعة، وكأسلوب لتغيير النظم والقيادات الحاكمة غير المطيعة، وكأداة لتشكيل المنطقة بإنشاء تجمع شرق أوسطي تضمن فيه الولايات المتحدة السيطرة والقيادة لإسرائيل. لقد قادت إدارة بوش عملية الإطاحة بعرفات، واستطاعت تحرير إسرائيل من التزامات أوسلو، معلقة حصول الفلسطينيين على حق تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم، بشرط حدوث الإصلاحات وتغيير القيادة[١٧٥]، وإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية، من خلال جعلها أداة لتحقيق أمن إسرائيل. وهكذا فالإصلاح تحول إلى وسيلة لتغيير الأنظمة تحت شعار الإصلاح، وابتزاز أخرى بتهديدها بالوسائل الاقتصادية والعسكرية لدفعها إلى عدم تقديم المساعدة للمقاومة[١٧٦]، وأضحى الإصلاح أداة لإيجاد قيادات عميلة[١٧٧]، أو حسب التعبير الأمريكي الإسرائيلي: قيادات مرنة[١٧٨]، وتكوين مؤسسات ونظم مصطنعة قابلة للتطويع والرضوخ للتصور الأمريكي الصهيوني؛ ومن ثم فالانتخابات التي يريدها الأمريكيون والإسرائيليون هي تلك التي تأتي بقيادة مطيعة لهم؛ كأنهم هم الذين ينتخبونها وليس الشعب الفلسطيني. وهكذا فإن هدف بوش وشارون من الإصلاح إيجاد قيادة جديدة تتعاطى مع الأهداف الأمريكية والإسرائيلية، بجعل الفلسطينيين جزءًا من المشروع الصهيوني والأمريكي في المنطقة[١٧٩].

٣- إجبار القيادة الفلسطينية والعربية على القبول بالتصور الإسرائيلي لقضايا الحل النهائي للصراع.

الإصلاح وسيلة لإيجاد قيادات ومؤسسات ترضخ وتقبل قسرًا للتصور والشروط الإسرائيلية للتسوية والحل النهائي، واستخدام ورقة الإصلاح الضاغطة كشرط مسبق للتفاوض. ومن ثم فالمشكلة كما يقول جورج جقمان ليست في ملفات الإصلاح وما تضمنته، بقدر ما هي في الجانب السياسي المرتبط بتلك الملفات[١٨٠]، فما الإصلاح إلا ورقة ضغط لدفع الفلسطينيين والعرب إلى قبول حل نهائي للصراع وقضاياه الرئيسية وفقًا للتصور الإسرائيلي والأمريكي. وفي ذلك يكمن الهدف من تغيير عرفات والإتيان بقيادة جديدة أكثر طاعة منه، تقبل بالشروط الإسرائيلية لقضايا الحل النهائي، وليس كما فعل هو بأن رفض رؤية باراك وكلينتون في كامب ديفيد الثانية. ويرجع وقوع الخلاف بين بوش وشارون إلى موضوع الدولة الفلسطينية، واعتبار شارون أنه أمر سابق لأوانه، بينما يرى بوش ضرورة وجود دولتين ذواتي سيادة.

٤- فرض وصايا استعمارية على المنطقة:

تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال ضغوطاتها؛ لفرض تصوراتها الإصلاحية على السلطة الفلسطينية- التي يراها كثير من الفلسطينيين والعرب على أنها رؤية تخريبية في كثير من جوانبها، وكبح جماح أي محاولات للنهوض والإصلاح الحقيقي[١٨١]. ويرى آلستير كروك أن المشكلة ليست الإصلاح؛ وإنما المشكلة هي التفويض[١٨٢]، فالشعب الفلسطيني فوض حماس لحرصها على المقاومة، وخطابها عن فشل أوسلو أصبح هو الإجماع، بينما فتح لم تعد لديها شرعية؛ لاعتقالها من يقاومون الاحتلال؛ فحماس ليست جماعة إرهابية؛ وإنما هي حركة سياسية ممتدة بعمق في كل مستويات المجتمع الفلسطيني[١٨٣]. وقد صدقت توقعات يزيد الصايغ بفوز حماس في الانتخابات التشريعية، وتوليها الحكومة من خلال مقارنة عقدها بين فتح التي ارتبط اسمها باستشراء الفساد، وحماس صاحبة الأيادي النظيفة من منظور انتخابي[١٨٤].

رابعًا– التداعيات وردود الفعل:

تعرض الدراسة أهم التداعيات على الرؤية الإسرائيلية والأمريكية لإصلاح السلطة والمنطقة من خلال طرح ثلاثة موضوعات هي: دور اللجنة الرباعية الدولية ودول الثمانية ومؤتمر لندن والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، موقف الأنظمة الحاكمة، والرفض الشعبي واستخفاف المثقفين.

١– دول الثمانية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة: اللجنة الرباعية الدولية، فريق العمل الدولي، ومؤتمر لندن،

أيد الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى والأمم المتحدة؛ الرؤية الأمريكية الصهيونية بشأن إحداث تغييرات كبرى في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية، فتولت الإدارة الأمريكية إصلاح الذراع الأمني للسلطة الفلسطينية، وقامت أوروبا بإصلاح عقلها السياسي، ودأب البنك الدولي على إصلاح دورتها الدموية (المال)[١٨٥]، وحث رئيس البنك الفلسطينيين على ذلك[١٨٦]. وقد ترتب على لقاءات هذه الأطراف الاتفاق فيما بينهم لإعادة هيكلة الشرق الأوسط، بدعوى إصلاح أوضاعه السياسية والاقتصادية والتعليمية، بما يتلاءم والمصالح الأمريكية والغربية[١٨٧]؛ إذ تبلورت قناعة بوجود حالة جمود سياسي تعيشها المنطقة مسئولة عن انتشار الإرهاب وزيادة المخاطر، وتركها يزيد التهديدات للأمن القومي الأوروبي والأمريكي[١٨٨]. والدول العربية باتت نظمها عبئًا على النظام الدولي وعلى مجتمعاتها، وأضحت غير مؤهلة للقيام بواجبات الإصلاح إلا بعملية دفع خارجي، نشأت على أثرها المجموعة الرباعية الدولية، وفريق العمل الدولي الخاص بدفع السلطة الفلسطينية والدول العربية إلى الإصلاح والديمقراطية كأساس للشامل في المنطقة[١٨٩].

وترتب على ذلك ظهور العديد من المشاريع لإصلاح المنطقة، منها –بالإضافة إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير– المبادرة الألمانية الفرنسية المشتركة للإصلاح (٢٠٠٤/٣)، ورؤية يوشكا فيشر وزير خارجية ألمانيا، ومبادرة أعدها الاتحاد الأوروبي، ومشروع منتدى دافوس، ومشروع المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، ووثيقتا الإصلاح في المنطقة العربية والإسلامية، اللتان تبناهما قادة دول الثمانية في لقائهم بجورجيا الأمريكية (٦/ ٢٠٠٤)؛ وهما: وثيقة الشراكة من أجل مستقبل مشترك وتتضمن المبادئ والإطار العام، ووثيقة دعم جهود الإصلاح في كل المجالات، وتتحدث عن آلية العمل والتنفيذ[١٩٠]. وهي مساعي لإحكام السيطرة أكثر فأكثر على المنطقة لوضع اليد على الثروات الاستراتيجية، والتحكم في الأسواق والأسعار، وضمان أمن إسرائيل بذرائع مختلفة، تبدأ من ادعاء مكافحة الإرهاب، مرورًا بتجريد دول المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وصولًا إلى ذريعة إصلاح المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة؛ كي تكون أكثر ملاءمة لنظام العولمة الأمريكية[١٩١].

ويرى البعض أنه قد تراجعت الأطراف غير الأمريكية في اللجنة الرباعية الدولية[١٩٢] عن موقفها الرافض لتغيير القيادة الفلسطينية وفق المواصفات الإسرائيلية؛ لطبيعة الموقف العربي المتفق مع الموقف الأمريكي، الذي يشكل المرجعية الفعلية لأعمال اللجنة الرباعية (يسانده مجلس الأمن[١٩٣]، وكوفي عنان[١٩٤])، وذلك أضعف بدوره الموقف الأوروبي والموقف الدولي بوجه عام[١٩٥]، وقَبِل الأوروبيون في نهاية المطاف خطة خارطة الطريق الأمريكية التي عارضوا بعض جوانبها في البداية[١٩٦]. إلا أنه من المؤكد أن أسبابًا أخرى تتعلق بمصالح هذه الدول مع الولايات المتحدة لا يمكن إغفالها.

وقد تأسست اللجنة الرباعية لدعم وتنمية خطة شاملة للإصلاح في السلطة الفلسطينية، مؤكدة أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية الفلسطينية مكون أساسي ومكمل لعملية السلام المتضمنة في خطة خارطة الطريق بمراحلها الثلاث، واشترطت عدم الانتقال إلى مرحلة قبل الانتهاء من سابقتها. وقامت اللجنة الرباعية بتشكيل فريق عمل لمتابعة عملية الإصلاح على المستوى المحلي الفلسطيني، وفريق آخر على مستوى الدول الداعمة لعملية الإصلاح؛ حيث شكلت مجموعات دعم في سبعة مجالات: المساءلة المالية، اقتصاد السوق، القضاء وسيادة القانون، الإدارة العامة والخدمة المدنية، الانتخابات، الحكم المحلي والمجتمع المدني، بينما يجري التعامل مع الإصلاحات المتعلقة بالأمن بشكل منفصل عن نطاق فريقي العمل المحلي والدول الداعمة[١٩٧]. وقد أسفرت الجهود الدولية عن استجابة عرفات لمطالب اللجنة الرباعية الدولية باستحداث منصب رئيس للوزراء، لكنها اعتبرت أن تغيير القيادة الفلسطينية هو نقطة البداية، وأيدت خطة بوش القائمة على منح ثلاث سنوات لتغيير القيادة وإصلاح المؤسسات وخاصة الأمنية؛ تمهيدًا لتسوية نهائية تفضي إلى دولة فلسطينية[١٩٨].

ومثَّل مؤتمر لندن الذي عُقد في ٢٠٠٣/١/١٤[١٩٩]، وشاركت فيه الدول الأعضاء في اللجنة الرباعية الدولية والدول المانحة؛ الموقف الأمريكي؛ حيث تقرر عقده للسلام والتفاوض وخارطة الطريق، فإذا به يُخصَّص للإصلاح[٢٠٠]، في جوانب: الأمن، الانتخابات، الإصلاح الدستوري، الإصلاح القضائي، الإصلاح الإداري، والإصلاح الاقتصادي[٢٠١]. وفيه هيأ بلير الأجواء للطرفين الأمريكي والصهيوني[٢٠٢]. وفي المؤتمر تم حث الفلسطينيين على الإصلاح السياسي[٢٠٣] والاقتصادي والأمني. وإسرائيل من جهتها سمحت لبعض القيادات الفلسطينية بحضور مؤتمر لندن[٢٠٤]، وفي مقدمتهم أبو مازن، الذي أتيحت له الفرصة لعرض خططه على المجموعة الدولية، وقد تحدث عن خطط السلطة للإصلاح في مجالات الأمن والاقتصاد وبناء الدولة[٢٠٥]، وهو -من المنظور الأمريكي- الذي بدأ بالإصلاحات في المواقع الفاسدة بمجرد توليه رئاسة السلطة، وبادر من فوره بتنفيذ خطة لإصلاح الأجهزة الأمنية[٢٠٦]. وناقش مؤتمر لندن سبل دعم القيادة الفلسطينية الجديدة في تنفيذ إصلاح سياسي واقتصادي وأمني. وقد بدأ الجهد الدولي المستمر للضغط من أجل إصلاح السلطة في أعقاب خطاب بوش (٢٠٠٢/٦) الذي ربط فيه صراحة التحرك نحو إقامة دولة فلسطينية بإصلاح السلطة. وخلال أسابيع بعد خطاب بوش شكل المانحون الرئيسيون (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمين العام للأمم المتحدة، النرويج، اليابان، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) قوة العمل للإصلاح الفلسطيني[٢٠٧].

ويرى زاهر الأفغاني أن مؤتمر لندن غير معني بإصلاح السلطة فعليًّا، ولا يهدف سوى إلى زيادة حجم الضغط على السلطة؛ لحملها على القبول بطرح شارون وبوش، فالمؤتمر فيه نوع من الإلزام للسلطة بذلك، وليس مناقشة جوانب الإصلاح، وخاصة مع دق طبول الحرب في العراق[٢٠٨]. لذلك فالحديث الأمريكي البريطاني الإسرائيلي عن الإصلاح الفلسطيني؛ هو حديث غير حقيقي، فيه نوع من الوصاية المرتبطة بالإملاء، وكذلك الحال مع دعاوى الإصلاح الأوسع نطاقًا، الهادفة إلى فرض تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية معينة على الدول العربية[٢٠٩].

٢- موقف الأنظمة الحاكمة:

قابل الرؤية الأمريكية الصهيونية رؤية عربية تفيد بأن: المجتمعات العربية تمارس بالفعل مشروعات

إصلاحية تدريجية، ولا يمكن فرض نموذج سياسي إصلاحي معين على كل الدول العربية، وغياب الاستقرار الإقليمي هو نتيجة غياب تسوية للصراع العربي الإسرائيلي[٢١٠]. وتراوح الموقف العربي والإسلامي الرسمي من التوجهات الأمريكية الجديدة إزاء المنطقة؛ بين التأييد تارة والصمت تارة أخرى، المشوبان بالخوف من التغيير، والاستحياء من كشف الحقائق؛ لذلك لم يعد أمام الأنظمة الحاكمة سوى التملص بطرق شتى السبل لإقناع الأمريكيين بخطورة ذلك على مصالحها إذا ما وصل الإسلاميون إلى السلطة، وتقوم في الوقت نفسه بإصلاحات شكلية وتبني برامج إصلاحية جزئية لإرضاء واشنطن. إلا أن السياسة الأمريكية الجديدة تصر على تفعيل الإصلاح والديمقراطية في المنطقة، ومواجهة سلبيات الأنظمة الحاكمة مع شعوبها بالقدر الذي يحفظ الأمن القومي الأمريكي من وقوع أحداث سبتمبر أخرى، ولا يمس مصالحها بسوء، حتى ولو وصل الأمر إلى حد الإجبار أو استخدام القوة العسكرية بحق النظم غير المطيعة المسئولة عن تفريخ الإرهاب بسبب الاستبداد؛ فذلك من شأنه حل الصراعات وتجفيف منابع الإرهاب، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. ورغم أن بوش ورايس أعلنا عزمهما مساندة المطالب الديمقراطية الشعبية في المنطقة، إلا أنهما عادا وأعلنا حرصهما على العلاقة مع الأنظمة الحاكمة[٢١١]. وتهدف هذه السياسة إلى تجاهل أسباب الصراعات وخلفياتها التاريخية، والتقليل من مساوئ الاحتلال ودوره في معادلة الصراع، وإظهار أنه يشجع نشر الديمقراطية، وتحديث المجتمعات العربية، بما يمثله من أداة فعالة لفرض ذلك؛ كما فعلت الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق[٢١٢]، بل ويدعو الاحتلال لإصلاح هذه المجتمعات ونظمها، بما يقدمه نظامه الديمقراطي وواقعه الاجتماعي الداخلي المتقدم من نموذج يُحتذى به في هذا المجال كما تدَّعي إسرائيل دائمًا.

٣- الرفض الشعبي واستخفاف المثقفين.

واجهت مقترحات شارون وبوش الإصلاحية رفضًا كبيرًا من شعوب المنطقة ونخبها الثقافية، كما لم تسلم من انتقادات المثقفين والإعلاميين الغربيين. وأشهر تقييم لخطاب بوش (٢٠٠٢/٦/٢٤) تضمن نقدًا لاذعًا وسخرية واستهزاءً، مقال كتبه جوناثان فريدلاند في صحيفة الجارديان البريطانية (٢٠٠٢/٦/٢٦): قال فيه: أُصيب الإسرائيليون من أنصار الوصول إلى حل سلمي للصراع بخيبة أمل، حتى بيريز وصف الخطاب بأنه كان "خطًا مميتًا"، وتحذيره من أنه يمكن توقع "حمام من الدم". كان لب رسالة الرئيس هو أن الفلسطينيين يجب أن يبدءوا عملية إصلاح داخلي شاملة، قبل مجرد التفكير في العودة إلى طاولة المفاوضات، ويجب عليهم أن يحولوا أنفسهم إلى نظام ديمقراطي لاقتصاد السوق، خالٍ من الفساد، وله نظام قضائي منفصل عن نظامه التشريعي، إن أرادوا أن يكونوا مؤهلين للدولة التي ستكون مؤقتة عند قيامها، هناك أيضًا حقيقة أنهم تحت الاحتلال العسكري. وكما أشارت النيويورك تايمز (٢٠٠٢/٦/٢٥): "يبقى غامضًا كيف يمكن توقع قيام الفلسطينيين بعمل انتخابات، أو أن يحسنوا من أنفسهم بينما هم مقيدون بالجيش الإسرائيلي؛ فالوزراء الفلسطينيون يشْكُون من عدم قدرتهم على زيارة قرية تبعد ١٠ دقائق؛ فكيف يمكنهم سن القوانين دون تطبيقها؛ فهم وزراء للعرض يوجدون على الورق فقط، لكن عليهم الآن أن يبنوا سويسرا الشرق؛ حيث تكون الطرق نظيفة، والحكومة تعمل كالساعة. تلك مادة تصلح لقصة **بوش في بلاد العجائب**. ربما كان من المنعش أن نسمع رئيسًا أمريكيًّا يصرح بأمانة عن اعتقاده بأن من حقه أن يختار رؤساء الدول الأخرى، لكن هذا المطلب يكشف بوضوح مدى خواء تفكير بوش. من في تصوره يمكن أن يخلف عرفات؟ ألا يعلم

أن الفلسطينيين غاضبون من رئيسهم لأنهم يرون أنه شديد الاعتدال، وعلى استعداد مفرط لعمل ما تراه إسرائيل. لو تمت الانتخابات فإن النتيجة هي إما أن يعيد الفلسطينيون انتخاب عرفات تحديًّا لواشنطون، أو أن يختاروا من هو أكثر منه تشددًا. وسوف يتم سحب الثقة من أي قائد حائز على ختم القبول من إسرائيل أو الولايات المتحدة باعتباره ألعوبة في أيديهم؛ ليصبح منبوذًا على الفور. لدى عرفات ميزة لا يمتلكها أيٌّ من منافسيه، رغم كل عيوبه؛ فهو ما زال يمثل فلسطين بفضل تاريخه الطويل، وتوقيعه على أي تسوية تتضمن حلولًا وسطًا هو التوقيع الوحيد الذي يقنع شعبه بقبولها. إذا ما عجل بوش بإزاحته الآن فإنه يحرم أي تسوية سلمية قادمة من الفلسطيني الوحيد الذي يمكنه أن يتمها. لذلك فإن خطاب الرئيس يوضح أنه رجل لا صلة له بحقائق الشرق الأوسط، وهذا خطير. أولًا أعطى بوش الضوء الأخضر لشارون لكي يستمر في سياسة القوة العسكرية، ورفض وقف بناء المستوطنات بالضفة الغربية. كلمات الخطاب تعني أن شارون غير ملزم بالانسحاب من المدن الفلسطينية، أو تجميد المستوطنات إلا إذا قام الفلسطينيون بالانتهاء من تنفيذ قائمة رغبات الولايات المتحدة. يستطيع رئيس الوزراء الإسرائيلي أن يفعل ما يريد طالما استمر العنف أو بقي عرفات في منصبه[٢١٣].

خامسًا- تقييم الرؤيتين الإسرائيلية والأمريكية ومقارنتهما بالمنظور العربي والفلسطيني للإصلاح.

تحولت السياسة الأمريكية من سند للاستقرار إلى داعية للتغيير، وهي في ذلك تتخذ من الخطاب الإصلاحي، الذي تتجاهل فيه الهموم الوطنية والقومية لشعوب المنطقة؛ وسيلة لفرض وشرعنة مشروع الوصاية على السلطة الفلسطينية ودول المنطقة ومجتمعاتها، بحجة تصدير العنف وعجز القيادات عن التغيير وتبديل السياسات. وتتمثل معالم نظام الوصايا الأمريكي المفروض في: تدخل عسكري مباشر، مرابطة عسكرية طويلة المدى، رقابة على التحويلات المالية، نصح دبلوماسي، وضغط سياسي[٢١٤].

بالنسبة للخطاب الإصلاحي الأمريكي؛ فقد فاجأ مضمون بيان بوش الإسرائيليين ذاتهم في تبنيه شبه الكامل للمواقف والرؤى الإسرائيلية، مصرًّا على اتهام النضال الفلسطيني من أجل التحرر وأعمال المقاومة بأنه إرهاب. فقد اختار بوش أن يتجاهل الاحتلال الإسرائيلي، وضرورة إنهائه وإزالته كمدخل لإحلال السلام، وفضَّل أن يصب غضبه على القيادة الفلسطينية، ويضع أولوية تغييرها وإصلاحها كشرط مسبق لأي جهود أمريكية للسير باتجاه الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة، وأن يتم اختبار القيادة الفلسطينية الجديدة في مدة لا تقل عن ثلاث سنوات لمعرفة ما إذا كانت سوف تسير وفق الخطط والرؤى الإسرائيلية والأمريكية ليصبح ممكنًا الموافقة على إقامة دولة للفلسطينيين، ومن الواضح أنها لا بد أن تكون خاضعة للمواصفات الإسرائيلية والأمريكية[٢١٥]. السياسة الأمريكية جعلت دومًا هدفها من أطروحات الإصلاح ومساعي التسوية تحقيق منافع عدة منها: دمج إسرائيل بشكل قسري في مسألة الإصلاح بما يذيب حالة الجمود الطاغية على العلاقات العربية الإسرائيلية، وإجبار الإدارات الأمريكية الأخرى في المستقبل على السير في نفس نهج الإصلاح باعتباره خيارًا استراتيجيًّا لضمان الأمن القومي الأمريكي وتحقيق مصالح إسرائيل[٢١٦]، والوصول إلى تحقيق هدف أمن إسرائيل؛ ساعية إلى تخليص إسرائيل من صداع الإزعاج الفلسطيني. وأمريكا مستعدة للتغاضي عن كل جرائم إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني؛ وهو ما ظهر جليًّا في التأييد الأمريكي غير المشروط لحرب شارون ضد الشعب الفلسطيني، وعلى الفلسطينيين -من المنظور

الأمريكي- أن يكيفوا آمالهم وطموحاتهم بما يتوافق والأهداف الإسرائيلية، وإلا فإن واشنطن لن تكون مستعدة للتجاوب مع التطلعات والحقوق الفلسطينية؛ وهذا ما يفسر إصرار بوش على ضرورة إصلاح السلطة وتغيير القيادة، طالما أن شارون لا يريد التعامل مع عرفات الذي تعتبره إسرائيل وأمريكا قائدًا إرهابيًّا[٢١٧].

إن خلاصة بيان بوش، تبرير لكل ما تقوم به إسرائيل من جرائم يومية، فإسرائيل ليست ملتزمة بشيء طالما أن الفلسطينيين لم يقوموا بتنفيذ التعليمات والأوامر الأمريكية، التي هي أوامر وتعليمات شارونية. أكد بوش في بيانه ضرورة إزاحة عرفات كشرط مسبق لإقامة الدولة أو عملية السلام، وهدد علنًا باستخدام القوة العسكرية للإطاحة به، وكأن شارون هو الذي يتحدث وفق ما عُرف عنه من كراهية لعرفات، ورغبة عارمة في التخلص منه. إن بيان بوش يحقق أهداف شارون الرامية إلى نسف عملية السلام التي بدأت مع اتفاق أوسلو؛ فهي تعطي الإسرائيليين المزيد من الوقت للإمعان في تدمير ما تبقى من قدرات السلطة، وتبعد الأنظار عن ممارسات العدوان والاحتلال الإسرائيلية؛ لتصبح في آخر سلم المداولات والمناقشات، ولتصبح بؤرة الجدل والمفاوضات حول كيفية إجراء الإصلاحات؛ ليستمر الجدل محتدمًا حول فكرة تغيير السلطة لأطول فترة ممكنة[٢١٨].

حديث بوش عن دولة فلسطينية يمكن البحث بشأنها في غضون ثلاث سنوات؛ يتفق تمامًا مع الرؤية الشارونية والليكودية الرامية إلى استبعاد فكرة إقامة دولة فلسطينية خلال أمد قريب، وجعل ذلك أمرًا بعيد المنال ومشروطًا بكثير من الالتزامات والمتطلبات المجحفة بحق الفلسطينيين التي يصعب القبول بها؛ الأمر الذي يعني تكريس الاحتلال الصهيوني وإدامته، وبذلك تتهرب إسرائيل من استحقاقات التوصل إلى تسوية نهائية، على أساس قرارات الشرعية الدولية. وبعد أن كانت اتفاقيات أوسلو تضع جدولًا زمنيًا مدته خمس سنوات؛ انتهت عام ١٩٩٨م للوصول إلى تسوية نهائية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويصبح الآن الأمد مفتوحًا على مصراعيه للتسويفات الإسرائيلية؛ بحيث لا يمكن توقع متى يمكن الوصول إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني والعربي الإسرائيلي؛ وهو ما تطمح إليه حكومة شارون الراغبة في عدم الانسحاب. وفي حين تحدث بوش في ثلثي خطابه عن التزامات الطرف الفلسطيني؛ فإنه لم يتحدث في مطالب وجهها لإسرائيل سوى على توجيه النصح، أو الحديث عن ذلك كخطوات مترتبة على تنفيذ الجانب الفلسطيني لما طُلب منه، فإذا تقاعس الفلسطينيون فإن إسرائيل تصبح في حِلٍّ من أي التزام. وبيان بوش يدل على أن الإدارة الأمريكية اختارت صراحة العمل لإرضاء شارون وإسرائيل بكل السبل[٢١٩].

من جهة أخرى؛ فإن عملية السور الواقي فتحت الباب أمام مسألة ضرورة إصلاح السلطة، ومعالجة الفساد، وإزاحة عرفات كسيناريو أمريكي إسرائيلي. وجاء خطاب بوش ليشعر عرفات بقوة الموقف المتخذ بشأن إقصائه وعدم التعامل معه، لاسيما أن ذلك هو الموقف الإسرائيلي الرافض لاعتبار عرفات شخصًا يمكن التعامل والتفاوض معه، وهذا ما جاء على لسان شارون. ومن وجهة النظر الأمريكية المطابقة للإسرائيلية؛ لم تكن تغييرات عرفات كافية، واستمرت في شن حملة على عرفات متهمة القيادة الفلسطينية بالفساد. وتتضمن وثيقة الإصلاحات الفلسطينية ثلاثة محاور: دستور مؤقت، منصب رئيس الحكومة، وتوحيد أجهزة الأمن. من الملاحظ بالنسبة للموقف الإسرائيلي أنه يتداخل مع الرؤية الأمريكية في تسوية الوضع؛ فقد لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى العمل باتجاهين متوازيين: إيجاد خلفية أو بديل لعرفات، مع التلويح له بهذه الورقة، وتقويض السلطة

بضرب بناها التحتية وإزالتها. وحسب السيناريو الإسرائيلي فإن الدولة الفلسطينية يجب أن تلبي احتياجات إسرائيل الأمنية، وتكون منزوعة السلاح، ويقوم الجيش الإسرائيلي بمراقبة حدودها، كما أنه لن يكون بمقدور تلك الدولة إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول المناوئة لإسرائيل، وبإمكان إسرائيل استخدام المجال الجوي لتلك الدولة، فالدولة الفلسطينية من منظور إسرائيلي ما هي إلا خدمة لمنظور إسرائيل الأمني. ومن الملاحظ أيضًا بالنسبة للموقف الأمريكي أنه قائم على ضرورة أن يغير الفلسطينيون قيادتهم، واعتبر أن ذلك التغيير هو الشرط الأساسي للدعم الأمريكي السياسي والاقتصادي للدولة الفلسطينية الوليدة؛ فالموقف الأمريكي متمثلًا بموقف الرئيس بوش طرح خطة للسلام "الشيء" الذي كان محبطًا لتوقعات الكثير ومبهجًا للإسرائيليين، أو متجاوزًا حتى كثيرًا من توقعاتهم.

وجورج بوش لم يركز على قضايا كانت جوهرية في الأساس؛ وهي: ضرورة الإنهاء السريع لاحتلال الأراضي الفلسطينية والانسحاب الفوري، بينما وضع إزالة السلطة الفلسطينية وإعادة ترتيبها ومكافحة الفساد على هرم أولوياته متمشيًا مع رغبات إسرائيل في حماية نظرية أمنها؛ فالمسألة الأمنية من وجهة النظر الأمريكية تأخذ الأولوية في عملية الإصلاحات التي تريد فرضها[٢٢٠].

تأسيسًا على ذلك لا يمكن تقييم رؤية بوش سوى على أنها -كما وصفها محمد خالد الأزعر- رؤية سطحية تبسيطية شاذة لإشاعة الإصلاح الديمقراطي في فلسطين والمنطقة، هدفها التمحك بالإرهاب ثم بالإصلاح، بينما الأصل وجود الاحتلال الذي تحرص الرؤية الأمريكية الإسرائيلية على تجاهله وإطالة أمده، وتحقيق أهدافه، والفصل بينه وبين الإصلاح، بينما الشرعية الدولية تقرُّ بحق مقاومته، وتحرص أيضًا على تطويق جهود الإصلاح الذاتية الفلسطينية، مستفيدة من المعنى الفضفاض لمفهوم الإصلاح، وللصفة الإجبارية التي تستخدمها له[٢٢١].

كما لا يمكن وصف السياسة الأمريكية لممارسة ضغوطات الإصلاح ومحاولات ترويجها للديمقراطية سوى أنها -كما قال خالد الحروب- غير مخلصة ومنافقة، وحافلة بالمتناقضات في العديد من الجوانب: التناقض بين قلقها بشأن الإصلاح الداخلي، وسكوتها على الاستبداد والفساد لصالح ضمان مصالح استراتيجية معينة (مثل التعاون في الحرب على الإرهاب) والتناقض بين ادعاء نشرها ومساندتها للديمقراطية، ورفض التعامل مع انتصار محتمل لحركة إسلامية في انتخابات ديمقراطية نزيهة؛ كما حدث مع حماس، والتناقض بين تأييدها لإعلام عربي حر وديمقراطي وضغطها على الحكومات لإسكات صوت قناة الجزيرة، التناقض بين تركها للاحتلال الإسرائيلي يمارس أسوأ أنواع السلطوية واللاديمقراطية بحق الشعب الفلسطيني، وتقديم الدعم الكامل له، وبين تركيزها على الإصلاح في البلدان العربية ومناطق السلطة بزعم الحاجة للديمقراطية، والتناقض بين حرصها على الاستجابة لصوت الشعوب، وضغطها على الأنظمة العربية لتفتح علاقات مع إسرائيل تأتي ضد إرادة الشعوب العربية[٢٢٢].

أما الإصلاح على الطريقة الشارونية؛ فإنه يرتبط بوقف جميع عمليات المقاومة، وفي مقدمتها ما يصفه الإسرائيليون بالانتحارية، على أن تتحول السلطة إلي مجرد جهاز أمني يقوم علي راحة الإسرائيليين، وتوفير الأمان لاحتلالهم واغتصابهم للأرض الفلسطينية. وأن ينتج عن عملية الإصلاح هذه الإتيان بقيادة بديلة ممن ترضي عنهم إسرائيل. وعليه؛ فإن أهداف شارون في الإصلاح الفلسطيني لا علاقة لها بالمطالبة الفلسطينية أو العربية بالإصلاح، وإن اتفقت مع شارون في استخدام نفس اللفظة, إلا أنها تختلف معه في المضمون والأهداف على نحو يفرق

بين الحق والباطل، وبين ظاهر الشيء ومعدنه[٢٢٣]. لذلك فالادعاءات الإسرائيلية بنشر الإصلاح والديمقراطية؛ مجرد امتداد لسياسة المراوغة، وسياسة الذرائع التي اعتادت انتهاجها وتوظيفها خدمة لسياساتها ومصالحها، بل إن وجودها يشكل أحد أهم أسباب غياب الديمقراطية، وإعاقة الإصلاح الحقيقي، وانتشار عدم الاستقرار وروح العسكرة؛ فإسرائيل تحاول بوسائل غير ديمقراطية وغير قانونية عزل عرفات المنتخب ديمقراطيًّا من شعبه[٢٢٤]، كما أنها توظف شعبها لاضطهاد الشعب الفلسطيني، واقتلاعه من وطنه، وتحتل أراضيه، وتميز بينه وبين مواطنيها، وتبدو مكشوفة في ادعاءاتها الديمقراطية الناقصة، بل إنها وظفت نظامها الديمقراطي ذاته لترسيخ العنصرية والاحتلال، ولتبرير عدوانها واضطهادها وحربها ضد الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه تحاول تشويههم بالتشكيك في عدالة قضيتهم، وتقويض صورتهم الأخلاقية، ونزع شرعية كفاحهم ضد الاحتلال، عبر اتهامهم بالإرهاب وتجريمهم، وعبر الانتقاص من أهليتهم، وضعف ثقافتهم ومؤسساتهم الديمقراطية[٢٢٥].

لذلك يُعتبر ادعاء العدو قيامه بإصلاح شأن ضحيته، أو عزمه أو إصراره على ذلك، أو حثه عليه؛ بمثابة ظاهرة جديدة، وأسلوب استعماري ماكر وخبيث لم نسمع به من قبل، يثير السخرية والضحك، ويدفع إلى الاشمئزاز من سماع أن شارون وبوش يجلبان الإصلاح والديمقراطية للفلسطينيين والعرب، والصحيح أنهما يريدان الإصلاح ذريعة للتدخل في المنطقة وهندسة مصيرها[٢٢٦]، وسيفًا مسلطًا أو سوطًا لاذعًا لتطويع القرار السياسي الفلسطيني والعربي؛ من أجل القبول بتسوية سياسية وفقًا للشروط الإسرائيلية[٢٢٧]. فكيف أن أكثر القوى إرهابيةً وأكلًا للحقوق الفلسطينية؛ تظهر حماسًا لإصلاح مزعوم؟[٢٢٨]، علمًا بأن المسئولية الأكبر في إخفاق السلطة الفلسطينية وفشلها وتدمير مؤسساتها تدميرًا منهجيًّا منظمًا، وحشرها في الزاوية، وإصابتها بالشلل والعجز التام؛ تقع على عاتق الإدارة الأمريكية وإسرائيل، اللتان أضعفتا المصداقية الوطنية للسلطة، وساهمتا فيما اجتاحها من ظواهر فساد وإفساد ومحسوبية وشرخ عميق في نسق القيم[٢٢٩]. لذلك توقع بيتروس هندريكس أن الضغوط الإسرائيلية لإصلاح السلطة الفلسطينية ستجعل من الدعاوى الغربية لتشجيع ونشر الديمقراطية موضع سخرية وأضحوكة في العالم العربي[٢٣٠]؛ وهو ما حدث بالفعل.

والإصلاح من منظور فلسطيني[٢٣١] يتناقض تمامًا[٢٣٢] مع الإصلاح الذي يريده الأمريكيون والإسرائيليون[٢٣٣]؛ الذين يتفقون في الرؤى[٢٣٤] حول السعي لتحويل الاهتمام الفلسطيني عن الكفاح الوطني[٢٣٥]، وإعاقة أو إجهاض الإصلاح الحقيقي[٢٣٦] القائم على تقوية الجبهة الداخلية، وتحقيق التوحد ليتسنى للشعب الفلسطيني القدرة على مقاومة الاستعمار الاستيطاني، والصمود في وجهه أملًا في التحرر من الاحتلال والتبعية له[٢٣٧]. ونظرًا للاختلاف الشاسع بين مفهومي الإصلاح، وتأكيد المصلحين الفلسطينيين على الإصلاح الساعي للتحرر بتفعيل المقاومة والصمود والعمل الانتفاضي؛ فإن الأمريكيين والصهاينة يتهمون المصلحين الفلسطينيين بالإحجام عن المطالبة بوقف العنف ضد إسرائيل، ويعبر عن ذلك دينيس روس بملاحظته عدم قيام المصلحين الفلسطينيين بعرض أي مقترحات لمواجهة مشكلة الإرهاب الفلسطيني[٢٣٨].

الإصلاح بفعل الضغط الأمريكي الإسرائيلي لا يرتبط بأي استراتيجية[٢٣٩]، وهو مجرد شعار أجوف وعنوان خادع، وأداة تكتيكية متناقضة مع أهداف المشروع الوطني. الإصلاح الحقيقي والجذري في النظام السياسي الفلسطيني بحاجة إلى حكومة وحدة وطنية من السلطة والمعارضة، ومختلف الفصائل، تعمل ضمن

الثوابت الوطنية لتمكين المؤسسات الوطنية الفلسطينية من القيام بدورها المطلوب في مواجهة الاحتلال[٢٤٠]، بالانتفاض في وجهه والثبات، وكسب معركة الإرادة[٢٤١]، وهو الذي يخص الفلسطينيين وحدهم بما يتضمنه من إصلاح وزاري وقضائي وتفعيل الانتخابات ومواجهة الفساد. وهو بهذه المواصفات ضرورة ملحة، من وجهة نظر يزيد الصايغ، وليس مجرد خيار بالنسبة للسلطة الفلسطينية أو الأسرة الدولية. ضرورة وطنية لا غنى عنها لدعم المقاومة والانتفاضة، وشرط للحياة والوجود الفلسطيني، وليس مجرد إجراء شكلي، بينما الدعوات الأمريكية والإسرائيلية هدفها اتخاذ الإصلاح جسرًا لوقف الانتفاضة والعودة للمفاوضات، وقبول العرض الإسرائيلي صاغرين[٢٤٢].

الدعوات الفلسطينية للإصلاح توجد علاقة طردية بين الإصلاح والمقاومة والعمل الانتفاضي؛ مما يعزز القدرات الفلسطينية على الصمود والمواجهة، وإنشاء سلطة ديمقراطية تعمل لصالح شعبها، بينما الدعوات الإسرائيلية والأمريكية توجد علاقة عكسية تخلق -كما يقول مصطفى البرغوثي- استسلامًا فلسطينيًّا يحوّل السلطة الوطنية إلى مؤسسة قمعية مستبدة بشعبها[٢٤٣]. وما يفعله شارون -كما يؤكد الصايغ- عقبة في وجه السلام، وإضعاف لموقف السلطة[٢٤٤]. ومن ثم فإن تشابه مطالب الأمريكيين والإسرائيليين مع مطالب الشعب الفلسطيني[٢٤٥] الإصلاح؛ أمر يجانبه الصواب، فلا توجد مقارنة بين إصلاح وطني وآخر مفروض من العدو. فالتناقض واضح بين إصلاح يريده العدو والقوة العظمى التي تسانده، وإصلاح وطني ينشده الفلسطينيون بشكل جذري في السلطة ومؤسساتها؛ بحيث يتلاقى مع إرادتهم وخيارهم الانتفاضي، وتعزيز ثباتهم ومقاومتهم، وتحسين أدائهم وتطلعاتهم لتحقيق الاستقلال والتحرر[٢٤٦]. ولكن هذا لا يمنع من نقد نمو السلطوية في السلطة الفلسطينية كما يقول ناثان براون[٢٤٧]، وتشكيلها عائقًا في وجه المطالبات الداخلية المتكررة لإصلاح السلطة والمنظمة، مع الأخذ في الاعتبار ملاحظة نايف حواتمة من أن الشروط الموضوعية للإصلاح الجذري غير ممكنة في ظل الظروف الراهنة[٢٤٨].

على المستوى العربي، تتناقض دعوات الإصلاح الوطنية مع المطلب الأمريكي الصهيوني، الذي يوصف بأنه خارجي معادٍ وغير حريص على الإصلاح الحقيقي، والدليل دعمه للأنظمة العربية الاستبدادية ولأشد الكيانات عنصرية[٢٤٩]. وفي الوقت نفسه؛ فإن جهود الإصلاح الداخلية أصبحت مجرد لغو يستبعد أن يكتب لها النجاح[٢٥٠]، وستظل بلا جدوى في الوطن العربي في ظل الاستبداد والفساد، وغياب الديمقراطية والانتخابات الحرة، وعدم تداول السلطة بشكل سلمي[٢٥١]، وفي ظل اختيار الحكومات لمعارضيها[٢٥٢]. إلا أن الإصلاح المطلوب عربيًّا، يتضمن ثلاثة مستويات: وطنية، إقليمية، وحضارية[٢٥٣]، ويستهدف بلورة موقف عربي خالص حول قضايا الإصلاح وأولوياتها دون تدخل أجنبي، واقتراح آليات للمتابعة تشارك فيها كل القوى الاجتماعية[٢٥٤]، والإصلاح بذلك مطلب وطنيٌّ الدوافع والأهداف، ينبغي إحداثه في الأنظمة والمعارضة[٢٥٥]، في مؤسسات الأمة ومؤسسات المجتمع المدني؛ فقد أصبحت هناك مطالبة داخلية بإصلاحات سياسية ودستورية وقانونية، وبتغيير شامل في أساليب وأنماط الحكم، يؤدي إلى توسيع قاعدة المشاركة في الحكم وتداول السلطة، وهي ليست ردود أفعال مؤقتة أو ضغوط طارئة؛ وإنما نتاج لطموحات شعبية وتفاعلات مجتمعية عميقة، وتحولات فكرية وسياسية، ونتيجة لشعور شعبي بالسخط وعدم الرضا على الأوضاع، التي ترجع لنخبوية السلطة الحاكمة، وفردية صنع القرار ومساندة الولايات المتحدة للنظم العربية المؤيدة لسياساتها في المنطقة، مهما كانت ممارساتها

ضد شعوبها، وقد ساعدت عوامل ضغط دول الثِقَل الخارجية في تشجيع هذا الاتجاه، رغم أن الإملاءات الخارجية تهدف إلى إحكام السيطرة على المنطقة، وتحقيق مصالح القوى العظمى؛ الأمر الذي أدى إلى شعور هذه الشعوب بالإحباط والعجز وقلة الحيلة؛ لعدم قدرة دولها على الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية[٢٥٦]. ورغم أنه ليس متوقعًا حدوث تغيير جذري في الأنظمة العربية الحاكمة، إلا أن الضغوط الخارجية ساعدتها في تحسين نظرتها للرأي العام في مجتمعاتها[٢٥٧].

أما على المستوى الفلسطيني؛ فالإصلاح في السلطة منذ نشوئها مطلب وطني فلسطيني[٢٥٨] له مظاهره الخاصة[٢٥٩]، يندرج ضمن النضال الوطني العام[٢٦٠]، وهو من منظور فلسطيني بعد حرب شارون[٢٦١] يحتاج إلى جهود هائلة تتركز في استقلال القضاء وسيادة القانون[٢٦٢]، وإجراء إصلاحات مالية وسياسية وإعلامية[٢٦٣]، فضلًا عن إصلاح المنظمة وإصلاح مؤسسات السلطة، ووقف الفساد، وترسيخ جماعية القيادة، ونشر الديمقراطية، وإتاحة حرية الرأي[٢٦٤]. وجهود الإصلاح التي قامت بها السلطة تشمل مجالات سبعة: المالية، الإدارة المحلية، اقتصاد السوق، القانون، الإدارة وخدمة المجتمع، الانتخابات، والتشريع[٢٦٥]. وتتمثل شروط الإصلاح الفلسطيني بعد ثلاث سنوات من العنف المستمر في: إنجاز إصلاح اقتصادي وقانوني جدي، إيجاد مجتمع فلسطيني منفتح وتنافسي، وتحقيق اقتصاد تنموي مزدهر[٢٦٦]. والانتخابات بأنواعها: الرئاسية والتشريعية والمحلية[٢٦٧]؛ تعد أساسًا لدعم الإصلاح[٢٦٨]. ويؤكد ميراف فورمسر في تناوله لمستقبل الإصلاح الفلسطيني على مواصلة الاحتفاظ بدور المنظمة، واستمرارية الصراع، لذلك على الولايات المتحدة تشجيع الفلسطينيين الذين يسعون للديمقراطية بعد عرفات[٢٦٩]، بينما يشدد فرانسيسكا صوالحة على أن الإصلاح الفلسطيني يخص الفلسطينيين وحدهم[٢٧٠].

خاتمة

مستقبل ظاهرة الإصلاح العدو محكوم عليها بالتقويض؛ بسبب الرفض الشعبي لها في فلسطين والعراق والدول العربية[٢٧١]، وعدم قناعة النظم العربية نفسها بها، وأيضًا لأن موقف الإدارة الأمريكية من هذه الظاهرة يتصف بخاصيتين: عدم الجدية، والغموض. فهي تدعم النظم السلطوية العربية، وتضغط في الوقت نفسه لحملها على إجراء إصلاحات لا تصل إلى حد الإطاحة بها؛ كي يتسنى لواشنطن تحقيق مصالحها بأي شكل، وهذا أمر متوقع لأن هدفها توظيف الإصلاح كورقة ضغط على الأنظمة العربية لدفعها إلى التعامل مع إسرائيل عملًا بمبدأ البقاء مقابل التطبيع، ولحمل السلطة الفلسطينية على مسايرة إسرائيل، وإجبار الجميع على قبول التصور الإسرائيلي لحل الصراع، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي المؤجلة[٢٧٢]. ورغم موقفها المعروف من عرفات إلا أنها كانت غير مهتمة بإجراء انتخابات رئاسية في حياته[٢٧٣].

لذلك فإن شارون وأنصاره في الساحة الأمريكية مستعدون لسحب حديثهم عن تغيير عرفات وإصلاح السلطة ونشر الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، إذا نجحت في قمع المعارضة، وضبطت الوضع الأمني، وأوقفت العمليات ضد الإسرائيليين. فشارون وقوى دولية كانوا يحثون السلطة صباح مساء على قمع حماس وقوى المقاومة، ويطالبونها بأعمال غير ديمقراطية؛ منها اعتقالات دون محاكمات، وإغلاق مؤسسات مدنية طبية واجتماعية وإنسانية؛ فمن يمنع الفلسطينيين من ممارسة حقهم في الانتخابات ليس حريصًا على نشر الديمقراطية في فلسطين، وإجراء إصلاحات واسعة في النظام الفلسطيني. فإسرائيل تتحدث عن إصلاح تهدف من ورائه إلى إحداث

تكييف قسري للمؤسسات والهياكل والمنظمات الفلسطينية من أجل تحقيق الرؤية الإسرائيلية، وهي ليست معنية بأكثر من تطويع المؤسسات الفلسطينية وتحديدًا الأمنية. أما قضية الديمقراطية التي تطرحها فإنها لا تعدو أن تكون مجرد شعار براق لإظهار أنها دولة راعية للديمقراطية في المنطقة وصاحبة رسالة، وكما قال بيريز: السلام مع إسرائيل سيقود إلى تنمية المنطقة ودمقرطتها[٢٧٤]. فإسرائيل غير معنية لا بالإصلاح ولا بالانتخابات، ولا بأي شيء في المجتمع الفلسطيني سوى ضمان أمنها وتحقيق مصالحها[٢٧٥]؛ فاشتراط شارون واليمين المتطرف إصلاح السلطة وتغيير قيادتها قبل العودة للمفاوضات، وفي ظل شنه حربًا على الفلسطينيين؛ إنما يعني أنه لا أفق لاستئنافها وإحياء عملية السلام في عهده[٢٧٦]، رغم أن آلستير كروك دعا شارون إلى احترام تعهداته وتطبيق خارطة الطريق.

من جهة أخرى، وفي إطار تخبط إدارة المحافظين الجدد وفشلها الذريع في العراق وأفغانستان الذي قاد إلى خسارة الجمهوريين لأغلب مقاعدهم في الكونجرس، وفي ظل سعيها لمواجهة وتطويق ظاهرة المقاومة المتصاعدة في لبنان وفلسطين، التي تهدد مساعيها لإعادة هيكلة المنطقة ونظمها الحاكمة وفقًا لمصالحها ومصالح الكيان الصهيوني، أعطت إدارة بوش الابن الضوء الأخضر لإيهود أولمرت ليشن عدوانه المعروف بحملة أمطار الصيف (٢٠٠٦/٧/١) على قطاع غزة ردًا على عملية الوهم المتبدد التي نفذتها المقاومة، وحاول أولمرت جاهدًا إسقاط حكومة حماس باختطاف وزرائها ونوابها في المجلس التشريعي، ليثبت أنه كمدني قادر على فعل ما قام به شارون وغيره من الجنرالات، وليرد لإسرائيل اعتبارها بعد العملية العسكرية النوعية المشتركة التي دمرت خلالها ثلاث فصائل فلسطينية موقعًا عسكريًا إسرائيليًا جنوب قطاع غزة إلى الشرق من رفح وأسرت فيه جنديًا إسرائيليًا، لكنه اضطر بعد عدوانه الذي استمر عدة شهور إلى الرضوخ إلى الوساطة للإفراج على الجندي الصهيوني الأسير. وبعد مرور قرابة الشهر على هذا العدوان، وإثر قيام قوات حزب الله بعملية الوعد الصادق، وهي عملية عسكرية نوعية أيضًا توغلت خلالها داخل الحدود الفلسطينية واستطاعت أسر جنديين إسرائيليين، اغتنم بوش الفرصة مصدرًا تعليماته لأولمرت ووزير دفاعه عمير بيريتس بشن عدوانًا شاملًا على لبنان (٢٠٠٦/٧/١٢)، ظنًا منه أن إسرائيل ستتمكن من القضاء على ظاهرة المقاومة التي يمثلها كل من حزب الله وحماس، لإعادة ترتيب المنطقة من خلال إعادة طرح موضوع الإصلاح من جديد في إطار ما أسمته وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا ريس، مخاض شرق أوسط جديد، أثناء جولاتها المتلكأة في المنطقة وقت العدوان لفرض الشروط الصهيونية الأمريكية بنزع سلاح حزب الله كشرط لإيقاف العدوان. وقد جاء رد فعل إدارة بوش الابن على العدوان الإسرائيلي على فلسطين ولبنان فاترًا، مانحة الإسرائيليين الضوء الأخضر لمواجهة ثقافة المقاومة الشاملة الذي تمثله حماس في جنوب فلسطين وحزب الله في شمالها. وعادة ما يعقب وصول العدوان إلى مبتغاة صدور تصريحات أمريكية تدعو إلى إيقاف العنف المتبادل، أو الإشارة إلى حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب[٢٧٧]، أو ضرورة العودة إلى مائدة المفاوضات بهدف فرض الإملاءات من مركز القوة وسحق الخصم. إلا أن صمود فلسطين وانتصار لبنان الساحق وظهور القدرات العسكرية الفائقة لحزب الله والمقاومة الفلسطينية وبراعة قوات حزب الله التي فاجأ بها الجميع وحسن إدارة حسن نصر الله للصراع سياسيًا وعسكريًا، كل ذلك قد أسهم في وأد الرؤية الصهيونية الأمريكية لإعادة هيكلة المنطقة بذريعة الإصلاح، والأهم من ذلك أن خيار المقاومة قد طغى على خيار التفاوض والاعتراف بالعدو.

وتمثل دعوات الإصلاح الصهيونية والأمريكية المدعومة بالعدوان المتكرر في حالتي فلسطين ولبنان، وكذلك العراق وأفغانستان، سلسلة من ردود الفعل تأتي في سياق المشروع الأمريكي للهيمنة على المنطقة، الذي يقوم فيه الكيان الصهيوني، كما يرى إدوارد سعيد، بدور في الاستراتيجية الأمريكية حيال المنطقة العربية والعالم[٢٧٨]. يهتم بالتخلص من القوى التي تقف في وجه هذا المشروع والتي ترفع لواء المقاومة والعمل الانتفاضي ممثلة في حماس وحزب الله ومن خلفهما سوريا وإيران[٢٧٩]، والشعوب العربية والإسلامية التي لا حول لها ولا قوة؛ إنما يسير بالتوازي مع طموحات تحقيق الهيمنة الأمريكية والتخلص من كل ما يتعارض معها. حيث فرض هذا العدوان على الشعب الفلسطيني خيارين لا ثالث لهما: إما مواصلة القمع والحصار والتجويع الدائم والعدوان المتكرر بأحدث ما يمتلكه الكيان من أسلحة متطورة، بهدف إخماد المقاومة والعمل الانتفاضي، وإما الانتظار حتى ظهور قوة سياسية فلسطينية تقبل التفاوض مع الكيان بشروط أقل بكثير مما رفضه ياسر عرفات في كامب ديفيد الثانية. ويتم ذلك في إطار سكوت النخب العربية والإسلامية، التي تمنت على السلطة لو قبلت حزمة الاقتراحات التي طرحها كلينتون[٢٨٠]، والتي لا يمكن تفسير موقفها سوى أنها لم يعد لديها الوازع الوطني أو القومي، وكلاهما مرتبط بالآخر ولا تعارض بينهما، وإنما وازعها فقط الحفاظ على بقائها في السلطة حرصًا على نفسها من الولايات المتحدة، وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق [٢٨١]، خشة أن يكون مصيرها نفس مصير العراق.

لذلك حظي عدوان أولمرت وبيرتس على دعم وتوجيه أمريكي، وموقف من الاتحاد الأوروبي ودول الثمانية فيه دلالة على التواطؤ لخدمة المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة. وأصبح دور الأمم المتحدة أكثر وضوحًا في خدمة المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة، حيث لا تنفذ فيها أي قرارات تدين الكيان ويطبق بحزم أي قرار لا يخدم القضايا العربية والإسلامية، والعكس صحيح يحظى القرار الذي فيه مصلحة لإسرائيل بموافقة فورية. وما من شك أن استدعاء وجهة نظر القانون الدولي والرأي الاستشاري غير الإلزامي لمحكمة العدل الدولية وقرارات الأمم المتحدة سيكون لها آراء مساندة لحق الشعوب في مقاومة الاستعمار الذي تتعرض له، كما سيكون لها رأيًا معاكسًا للتوجه الأمريكي الصهيوني، لذلك يتم تغييبهما دائمًا.

ويسعى المشروع الصهيوني الأمريكي جاهدًا إلى تمزيق العراق ولبنان وفلسطين، فبعد فشله العسكري يدفع جاهدًا إلى قيام حروب أهلية بأساليب استخباراتية ماكرة، لذلك فإن تحقيق حكومة وحدة وطنية في لبنان، وفي فلسطين، وتوحيد صفوف المقاومة في العراق، يمكن أن يمنع ذلك. فقد أدى الصدام المتكرر بين مؤسسة الحكومة بقيادة حماس التي تمثل خيار المقاومة وعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني وعدم التفاوض معه، وبين مؤسسة الرئاسة بقيادة فتح التي تمثل الخط التفاوضي الراضخ لكثير من المطالب الصهيونية الأمريكية، إلى زيادة احتمالية نشوب حرب أهلية، لا يمكن إيقافها إلا وحدة وطنية، لا غنى عنها في المرحلة القادمة، وحوار وطني بين فصائل المقاومة ومنظمة التحرير ثم بينها وبين القوى الإسلامية يعد أمرًا ضروريًا لبناء موقف مشترك. بالنسبة للسلطة الفلسطينية، الانتفاضة والمقاومة ليستا عبئًا عليها، بل ورقة سياسية قوية تعزز موقفها التفاوضي، وفقًا لأنصار هذا التوجه. وهناك حاجة إلى فك ارتباط السلطة بالكيان الصهيوني وتوثيق ارتباطها بشعبها وانتفاضته ومقاومته لمواجهة هدف تدمير البنية التحتية للمقاومة والانتفاضة. من جهة أخرى فإن حالة الضغط الكثيف للشارع العربي على القرار الرسمي لم تدفع الأنظمة

العربية إلى تقديم الدعم المطلوب للمقاومة في فلسطين ولبنان والعراق. فالتزاماتها مع الإدارة الأمريكية، كثال، دفعت بها إلى ممارسة الضغوط على السلطة الفلسطينية لحملها على إيقاف الانتفاضة، رغم أنه لا غنى للمقاومة عن الدعم العربي بالمال والسلاح كي تظل فاعلة وناجعة. وترى الدراسة أن سلاح المقاومة يستطيع وحده أن يجبر إسرائيل على الانسحاب من الضفة وغزة، مثلما فعلت المقاومة اللبنانية في مواجهتها وانتصارها على الجيش الإسرائيلي إثر عدوانه الأخير على لبنان في عهد أولمرت. ولا يمكن لثقافة المقاومة أن تحمي نفسها من تهمة الإرهاب دون احتضان شعبي عربي مستمر يضغط في اتجاه إسباغ الشرعية عليها من قبل السياسة العربية الرسمية [٢٨٢].

السؤال الذي ينبغي أن يطرح نفسه الآن في الولايات المتحدة وأوروبا، وخاصة في الأوساط الأكاديمية التي تتصف بالاستقامة والموضوعية العلمية، ولدى خصوم بوش الابن وخصوم بلير، ومنتقدي سياسات إسرائيل في العالم: من سيحمل لواء الديمقراطية الحقيقية والإصلاح الحقيقي في المنطقة والعالم؟ وإلى متى ستوظف هذه المفاهيم الإنسانية النبيلة التي تعتبر واجهة الوجه الحسن للحضارة الغربية؛ من أجل الأغراض الاستعمارية الظالمة؟. المستقبل وحده هو الذي يخبئ الإجابة على هذه التساؤلات، غير أن الإصلاح والديمقراطية المفروضان من العدو لن يكتب لهما النجاح، والبشرية لن تقتنع بأي حال من الأحوال إلا بأن المقاومة غير الإرهاب، والعمليات الاستشهادية ليست عمليات انتحارية، والعمل الانتفاضي حق مشروع.

هوامش الدراسة

(١) للتحقق انظر: د. إبراهيم أبراش، "إلى أين؟ بعد عامين على الانتفاضة"، www.sis.gov.ps/arabic/roya/21/page6.html

(٢) "الإصلاح السياسي والمالي في فلسطين"، قناة الجزيرة، برنامج من تقديم مالك التريكي واستضافة راجي الصوراني و علي الجرباوي، ٢٠٠٢/٠٦/٠٩، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0DE9D05D-FF05-40F1-9DB2-F048571B4157.htm

(٣) د. السيد عوض عثمان، "جدل الإصلاح الفلسطيني بين الضرورات الوطنية والإملاءات الخارجية"، مختارات إسرائيلية، ع٩١، س٨، ٢٠٠٢/٧، ص١٠٥.

(4) Tony Karon, "Who Wants to Reform the Palestinian Authority? Who doesn't? But there are a lot of pitfalls on the road to democracy, A guide to the challenges ahead", 9.5.2002, http://www.time.com/time/world/article/0,8599,236578,00.html

(٥) علي أومليل، "العالم العربي وتحديات الإصلاح"، شئون الأوسط، ع١١٨، ربيع ٢٠٠٥، ص١٥٣-١٥٤.

(٦) انظر على سبيل المثال هذه الرؤية الدقيقة عن كيفية تحقيق الإصلاح السياسي إجرائيًّا في الوطن العربي: إسماعيل الشطي، "خطوط عامة لمقترح الإعلان العربي للديمقراطية الإصلاح"، المستقبل العربي، ع٣٠٤، ٢٠٠٤/٦، ص١٠٤-١٢٩.

(7) "Palestinian Reform and Rehabilitation Centers", www.piccr.org/publications/reports/erehab.pdf

(٨) طيب تيزيني، "أسئلة الإصلاح الوطني الديمقراطي العربي: سوريا نموذجًا"، المستقبل العربي، ع٣١٨، ٢٠٠٥/٨، س٢٨، ص٨٠.

(٩) حول بدايات الإصلاح الفلسطيني، انظر:

Jon Argaman, "The Fate of the Palestinian Reform Movement", Palestine Center, August 29th 2004, http://www.jerusalemites.org/articles/english/aug2004/29.htm

(١٠) "هذا الملف"،

www.cihrs.org/periodicals/Sawasiah/A_4546/Sawasiah_A_4546_22.htm

(11) www.usip.org, Hiba Husseini, "Palestine".

(12) Ghassan Khatib, "Real reform means free elections", May 13, 2002, http://www.bitterlemons.org/previous/bl130502ed17.html

(١٣) انظر:

Ben Lynfield , "Pressure grows for Palestinian reform", Ramallah, http://news.scotsman.com/international.cfm?id=836532004

(١٤) د. السيد عوض عثمان، "جدل الإصلاح الفلسطيني بين الضرورات الوطنية والإملاءات الخارجية"، مختارات إسرائيلية ، مصدر سابق، ص١٠٥.

(١٥) "سيناريوهات التسوية على الساحة الفلسطينية"، ٢٠٠٢/٧/٣٠،

ww.aklaam.net/aqlam/print.php?id=408

(١٦) داود سليمان، "إصلاح السلطة بين الطموح الفلسطيني والشروط الإسرائيلية"، ٢٠٠٦/٣/٣، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/66CF3F30-9459-4AB8-BD8F-45158E1D1BA5.htm

(17) "Palestinian reform: Arafat looks to more ceremonial days", Feb 20th, Economist, http://www.economist.com/printedition/displayStory.cfm?Story_ID=1595405

(١٨) "دور أجهزة السلطة الفلسطينية"، برنامج في قناة الجزيرة حضره د. محمد النيرب وجدعون عزرا، ٢٠٠٢/٠٧/٠٧ http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FDDCC5CE-1782-421B-9D0E-6B548EF95810.htm

(١٩) محمد حمدي، "استشهاد فلسطيني في اقتحام لمستوطنة صهيونية: الإصلاحات الأمنية لم تقنع إدارة بوش بالتخلي عن مشروع عزل عرفات "، http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=10650&I=9337

(20) Kathryn Westcott, "Analysis: Reform of the Palestinian Authority", 12.5.2002, BBC News Online,

http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/1977317.stm

(21) Avi Davis, "Palestinian reform? Don't count on it", June 5, 2002, http://www.israelinsider.com/views/authors/davis.htm

(22) "Arafat commits to Palestinian reform", 15 May, 2002, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/1988710.stm

(23) Mitchell Plitnick, "A Tale of Two Governments", November 03, 2002, http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?ItemID=2578

(٢٤) عصام زيدان، "غزة: موعد مع الاختطاف"، http://www.islammemo.cc/Taqrer/one_news.asp?IDnews=209

(٢٥) "اللجنة المركزية للانتخابات توصي رئيس السلطة بتأجيل الانتخابات"، http://www.palestineinfo.net/arabic/palestoday/dailynews/2002/des02/20_12/details1.htm

(٢٦) "عرفات يقدم خطة إصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية إلى جورج تينيت"، غزة، ٦/٤، http://arabic.peopledaily.com.cn/200206/05/ara20020605_54369.html

(٢٧) صبحي عسيلة، "أبو مازن وبداية الطريق الصعب"، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/CI2R19.HTM

(٢٨) إبراهيم غالى، "أبو مازن مرة ثانية في البيت الأبيض الأمريكي!"، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/CI2R132.HTM

(٢٩) كما لم تقنع إصلاحات عرفات الشارع الفلسطيني وقواه السياسية، فهي لم تحقق الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني الذي كان يأمل أن تكون الإصلاحات بداية تغيير جذري قائم على مقاومة الاحتلال وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي. وطالب تقرير أصدره المجلس التشريعي بتنفيذ إصلاحات لمواجهة الفساد وعلق المجلس جلساته احتجاجًا على تقصير القيادة الفلسطينية في ذلك، رغم وعودها بتنفيذ إصلاحات سياسية وأمنية وإدارية ومالية شاملة. مما دفع وحيد عبد المجيد إلى التصريح بأن عرفات تحدث عن الإصلاح في المجلس التشريعي دون أن يتخذ قرارًا إصلاحيًّا واحدًا، رافضًا إصدار قرارات الإصلاح الإداري والأمني والمالي. انظر: داود سليمان، "إصلاح السلطة بين الطموح الفلسطيني والشروط الإسرائيلية"، مصدر سابق، http://www.aljazeera.net/NR. وحيد عبد المجيد، "الإصلاح الفلسطيني المستعصي"، ٢٥/٨/٢٠٠٤، جريدة الاتحاد، http://www.elaph.com/NewsPapers/2004/8/65038.htm. "غليان الإصلاح في الأراضي الفلسطينية"، http://www.alwatan.com.kw/arb/default.aspx?isu=20040900000208#2004090000020864

(٣٠) ميزت نيفين مسعد بين المفهومين معتبرة أن الديمقراطية عملية تنافسية جوهرها تداول السلطة، بينما الإصلاح عملية تضمن توسيع نطاق المشاركة أو تنوع أدواتها، لكنها لا تقود إلى تبادل السلطة ولا تمس بتوازنات القوى السائدة. وترى الدراسة أن الإصلاح الذي لا يؤدي إلى ديمقراطية حقيقية لا يعتبر إصلاحًا؛ ومن ثم فإن تداول السلطة يعد في نهاية المطاف إحدى أهم دلالات نجاح الإصلاح، أما الإصلاح الذي لا يقود إلى تداول السلطة فإنه يعتبر خطوة إلى الأمام في طريق الإصلاح، لكنه يظل غير مكتمل ولا يشكل دلالة على تحول ديمقراطي معقول. د. نيفين عبد المنعم مسعد، "النظام العربي وقضية الإصلاح السياسي الداخلي"، شئون عربية، ع١٢٣، خريف٢٠٠٥، ص٤٦، ص٥٦.

(٣١) مفهوم الإصلاح من منظور أي مجتمع واقع تحت نير الاحتلال هو عملية تطوير لكافة المؤسسات السلطوية والإدارية بما يتوافق ونيل التحرر، وهو حاجة سياسية اجتماعية محلية لتجديد روح المقاومة والانتفاض والصمود، وكل حركة وطنية في كل مرحلة مفصلية أو انتقالية بحاجة إلى مراجعة نقدية ذاتية يتسنى لها من خلالها وضع الخطط والآليات الكفيلة برسم الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق طموحاتها، ومن ثم فالعملية الإصلاحية وفقًا لهذا التصور لا ترضخ للضغوط والإملاءات الخارجية المفروضة بسبب ضعف الداخل. انظر: عبد الكريم محمد، "عملية الإصلاح الفلسطيني والتوافق الغائب"، ١٤/٣/٢٠٠٣، http://www.albayan.co.ae/albayan/2003/03/14/ray/4.htm

(٣٢) د. محمد المسفر، "صراعات التغيير والإصلاح في المنطقة إلى أين؟"، شئون عربية، ع١٢٣، خريف٢٠٠٥، ص٢٧.

(33) "U.S. Encourages Palestinian Reform of Institutions", 13 June 2002, http://www.israel.usembassy.gov/publish/peace/archives/2002/june/061406.html

(٣٤) "القضية الفلسطينية بين سندان المؤتمر الدولي ومطرقة الإصلاحات الداخلية"، ١٧/٦/٢٠٠٢، http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2002/17_6_02.htm

(٣٥) حول التمييز بين الإصلاح المحلي والإصلاح المستورد الدخيل في إطار المقارنة بين: "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، ومؤتمر "قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ" الذي عقد بمكتبة الإسكندرية (٢٠٠٤/٣)، من منظور المفاضلة بين ثوابت الإصلاح في كلتا الحالتين، من حيث بحث: ضرورته، مصادره، جهوده، ومرتكزات عمله المستقبلي، انظر: د. إيهاب عز الدين نديم، "الإصلاح العربي مستورد أم محلي؟"، شئون الشرق الوسط، ع١٠، ٤-٢٠٠٤/٧/١٠، ص٥٦- ٥٧.

(٣٦) عبد الإله بلقزيز، "الانتخابات الفلسطينية: حماس في مختبر السلطة"، المستقبل العربي، ع٣٢٥، ٢٠٠٦/٣، ص٢٠.

(٣٧) العجز عن توظيف هذه العناصر الأربعة هو نقطة الضعف الرئيسية في الاستراتيجية الفلسطينية، بسبب سلبيات الموقف الفلسطيني الرسمي التالية: غياب استراتيجية محددة تحكم الموقف الفلسطيني، ووجود حالة من التفكك والغموض، وغياب رؤية واضحة بشأن المزج بين العمل الكفاحي وبين مواصلة التسوية، ووجود طابع فوضوي في هذا المزج، وعدم وجود منهج متماسك في العمل الكفاحي، وعدم وجود تصور متماسك عن كيفية توظيف هذا العمل الكفاحي لخدمة الهدف السياسي، ونشوء ازدواجية في العمل المسلح الفلسطيني لا تخدم الموقف الفلسطيني أتاحت لشارون مواصلة حربه الوحشية ضد الفلسطينيين، والعجز عن اتخاذ التحضيرات اللازمة لمواجهة الاجتياح الإسرائيلي بفاعلية أكبر، وغياب سلطة وقوات الأمن عن المقاومة، ومعاناة الاستراتيجية الفلسطينية من الشخصنة الشديدة لهيكل السلطة وانعدام المؤسسية في النظام السياسي الفلسطيني، وازدياد التكلفة البشرية والمادية على المستوى الفلسطيني؛ الأمر الذي أدى إلى: ارتباك السلطة، تقديم تضحيات شعبية غير مثمرة، استياء شعبي، وارتفاع حدة المطالبة بالإصلاح بعد رفع الحصار عن عرفات. اعتمدنا في ذلك على: أحمد إبراهيم محمود، "الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي"، السياسة الدولية، ع١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، ص٩٦.

(٣٨) حدد عزمي بشارة خمسة مقومات للاستراتيجية الشاملة للإصلاح ضمن المقاومة هي: حساب خسارة العدو، حساب خسارة المجتمع الفلسطيني، خطاب سياسي محدد، رسالة واضحة للعدو، ورسالة واضحة للعالم.

Bishara, Azmi. "The quest for strategy", Journal of Palestine Studies, Issue 126, Vol. XXXII, No.2, winter 2003, pp41-42.

(٣٩) عبد الإله بلقزيز، "الانتخابات الفلسطينية: حماس في مختبر السلطة"، المستقبل العربي، ع٣٢٥، ٢٠٠٦/٣، ص٢٠.

(٤٠) اعتبر عصام عبد الشافي أن النظام السياسي الأمريكي بوصول المحافظين الجدد بقيادة بوش الابن إلى السلطة قد شهد قيام أول مؤسسة رئاسية على أساس الدين في التاريخ الأمريكي، تمارس أيديولوجية دينية ذات تأثير مباشر في الحياة العامة، بحيث تحوَّل العامل الديني من أداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وتحقيق أهدافها، إلى إطار مرجعي يرسم توجهاتها ويحدد قضاياها ويؤثر في صنع سياساتها. غير أن يوسف الطويل يختلف مع هذا الرأي ويؤكد أن الدين إطار مرجعي للإدارات الأمريكية جميعًا باستثناء إدارة جون كنيدي (الإدارة الكاثوليكية الوحيدة)، ويستدل على ذلك بالتوجهات والنشاطات الدينية لكل رئيس، والأصول الدينية لنشأة الأحزاب والتيارات السياسية الأمريكية. وتميل الدراسة إلى الأخذ بالرأي الأخير، فهو الأكثر المنطقية، لو أخذنا في الاعتبار تمسك الإدارات الأمريكية جميعًا باستثناء إدارة كنيدي بدعم إسرائيل اللامحدود، إيمانًا منها بالمعتقد البروتستانتي بعودة المسيح، ووجوب التحضير لقدومه بتثبيت دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وهنا تمتزج التوجهات الدينية بالمصالح الاستعمارية التي رجحها عبد الوهاب المسيري على الاعتبارات الدينية. غير أن تميز إدارة بوش الابن عن الإدارات السابقة هو في تشددها وإظهارها صراحة لمعتقداتها، وعكسها مباشرة في سياساتها وتصريحات مسئوليها، ولم تكن أحداث سبتمبر هي السبب بقدر ما كانت الذريعة والفرصة التي يجب اغتنامها. لذلك لا خلاف على الدور البارز لليمين المسيحي الأصولي المتشدد في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية لتقع في ازدواجية سطحية تقسم العالم إلى محور خير تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل ومحور شر يقوده العرب والمسلمين؛ الأمر الذي يدل على وجود تنظيم ديني متطرف يرسم الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية تجاه العالمين العربي والإسلامي انحيازًا لإسرائيل. أما الإدارات السابقة فكانت أكثر اعتدالًا رغم أن الدين إطارها المرجعي، وكانت تعمل بصورة أكثر دبلوماسية، ولا تعلن آراءها على الملأ صراحة؛ لذلك لم يكن الدين يومًا أداة لتنفيذ سياستها الخارجية. انظر في ذلك وقارن: عصام عبد الشافي، "السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكاليات"، السياسة الدولية، ع١٦٠، ٤/ ٢٠٠٥، مج٤٠، ص١٥٥-١٥٦. يوسف الطويل، حملة بوش الصليبية على العالم الإسلامي والعالم، أبو ظبي: بحث غير منشور، ٢٠٠٦. أنور الهواري، "في

البعد الديني للمسألة الفلسطينية: مدخل ثقافي"، السياسة الدولية، ع١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، مج٣٧، ص١٠٩.

(٤١) د. أحمد ثابت، "النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي"، شئون عربية، ع١٢٣، خريف٢٠٠٥، ص٦١، ص٦٨.

(٤٢) د. حامد عبد الماجد، "المشروع الإمبراطوري الأمريكي في العالم العربي والإسلامي"، المنار الجديد، ع٢٥، شتاء ٢٠٠٤، ٢٠٠٤/١، س٧، ص١٠-٣٤.

(٤٣) عز الدين المفلح ، "الخطاب العقائدي للمحافظين الجدد في أمريكا حول الديمقراطية في العالم العربي"، http://www.an-nour.com/233/politics/politics06.htm

(٤٤) الذي يعيد قراءة كتاب شمعون بيريز: "الشرق الأوسط الجديد"، يرى تجسيد نظرياته في أفكار بوش الابن وتصريحاته وتوجهات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. جورج قرم وآخرون، "الحلقة النقاشية حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع٣٠٤، ٢٠٠٤/٦، ص١١٤.

(٤٥) فهد سليمان، "إدارة بوش والقضية الفلسطينية من الفوز بالرئاسة حتى خطاب الرؤية"، 2003/9/8، http://www.miftah.org/Arabic/PrinterF.cfm?DocId=301

(٤٦) عبد الإله بلقزيز، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع٣٠٤، ٢٠٠٤/٦، ص٨٦.

(٤٦) خالد الحروب، "الدور الأمريكي والدور الأوروبي في المنطقة بين التنافس والتعاون"، شئون عربية، ع١٢١، ربيع٢٠٠٥، ص٩٦.

(٤٧) خالد الحروب، "الدور الأمريكي والدور الأوروبي في المنطقة بين التنافس والتعاون"، شئون عربية، ع١٢١، ربيع٢٠٠٥، ص٩٦.

(48)James Bennet, "Israel and U.S. at odds on Palestinian Reform", The New York Times, May 27, 2002, http://www.iht.com/cgi-bin/search.cgi

(٤٩) ماجد كيالي، "خطاب الديمقراطية الإسرائيلي: الشبهات والتوظيف"، شئون عربية، ع١٢٢، صيف ٢٠٠٥، ص١٤-١٥.

(50) Yossi Alpher, "With a little help from their friends?", May 13, 2002, http://www.bitterlemons.org/previous/bl130502ed17.html

(51) Yossi Alpher, "Israeli Approaches to Palestinian Reform", http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=16504#israeli

(52) Barsalou, Judy. "The long road to Palestinian reform", Middle East Policy, Vol. X, No. 1, Spring 2003, pp. 154.

(53)Dan Diker and Khaled Abu Toameh. "What Happened to Reform of the Palestinian Authority", Institute for Contemporary Affairs, Vol.3, No.20, 3.3.2004, http://www.jcpa.org/brief/brief3-20.htm

(٥٤) محمود سوداح، "دعوات الإصلاح في السلطة الفلسطينية"، http://www.middle-east-online.com/opinion/?id=4624

(55)Yossi Alpher, "Israeli Approaches to Palestinian Reform", Op., Cit., http://www.carnegieendowment.org/

(56)http://news.bbc.co.uk, Kathryn Westcott, "Analysis: Reform of the Palestinian Authority", Op., Cit,

(57)"Palestinian reform", Jul 11th 2002, http://www.economist.com/agenda/displayStory.cfm?story_id=1224832

(٥٨) انظر: أسامة عجاج، الإصلاح الفلسطيني رؤية من الداخل، لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣، ط١، http://thamarat.com/index.cfm?faction=BookDetails&Bookid=7039

Tony Karon, "Palestinian Reform: A User's Guide: Sharon doesn't want any Arafat, the Palestinians want a new Arafat", Posted Friday, May. 17, 2002, http://www.time.com/time/world/article/0,8599,238549,00.html

Jamil Hilal, "Reform and resistance ", May 13, 2002, http://www.bitterlemons.org/previous/bl130502ed17.html

(٥٩) يتجاوز الحديث عرفات وسلطته ليشمل بالإيحاء المفهوم مدرسة كاملة في السياسة العربية. انظر: أنور الهواري، "في البعد الديني للمسألة الفلسطينية: مدخل ثقافي"، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص١١٠."شارون: لا سلام حتى إصلاح السلطة الفلسطينية"، القدس، 15/05/2002، http://arabic.peopledaily.com.cn/200205/15/ara20020515_53598.html

(٦٠) "شارون للكنيست: لا مفاوضات دون إصلاح السلطة الفلسطينية"، الوطن، ع ٥٩٣، ١٥/٥/٢٠٠٢، www.alwatan.com.sa/daily/ 2002-05-15/politics/politics07.htm

(٦١) خالد الحروب، "الدور الأمريكي والدور الأوروبي في المنطقة بين التنافس والتعاون"، شئون عربية، مصدر سابق، ص ٩٦.

(٦٢)اعتمدنا في ذلك على: سعيد عكاشة، "الجدل حول إصلاح السلطة الفلسطينية"، السياسة الدولية، ع١٤٩، يوليو٢٠٠٣، ص ص ٩٩- ١٠٠.

(٦٣) حسام حسن، "الموقف الإسرائيلي من إصلاح السلطة الفلسطينية من إبعاد عرفات إلى تهميشه"، مختارات إسرائيلية، ع٩١، س ٨، ٢٠٠٢/٧، ص ص ١٠٩-١١٠.

(64)Jim Lobe, "U.S. Insistence on Palestinian Reform: Counter-Productive", November 14, 2002.
http://www.commondreams.org/headlines02/1114-07.htm

(٦٥) خالد الحروب، "الدور الأمريكي والدور الأوروبي في.."، شئون عربية، مصدر سابق، ص٩٦.

(66) Gordon, Neve. "Sharon's goal to reform Palestinian Authority", South Bend Tribune, 1.8.2002.
http://www.mindfully.org/Reform/2002/Eye-Witness-Jerusalem-Gordon31jul02.htm

(٦٧) د. السيد عوض عثمان، "جدل الإصلاح الفلسطيني بين الضرورات الوطنية والإملاءات الخارجية"، مختارات إسرائيلية، مصدر سابق، ص١٠٥-١٠٦.

(٦٨) صالح محمد النعامي، "إصلاح السلطة الفلسطينية حجة لإجهاض المقاومة"، ١٥/٥/٢٠٠٢،
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/05/article15.shtml

(٦٩) "مخطط إمبريالي- صهيوني مآله الفشل"، صوت الشعب، ع٢١٩، ٢٠ /٥/٢٠٠٣،
http://www.albadil.org/article.php3?id_article=2

(٧٠) عادل أبو هاشم، "متى يصدر أبو مازن البيان رقم ١؟"، ٢٠٠٣/٤/٢٩،
http://www.amin.org/views/adel_abu_hashem/2003/apr29.html

(٧١) داود سليمان داود، "السلطة الفلسطينية وسيناريوهات التغيير والاستمرار"، ٣/١٠/٢٠٠٤،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC6D6996-AA79-4386-BDB3-835412A5D600.htm

(٧٢)"بيريز: إصلاح السلطة الفلسطينية يجب أن يُطرح عربيًّا ودوليًّا وليس إسرائيليًّا"، الناصرة: قدس برس،
http://www.thisissyria.net/2002/05/22/palestine.html

(٧٣) المصدر السابق نفسه.

(٧٤) "استهداف حركة المقاومة: باول ينفذ تصورات بيريز ونتانياهو"،
http://www.ppsc.info/MainPages/Arabic/PoliticalFile/2003/5/f5_3.htm

(٧٥) وهو ما حدث بالفعل، حيث اكتسحت حماس الانتخابات البلدية ثم انتخابات المجلس التشريعي، وتولت الحكومة، معلنة منع أي قرارات تنتقص من الحقوق الفلسطينية، وسعت لشرح موقفها على المستوى الدولي، فدعى الروس خالد مشعل لزيارة موسكو ودعى الصينيون الزهار لزيارة الصين، واستخدمت حجة الديمقراطية ضد جهود بوش وشارون لحصر اعتبارها كمنظمة إرهابية؛ الأمر الذي شكل كابوسًا لإسرائيل والولايات المتحدة. وتعتبر الانتخابات الركيزة الأساسية الأولى لترميم النظام السياسي الفلسطيني، فهي تساهم في: حمايته من محاولات إسرائيل الدءوبة لتقويضه، إضفاء شرعية جديدة عليه على الصعيد الدولي في ظل محاولات إسرائيل التشكيك في أهلية قيادته، التحول من النظام الشخصاني إلى النظام المؤسسي القائم على الشرعية التمثيلية والدستورية والقانونية والديمقراطية التفاعلية الحقيقية، قيام الشعب الفلسطيني بتحديد الاتجاه السياسي للمرحلة المقبلة لحسم الجدل بين القوى السياسية الفلسطينية حول الاتجاه الواجب السير فيه. لمزيد من التفصيل أنظر: ماجد كيالي، "الانتخابات الفلسطينية الأبعاد والإشكاليات النتائج والاستحقاقات"، شئون عربية، ع١٢١، ربيع ٢٠٠٥، ص١٤-١٥. خالد الحروب، "فلسطين: حماس جديدة"،
http://www.alwatan.com.kw/arb/default.aspx?isu=20050600000305#a3

(76)Yossi Alpher, "Israeli Approaches to Palestinian Reform", Op., Cit.,
http://www.carnegieendowment.org/

(77)Yossi Alpher, "With a little help from their friends?", May 13, 2002,
http://www.bitterlemons.org/previous/bl130502ed17.html

(٧٨) ماجد كيالي، "خطاب الديمقراطية الإسرائيلي: الشبهات والتوظيف"، شئون عربية، مصدر سابق، ص١٧.

(٧٩) "استهداف حركة المقاومة: باول ينفذ تصورات بيريز ونتانياهو"، مصدر سابق، http://www.ppsc.info

(٨٠) ممدوح نوفل، "النظام السياسي الفلسطيني والنفضة الفكرية التنظيمية المطلوبة "، ١٧/٨/٢٠٠٤،
http://www.mnofal.ps/printable/?nb=504

(81)Uri Avnery, "The Great Reformer", 19.05.2002,

http://www.nahost-politik.de/friedensbewegung/gush/reform.htm

(٨٢) "إصلاح السلطة الفلسطينية دعوة شارونية أمريكية فلسطينية"،

http://www.sudailynews.com/ver194/ccolumn1.htm

(83) Ibid.

(84)Nathan Brown, "The Fate of the Palestinian Reform Movement", Lecture at George Washington University, at the Palestinian Center, Washington D.C., July 26, 2004, http://www.fmep.org/analysis/articles/fate_palestinian_reform_movement.html

(85)Ibid.

(٨٦)انظر بالتفصيل: Max Singer, "The case for temporary outside imposition of government on the Palestinians", May 13, 2002, http://www.bitterlemons.org/previous/bl130502ed17.html. Ghassan Khatib, Yossi Alpher, Jamil Hilal & Max Singer. "Palestinian reform: between US and Israeli demands & Palestinian expectations", May 13, 2002, http://www.bitterlemons.org/previous/bl130502ed17.html

(٨٧) طرحت خريطة الطريق لأول مرة في خطاب بوش في ٢٠٠٢/٦/٢٤، وتم التوصل إلى حل وسط بين الموقف الأمريكي والموقف الأوروبي بخصوص خطة خريطة الطريق في ٢٠٠٢/٧/١٦ في اجتماع اللجنة الرباعية بنيويورك، وطرحت واشنطن صيغتها الخاصة بها لأول مرة في ٢٠٠٢/١٠/١٤، وتم تبنيها من قبل اللجنة الرباعية الدولية في ٢٠٠٢/١٢/٢٠، وأعلنت اللجنة الرباعية الدولية عنها رسميًا في ٢٠٠٣/٤/٣٠.

(88)Amy Hawthorne, Nathan Brown, Larry Garber, and Salim Tamari. "Palestinian Reform: Behind the Headlines", summery by; Tamer Nagy Mahmoud, 1.5.2003, http://www.carnegieendowment.org/events/index.cfm?fa=eventDetail&id=607&&proj=zdrl

(٨٩) "عرفات: الانتخابات الرئاسية والتشريعية قريبًا"،

http://arabic.cnn.com/2002/middle_east/6/15/arafat.cabinet/

(90)Daniell A Peled, "Leaders seek momentum on Palestinian reform", Jewish Telegraphic Agency, March 4, 2005, Volume 57, No. 27, http://www.jewishaz.com/jewishnews/050304/reform.shtml

(٩١) هاني عياد، "الرؤية الأمريكية في التنفيذ: الإصلاحات والدعم لا يقودان إلى حل"، مختارات إسرائيلية، مصدر سابق، ص١٠٤

(92)Nathan J. Brown, "The Palestinian Reform Agenda", United States Institute of Peace, January 1, 2002, http://www.usip.org/pubs/peaceworks/pwks48.html

(93)Yossi Alpher, "Israeli Approaches to Palestinian Reform", Op., Cit., http://www.carnegieendowment.org/

(٩٤) عبير ياسين، "القضية الفلسطينية ما بين الإصلاح وصراع السلطة"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/CI2R94.HTM

(٩٤) ماجد كيالي، "خطاب الديمقراطية الإسرائيلي: الشبهات والتوظيف"، شئون عربية، مصدر سابق، ص١٧-١٨.

(٩٦) المصدر السابق نفسه، ص١٨-١٩.

(٩٧) د. أسامة الغزالي حرب، "الإصلاح من الداخل"، السياسة الدولية، ع١٥٦، إبريل ٢٠٠٤، مج٣٩، ص٦.

(٩٨) عصام عبد الشافي، "السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكاليات"، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص١٥٦-١٥٧، ص١٥٩.

(٩٩) د. أحمد ثابت، "النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي"، شئون عربية، مصدر سابق، ص٧٠.

(١٠٠) اعتمدنا في ذلك بصفة أساسية على: محمد سليمان أبو رمان، "من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول"، المنار الجديد، ع٢٥، ٢٠٠٤/١، س٧، شتاء ٢٠٠٤، ص٥٤-٥٥.

(١٠١) خليل العناني، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم: رؤية مستقبلية"، شئون عربية، ع١٢٣، خريف ٢٠٠٥، ص٩٩.

(١٠٢) اعتمدنا أيضًا على: محمد سليمان أبو رمان، "من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة.. "، المنار الجديد، مصدر سابق، ص٥٤-٥٥.

(١٠٣) "إصلاح الشرق الأوسط في حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية"،

http://www.alwatan.com.kw/arb/default.aspx?isu=20041000000209#2004100000020986

(١٠٤) انظر في ذلك: المصدر السابق نفسه، ص٦٩، ص٨٠، ص٩٨. ماجد كيالي، "مشاريع الإصلاح في المنطقة.."، شئون عربية، مصدر سابق، ص٥٤-٤٧. مالك عوني، "خطاب بوش حول الشرق الأوسط سبيل للتسوية أم أزمة جديدة؟"، السياسة الدولية، ع١٤٩، يوليو ٢٠٠٢،

مج٣٧، ص١٢٥. "مخطط إمبريالي صهيوني مآله الفشل"، صوت الشعب، مصدر سابق، http://www.albadil.org

(١٠٥) خليل العناني، "السياسة الخارجية الأمريكية..."، شئون عربية، سابق، ص٨٠.

(١٠٦) عبد الإله بلقزيز، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، مصدر سابق، ص٨٦.

(١٠٧) د. أسامة الغزالي حرب، "الدور الخارجي وإصلاح الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، ع١٦٠، ٢٠٠٥/٤، مج٤٠، ص٧.

(١٠٨) أعلن عنها بوش أول مرة في ٢٠٠٢/٦/٢٤، ووافقت عليها وأقرتها المجموعة الرباعية الدولية في ٢٠٠٢/١٢/٢٠، وأعلنتها رسميًا في ٢٠٠٣/٤/٣٠.

(١٠٩) انظر نص الخطة في: "النص الرسمي لخطة خارطة الطريق"، ٢٠٠٣/٤/٣٠، http://www.alquds.com/tdocs.php?id=roadmap.html

(١١٠) "مخطط إمبريالي/ صهيوني مآله الفشل"، صوت الشعب، مصدر سابق، http://www.albadil.org

(١١١) أعلنها بوش أول مرة في ٢٠٠٢/٢، وتم تنقيحها في ٤/ ٢٠٠٢، ثم إقرارها في قمة الدول الصناعية وروسيا، ومجموعة الثماني في ولاية جورجيا الأمريكية في ٦/ ٢٠٠٢.

(١١٢) "الولايات المتحدة تعد خططها للإصلاح"، http://www.alwatan.com.kw/arb/default.aspx?isu=20040500000205#2004050000020520

(113)Gambill C, Gary. "Jumpstarting Arab Reform: The Bush Administration's Greater Middle East Initiative", Middle East Intelligence Bulletin (MEIB), http://www.meib.org/articles/0407_me2.htm

(١١٤) علي أومليل، "العالم العربي وتحديات الإصلاح"، شئون الأوسط، مصدر سابق، ص١٦١.

(١١٥) د. أحمد ثابت، "النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي"، شئون عربية، مصدر سابق، ص٧٠-٧٢.

(116)Stephen Kaufman, "U.S. says Palestinian reform essential for political solution: Bush calls for Palestinian Authority backed by true government", Washington, May 10, 2002, www.kampala.usembassy.gov/islamabad/wwwh02051002.html

(١١٧) اعتمدنا في ذلك بصورة أساسية على: ماجد كيالي، "مشاريع الإصلاح في المنطقة..."، شئون عربية، مصدر سابق، ص٥٤-٤٧. خليل العناني، "الشرق الأوسط الكبير"، السياسة الدولية، ع١٥٦، إبريل٢٠٠٤، مج٣٩، ص٩٨. عبير ياسين، "القضية الفلسطينية ما بين الإصلاح وصراع السلطة"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/CI2R94.HTM

(١١٨) "محطات في قطار التسوية الفلسطينية: كيف تبلورت خارطة الطريق؟"، ٢٠٠٤/٦/٢٦، www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=40543

(١١٩) عصام عبد الشافي، "السياسة الخارجية الأمريكية.."، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص١٥٧، ص١٥٩.

(120)"The Meanings of Palestinian Reform", Middle East Briefing No.2, Amman, Washington, 12.11.2002, http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=1829&l=6

(١٢١) د. السيد عوض عثمان، "جدل الإصلاح الفلسطيني بين الضرورات الوطنية والإملاءات الخارجية"، مختارات إسرائيلية ، مصدر سابق، ص١٠٦.

(١٢٢) انظر: "نص بيان الرئيس بوش عن الشرق الأوسط ٢٤ يونيو ٢٠٠٢"، السياسة الدولية، ع١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، مج٣٧، ص١١٢

(١٢٣) انظر: المصدر السابق نفسه، ص١١٢-١١٣.

Barsalou, Judy. "The long road to Palestinian reform". Middle East Policy, Op., Cit., pp.157.

(124)http://www.crisisgroup.org"The Meanings of Palestinian Reform", Middle East Briefing, Op., Cit.,

(125)James Phillips, "Palestinian Elections: A Milestone on the Road to Reform?", http://new.heritage.org/Research/MiddleEast/wm635.cfm

(126)Joel Campagna, " Middle East: Reform Rhetoric", World Press Review, August 2002, VOL. 49, No. 8, http://www.worldpress.org/Mideast/644.cfm

(127)"Arafat would welcome reform of Palestinian Authority", 5.10.2002, http://www.rte.ie/news/2002/1005/arafat.html

(128)Kumaraswamy, P. R. "President George Bush's Middle East edict: A textual analysis". Journal of South African and Middle Eastern Studies, vol.xxvi, No.2, winter2003, pp.42-48, p50

(129)Larry Garber, "Palestinian Reform and International Assistance", http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=16504#israeli

(١٣٠) انظر: "تينيت إلى فلسطين لتوحيد أجهزة الأمن"، ٢٠٠٢/٥/٨،
http://198.65.147.194/Arabic/news/200205/08/article20.shtml

(١٣١) د. السيد عوض عثمان، "جدل الإصلاح الفلسطيني بين الضرورات الوطنية والإملاءات الخارجية"، مختارات إسرائيلية، مصدر سابق، ص١٠٦.

(١٣٢) محمد حمدي، "استشهاد فلسطيني في اقتحام لمستوطنة صهيونية: الإصلاحات الأمنية لم تقنع إدارة بوش بالتخلي عن مشروع عزل عرفات "، مصدر سابق، http://www.alyaum.com

(١٣٣) "القضية الفلسطينية بين سندان المؤتمر الدولي ومطرقة الإصلاحات الداخلية"، مصدر سابق، http://www.palestine-info.info

(١٣٤) Kathryn Westcott, http://news.bbc.co.uk "Analysis: Reform of the Palestinian Authority", Op., Cit,

(١٣٥) سمير الدقران، "الإصلاح الفلسطيني من أين إلى أين"، ٢٠٠٤/٦/١،
http://www.amin.org/views/uncat/2004/jun/jun01.html

(١٣٦) "القوات الفلسطينية في حالة من التخبط"، http://www.safwacity.net/news/content/view/1/881/27

(137) Barsalou, Judy. "The long road to Palestinian reform". Middle East Policy, Op., Cit., pp. 162.

(138) Thomas Eichler, "U.S. initiating a process to promote Palestinian reform, Powell says: Secretary of state discusses Middle East in series of TV interviews ", Washington, July 2, 2002, www.kampala.usembassy.gov/islamabad/wwwh02070201.html

(139) Barsalou, Judy. "The long road to Palestinian reform". Middle East Policy, Op., Cit., pp. 162.

(١٤٠) "الولايات المتحدة تعد خططها للإصلاح"، مصدر سابق، http://www.alwatan.com.kw

(141) "Calls for Reform in the Palestinian Authority: Part II: Security and Economic Reforms: Inquiry and Analysis- Palestinian Authority/ Reform in the Arab and Muslim World", The Middle East Media Research Institute (MEMRI), Washington, DC, http://www.worthynews.com/news-features-3/reform-pa-2.html

(١٤٢) فهد سليمان، "إدارة بوش والقضية الفلسطينية من الفوز بالرئاسة حتى خطاب الرؤية "، 2003/9/8، http://www.miftah.org/Arabic/PrinterF.cfm?DocId=301

(143) "Rice demands Palestinian reform", 18 June, 2005, http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4106130.stm

(١٤٤) "بدء مؤتمر لندن لبحث إصلاح السلطة الفلسطينية"، http://www.syrianews.com/readnews.php?sy_seq=1616

(145) "Rice praises Palestinian Reform measures", Ramallah, June 19, 2005, www.news.webindia123.com/news/showdetails.asp?id=89679&n_date=20050619&cat=World

(146) Glenn Kessler, "Palestinian Reform Is Key, Rice Says", Washington Post, May 24, 2005, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2005/05/23/AR2005052301567.html

(147) "Reeker: U.S. Supports Palestinian Reform Process, Israeli Withdrawal: Also comments on postponement of Palestinian elections", 23 December 2002. http://telaviv.usembassy.gov/publish/peace/archives/2002/december/122403.html

(148) "U.S. Says Palestinian Authority Needs to Reform As It Reconstructs: Boucher calls for transparency; elimination of corruption, violence", 7.5.2002, http://telaviv.usembassy.gov/publish/peace/archives/2002/may/050808.html

(149) Adam B. Kushner, "Bush's dismal foray into peacemaking", Web Exclusive, 06.27.02, http://www.prospect.org/web/page.ww?section=root&name=ViewWeb&articleId=783

(١٥٠) جيرارد باكر، "كيف سيتغير العالم سنة ٢٠٠٥؟"، ترجمة نوال لايقة، http://almadapaper.com/sub/01306/p18.htm

(151) International Crisis Group, "Insistence on Prior Palestinian Reform Impairs Peace Prospects ", November 13, 2002, http://www.miftah.org/PrinterF.cfm?DocId=1341

(١٥٢) "إصلاح السلطة الفلسطينية يعني استبدال أصل الفساد بعناصره"، www.al-aqsa.org/print.php?id=P1743_0_5_0_C وراجع كلمته حول الإصلاح الفلسطيني في اجتماع اللجنة الرباعية الدولية في روما (٢٠٠٣/١٢/١٤):

Statement of David Satterfield, Deputy Assistant Secretary, US department of state,

Task Force on Palestinian Reform, TFPR, Rome, Italy, December 11, 2003, Released on December 23, 2003, http://www.state.gov/p/nea/rls/rm/27513.htm

(١٥٣) "إصلاح السلطة الفلسطينية يعني استبدال أصل الفساد بعناصره"،

www.al-aqsa.org/print.php?id=P1743_0_5_0_C

(154) http://news.bbc.co.uk Kathryn Westcott, "Analysis: Reform of the Palestinian Authority", Op., Cit,

(١٥٥) د. أسامة الغزالي حرب، "رياح التغيير تهب على العالم العربي"، السياسة الدولية، ع١٦٣، يناير ٢٠٠٦، مج٤١، ص٦- ٧.

(١٥٦) "إصلاح الشرق الأوسط في حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية"، مصدر سابق،

http://www.alwatan.com.kw

(157) Rachel Ehrenfeld, "Arafat¹s Purse: What it funds", American Center for Democracy, ACD, 13.9.2002,

http://public-integrity.org/articles/publications22.htm

(158) Alan Alan, "Re: What Happened to reform of Palestinian Authority?: Elections in Fateh within a year promises", The Jerusalem Times, independent Palestinian weekly, 4.3.2004,

www.jerusalem-times.net/article/news/details/detail.asp?id=4882

(159) Barsalou, Judy. "The long road to Palestinian reform", Middle East Policy, Op., Cit., pp. 157.

(١٦٠) صبحي عسيلة، "أبو مازن وبداية الطريق الصعب"، مصدر سابق، http://www.ahram.org.eg

(161) Barsalou, Judy. "The long road to Palestinian reform", Middle East Policy, Op., Cit., pp. 157.

(١٦٢) أحمد جمال الدين، "استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى في الشرق الأوسط"، شئون الشرق الأوسط، ع١٠، ٤-٢٠٠٤/٧/١٠، ص٢٢٢-٢٢٣.

(163) Yossi Alpher, "With a little help from their friends?", May 13, 2002, http://www.bitterlemons.org/previous/bl130502ed17.html

(١٦٤) واضع مقدمة التقرير ليسلي غيلب رئيس مجلس العلاقات الخارجية، ومدير المشروع هنري سيجمان، ورئيس الفريق ميشيل روكارد رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، ومؤلفاه الرئيسيان يزيد الصايغ وخليل الشقاقي. ويضم فريق العمل المستقل رجال دولة أوروبيين وعرب وأمريكيين. لكن التقرير يظل أمريكي التوجه في المقام الأول.

(١٦٥) يزيد الصايغ وخليل الشقاقي، "تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية: تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية"، إشراف ليسلي غيلب وهنري سيجمان وميشيل روكارد،

http://www.pcpsr.org/arabic/cfr/full1.html#hrad1

(١٦٦) سميح شبيب، "المطلب الرئيسي للإصلاح: عرض شامل للنقاشات في الضفة الغربية بعد الاجتياح"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٥١، صيف ٢٠٠٢، ص٦٥-٦٦.

١٦٧ صالح محمد النعامي، "إصلاح السلطة الفلسطينية حجة لإجهاض المقاومة"، مصدر سابق،

http://www.islamonline.net/

(١٦٨) "المطالب الأمريكية بتوحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية الأهداف والآثار"، إخوان أون لاين، ٢٠٠٣/٠٩/٠٣،

http://72.14.207.104/search?q=cache:57TEYfONUH0J:ikhwanonline.net/poxy/index.php

(169) Abu Sharif, Bassam. "Where does reform stand in Palestinian Authority ministries?", 21.8.2003. http://world.mediamonitors.net/content/view/full/226

(170) "A Reform of the Palestinian Authority Stop Violence in Palestine? And What Will?", 1.4.2003, http://www.truth-and-justice.info/protectorate.html

(171) Barsalou, Judy. "The long road to Palestinian reform". Middle East Policy, Op., Cit., pp. 162.

(١٧٢) انظر: "الإصلاحات الفلسطينية بين الحاجة الوطنية والإملاءات الخارجية"، برنامج أكثر من رأي، لندن: قناة الجزيرة، تقديم سامي حداد، استضافة عبد الجواد صالح وماجد الزير وحسن عصفور، ٢٠٠٢/٠٥/٢٤،

http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=90691

(١٧٣) سعيد عكاشة، "أبو مازن ومعضلات الداخل الفلسطيني"، السياسة الدولية، ع١٦٠، إبريل ٢٠٠٥، مج٤٠، ص١٥٢- ١٥٣.

(١٧٤) يمكن الرجوع إلى تصريحات محمود عباس بعد توليه منصب رئيس السلطة للتعرف على رؤيته الإصلاحية، أنظر: ماجد كيالي، "الانتخابات الفلسطينية الأبعاد والإشكاليات النتائج والاستحقاقات"، شئون عربية، مصدر سابق، ص١٨- ٢٢.

(١٧٥) ماجد كيالي ، "بعد أن دفنت اتفاق أوسلو إدارة بوش تقود عملية الإطاحة بعرفات"،
http://micpal.info/articledetails.asp?id=272

(١٧٦) "استهداف حركة المقاومة..."، مصدر سابق،
http://www.ppsc.info

(١٧٧) د. نبيل عمرو، "إصلاح السلطة الفلسطينية من الداخل"، 2002/5/8،
http://www.islam-online.net/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=Q48DMK

(١٧٨) "الإصلاح وأجندة شارون"،
http://www.albayan.co.ae/albayan/2002/05/26/ray/2.htm

(١٧٩) انظر: عادل أبو هاشم ، "متى يصدر أبو مازن.."، مصدر سابق، http://www.amin.org . عادل أبو هاشم، "من خلال حالة الجمود والتردي والتأزم التي تعيشها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، وفي الوقت الذي يصعد فيه الاحتلال الصهيوني لعدوانه على كل ما هو فلسطيني تبرز بين الحين والحين في أوساط ومحافل غربية معينة اهتمامات وتساؤلات مريبة تمس جوهر القضية الفلسطينية"،
http://www.alsbah.net/alsbah_nuke/modules.php?name=News&file=article&sid=977

(١٨٠) سميح شبيب، "المطلب الرئيسي للإصلاح: عرض شامل للنقاشات في الضفة الغربية بعد الاجتياح"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق، ص٦٥.

(١٨١) شروط الإصلاح الحقيقي وليس الشكلي، هي: وضع دساتير ديمقراطية، إقامة حياة برلمانية سليمة، حرية التعبير والصحافة، إلغاء جميع القيود المفروضة على ذلك، الفصل بين السلطات، إصلاح القضاء واستقلاله، السماح بتشكيل أحزاب سياسية ونقابات عمالية واتحادات طلابية ونسائية، إعطاء المرأة حقوقها، وحرية قوى المجتمع في ممارسة دورها. عبد الرحمن النعيمي، مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، المستقبل العربي، ع٣١٨، ٢٠٠٥/٨، ص١٠٢.

(182) Alastair Crooke, "Prospects for Palestinian Security Reform", http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=16504#israeli

(١٨٣) آلستير كروك، "آفاق الإصلاح الأمني الفلسطيني"، نشرة الإصلاح العربي،
http://www.alwatan.com.kw/arb/default.aspx?isu=20050200000301#20050200000301128

(١٨٤) يزيد الصائغ "المطلوب أولًا إصلاح السلطة الفلسطينية"،
www.alwatan-news.com/data/20050608/printit.asp?news=writer4

(١٨٥) نبيل زكي، "ندوة الشيخة موزة"،
http://www.alwafd.org/front/detail.php?id=3142&cat=articles&PHPSESSID=2d2b60d682e9b7cd52ae66e0e327f969

(186) *Ravi Nessman*, "World Bank Head Pushes Palestinian Reform", The Associated Press, December 21, 2004, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A17337-2004Dec21.html

(١٨٧) ماجد كيالي، "مشاريع الإصلاح في المنطقة: تنافسات خارجية وتجاذبات إقليمية"، شئون عربية، ع١١٩، خريف٢٠٠٤، ص٥٢.

(١٨٨) د. حسن أبو طالب، "مستقبل النظام العربي والإصلاح المزدوج"، شئون عربية، ع١٢٢، صيف ٢٠٠٥، ص٩٤-٩٥.

(١٨٩) لمعرفة دور اللجنة الرباعية الدولية وفريق العمل الدولي المكلف بالإصلاح الفلسطيني يمكن الرجوع إلى: لقاء لندن ٢٠٠٢/٧/٢، لقاء باريس ٢٢-٢٠٠٢/٨/٢٣، لقاء الأردن ١٤-٢٠٠٢/١١/١٥، ولقاء لندن ٢٠٠٣/٢/٢٩، ولقاء لندن ٢٠٠٥/٣/٢. أنظر: "Statement of the Task Force on Palestinian Reform", February 20, 2003, London, http://domino.un.org/UNISPAL.nsf/3d14c9e5cdaa296d85256cbf005aa3eb/fddef9f125e05575.85256cd3006173af!OpenDocument

"London Conference on Palestinian Reform", 14th January 2003, Information & Press Library, Resource Library, http://www.caabu.org/press/documents/palestinian-reform.html"Statement of the Task Force on Palestinian Reform, November 14-15, 2002, Jordan", US department of state, Media Note, Office of the Spokesman, Washington, DC, November 16, 2002, http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2002/15194.htm "Statement of the Task Force on Palestinian Reform: Paris 22-23 August 2002", Task Force on Palestinian Reform, August 23, 2002, http://europa-eu-un.org/articles/en/article_1581_en.htm"Palestinian reform", Feb 20th 2003, Economist, http://www.economist.com/displayStory.cfm?Story_ID=S')H8%25QA%2B%23%20P%22T%0A

(١٩٠) لمزيد من التفصيل انظر: ماجد كيالي، "مشاريع الإصلاح في المنطقة.."، شئون عربية، مصدر سابق، ص٥٢.

د. حسن أبو طالب، "مستقبل النظام العربي والإصلاح المزدوج"، شئون عربية، مصدر سابق، ص٩٥-٩٦.

(١٩١) ماجد كيالي، "مشاريع الإصلاح في المنطقة.. "، شئون عربية، مصدر سابق، ص٥٣.

(192) "Quartet to discuss aid for Palestinian reform", http://www.paksearch.com/br2002/Jul/10/_Quartet_%20to%20discuss%20aid%20for%20Palestinian%20reform.htm

(193) "Security Council voices support for international task force on Palestinian reform", 22 August 2002, http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=4527&Cr=palestin&Cr1=

(١٩٤) "أنان يكشف عن انحيازه الكامل للكيان الصهيوني"، http://www.qudsway.com/akhbar/arshiv/2004/7-2004/b/Akbar7&15&4043.htm

(١٩٥) هاني عياد، "الرؤية الأمريكية في التنفيذ: الإصلاحات والدعم لا يقودان إلى حل"، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مختارات إسرائيلية، ع٩٢، س٨، ٢٠٠٢/٨، ص١٠٣.

(١٩٦) "محطات في قطار التسوية الفلسطينية.."،مصدر سابق، www.rezgar.com

(١٩٧) د. أحمد أبو دية، تقرير حول عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية: دوافع ومتطلبات الإصلاح وآلياته ومنجزاته، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٤/١.

(١٩٨) انظر: هاني عياد، "الرؤية الأمريكية في التنفيذ: الإصلاحات والدعم لا يقودان إلى حل"، مختارات إسرائيلية، مصدر سابق، ص١٠٤-١٠٥.

١٩٩ انظر:

"Optimism colors start of Palestinian reform meeting in London", http://www.theallineed.com/news/0503/014677.htm.

"Palestinian reform talks open in London", 14 Jan 2003, http://iafrica.com/news/worldnews/201180.htm

"London talks on Palestinian reform open", http://www.theallineed.com/news/0503/016978.htm

(٢٠٠) أحمد حمادة، "ما بعد الانتخابات الفلسطينية"، قضايا الثورة، ٢٠٠٥/١/١٢،

http://thawra.alwehda.gov.sy/_kuttab_a.asp?FileName=8886413152005011193717

(٢٠١) انظر:

Outcomes Of London Conf. On Palestinian Reform", 15 January 2003, Press Release: UK Government, http://www.scoop.co.nz/stories/WO0301/S00063.htm

Peter C. Valenti, "Palestinian Authority: Empty Chairs", World Press Review, VOL.50, No. 3, 3/2003. http://www.worldpress.org/print_article.cfm?article_id=1061&dont=yes

(٢٠٢) د. إبراهيم علوش ، "نداء إلى أبطال المقاومة: لا بد من إجهاض حوارات القاهرة بأي ثمن"، http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/NidaalilMuqawama.htm

(203) Seumas Milne, "Pushing Palestinian Reform", November 18, 2004, http://www.tompaine.com/articles/pushing_palestinian_reform.php

(204) "Hopes pinned on Palestinian reform", Economist, Feb 20th 2003, http://www.economist.com/printedition/displayStory.cfm?Story_ID=1592549

(٢٠٥) "بمشاركة أبوالغيط ورايس وأنان مؤتمر لندن بشأن الإصلاح الفلسطيني بعد غد: اللجنة الرباعية تجتمع لبحث عملية السلام"، ٢٠٠٥/٢/٢٧، http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/2/27/FRON16.HTM

(206) "Palestinian authority starts reform, Abbas prepares to take oath", 1/12/2005, http://www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/050112/2005011204.html

(٢٠٧) لاري غاربر، "الإصلاح الفلسطيني والمساعدة الدولية"، نشرة الإصلاح العربي، http://www.alwatan.com.kw/arb/default.aspx?isu=20050200000301#20050200000301128

(٢٠٨) زاهر الأفغاني، "الخلاف البريطاني الإسرائيلي شكلي وظاهري لا أكثر"، مصدر سابق، http://www.alsbah.net

(٢٠٩) د. حسن أبو طالب، "مستقبل النظام العربي والإصلاح المزدوج"، شئون عربية، مصدر سابق، ص٩٤.

(٢١٠) د. حسن أبو طالب، "مستقبل النظام العربي والإصلاح المزدوج"، شئون عربية، ع١٢٢، صيف ٢٠٠٥، ص٩٥.

(٢١١) أحمد بهاء الدين شعبان، "الحراك السياسي في المنطقة: المظاهر، المبررات، الاتجاهات، الأبعاد، الآفاق"، شئون عربية، ع١٢٣، خريف ٢٠٠٥، ص١٣، ص١٥.

(٢١٢) سعيد رفعت، "نحو صياغة أمريكية جديدة لطبيعة الصراعات في المنطقة"، شئون عربية، ع١٢٢، صيف٢٠٠٥، ص٦-٧.

(٢١٣) محمد عبد اللطيف حجازي، "من أقوال الصحف العالمية (٢٦)"، ٢٠٠٢/٦/٢٨،

http://www.alrabetta.ae/content/view/3144/49/

(٢١٤) غسان سلامة، "نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع"، المستقبل العربي، ع٣٠٤، ٢٠٠٤/٦، ص٢٢-٢٤.

(٢١٥) اعتمدنا في ذلك بصفة أساسية على: عبد المالك سالمان، "بيان بوش وسراب الركض وراء السلام الأمريكي"، http://www.alwatan.com/graphics/2002/07july/01.7/heads/ot8.htm

(٢١٦) خليل العناني، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم: رؤية مستقبلية"، شئون عربية، مصدر سابق، ص١٠٠.

(٢١٧) اعتمدنا أيضًا على: عبد المالك سالمان، "بيان بوش وسراب الركض.."، مصدر سابق، http://www.alwatan.com

(٢١٨) المصدر السابق نفسه.

(٢١٩) السابق نفسه.

(٢٢٠) "سيناريوهات التسوية على الساحة الفلسطينية"، ٢٠٠٢/٧/٣٠، http://www.aklaam.net/aqlam/print.php?id=408

(٢٢١) لمزيد من التفصيل انظر: محمد خالد الأزعر، "رؤى الإصلاح في الحالة الفلسطينية: حدود الواقع والادعاء"، شئون عربية، ع١١٩، خريف ٢٠٠٤، ص١١-٢٥.

(٢٢٢) خالد الحروب، "الديموقراطية والمسألة الفلسطينية: درس من تونس "، www.alwatan.com.kw/arb/default.aspx?isu=20050400000303#10.

وانظر رأي آخر حول التناقضات في: د. إبراهيم أبراش، "إلى أين؟ بعد عامين على الانتفاضة"، مصدر سابق، http://www.sis.gov.ps

(٢٢٣) د. حسن أبو طالب، "دلالات في إصلاح السلطة الفلسطينية"، ٢٠٠٢/٥/٢٧، ع٤٢١٧٥، www.ahram.org.eg/archive/2002/5/27/FILE1.HTM

(٢٢٤) ماجد كيالي، "خطاب الديمقراطية الإسرائيلي: الشبهات والتوظيف"، شئون عربية، مصدر سابق، ص١٥-١٦.

(٢٢٥) المصدر السابق نفسه، ص٢٠-٢١.

(٢٢٦) عبد الإله بلقزيز، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، مصدر سابق، ص٩١.

(٢٢٧) "الإصلاح السياسي والمالي في فلسطين"، قناة الجزيرة، مصدر سابق، http://www.aljazeera.net

(٢٢٨) د. محمد خالد الأزعر، "مصير عرفات أم مصير النظام والقضية؟!"، ٢٠٠٢/٠٧/٠٧، http://taarafu.islamonline.net/arabic/politics/2002/07/article06.shtml

(٢٢٩) عبد الإله بلقزيز، "الانتخابات الفلسطينية: حماس في مختبر السلطة"، المستقبل العربي، مصدر سابق، ص١٢.

(٢٣٠) بيرتوس هندريكس ، "حماس في السلطة.. ما العمل؟"، ترجمة: محمد عبد الحميد عبد الرحمن، ٢٠٠٦/٢/١٧، http://www.aljesr.nl/reports/172200630.htm

(٢٣١) حول أبرز ملامح الإصلاح المطلوب فلسطينيًا انظر: عصام يونس، "حتى لا تكون السلطة الفلسطينية وبالًا!!"، www.cihrs.org/periodicals/Sawasiah/A_45-46/Sawasiah_A_45-46_26-27.htm Nassar Ibrahim & Dr.Majed Nassar, Reform and the Restructuring in Palestinian Society: Free will of the People or Conditions of Globalization?, 26.03.2003, http://prod.indymedia.nl/nl/2003/03/10788.shtml

(٢٣٢) د. إبراهيم أبراش، "إلى أين؟ بعد عامين على الانتفاضة"، مصدر سابق، http://www.sis.gov.ps

(٢٣٣) انظر: عادل أبو هاشم ، "متى يصدر أبو مازن البيان رقم ١؟"، مصدر سابق، http://www.amin.org.

Abu Sharif, Bassam. "Where does reform stand in Palestinian Authority ministries?", op., Cit,

(٢٣٤) وصل الاتفاق في الرؤى حدًّا جعل كل الرؤساء الأمريكيين -كما يقول محمد القدوسي- محض موظفين يؤدون دورهم المرسوم نحو إقامة ذلك الكيان والحفاظ عليه. والآن يرى الصهاينة أنهم انتهوا من إحكام قبضتهم على عنق الولايات المتحدة. ويؤيد هذا الرأي من زاوية أخرى ما ذهب إليه يوسف الطويل الذي يعتبر أن جون كنيدي هو الرئيس الأمريكي الوحيد الذي شذَّ عن هذه القاعدة، ويرجع ذلك إلى اعتبارات دينية، فكنيدي كاثوليكي لا يؤمن بالعقيدة البيورتانية البروتستانتية التي تؤمن بعودة المسيح من جديد وظهوره في أرض فلسطين، وأنه يجب العمل على تثبيت دولة إسرائيل ومساندتها كفريضة دينية تمهيدًا لظهور المسيح بينهم كما حدث

في السابق. هذه الرؤية بطبيعة الحال تخالف نظرية عبد الوهاب المسيري القائلة بأداء إسرائيل وأداء اليهود في المجتمع الأمريكي دورًا وظيفيًّا محددًا، وأن الدين وظف توظيفًا وأُقحم إقحامًا لخدمة الأغراض الاستعمارية. لكل رأي حججه وأسانيده، لمزيد من التفصيل حول هذين الرأيين المتعارضين، انظر: عبد الوهاب المسيري، اليهود واليهودية والصهيونية، القاهرة: دار الشروق، ج١، ج٢. يوسف الطويل، الصليبيون الجدد: الحملة الثامنة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥. يوسف الطويل، حملة بوش الصليبية على العالم الإسلامي والعالم، مصدر سابق. محمد القدوسي، "تاريخية الحضور اليهودي في السياسة الأمريكية"، المنار الجديد، ع٢٥، ١/٢٠٠٤، س٧، ص٧٢-٨٢.

(٢٣٥) د. محمد خالد الأزعر، "مصير عرفات أم مصير النظام والقضية؟!"، مصدر سابق، http://taarafu.islamonline.net

(٢٣٦) عصام يونس، "حتى لا تكون السلطة الفلسطينية وبالًا"، http://www.cihrs.org/periodicals/Sawasiah/A_45-46/Sawasiah_A_45-46_26-27.htm

(٢٣٧) "هذا الملف"، مصدر سابق، www.cihrs.org

(238) Dan Diker and other. "What Happened to Reform of the Palestinian Authority", Institute for Contemporary Affairs, Op., Cit., http://www.jcpa.org

(٢٣٩) سميح شبيب، "من الاجتياح إلى الإصلاح: الملف الضائع: مناقشات المؤتمر السابع لـ "مواطن"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٥٢، خريف ٢٠٠٢، ص٦٦-٧٣.

(٢٤٠) انظر: نايف حواتمة، "التحايل على الإصلاح لعبة روليت روسية"، ٩/٢٠٠٤، www.almassar.com/news/news5.html .

د. إبراهيم أبراش، "النظام السياسي الفلسطيني ولد مأزومًا ولم يزل"، السياسة الدولية، ع١٥٥، يناير ٢٠٠٤، مج٣٩، ص٤٦.

(٢٤١) د. السيد عوض عثمان، "جدل الإصلاح الفلسطيني بين الضرورات الوطنية والإملاءات الخارجية (١)"، مختارات إسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/CI1R13.HTM

(٢٤٢) هاني المصري، "فلسطين أمام مفترق طرق"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٥١، صيف ٢٠٠٢، ص٥١.

(٢٤٣) سميح شبيب، "المطلب الرئيسي للإصلاح: عرض شامل للنقاشات في الضفة الغربية بعد الاجتياح"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق، ص٦٦.

(٢٤٤) يزيد الصائغ "المطلوب أولًا إصلاح السلطة الفلسطينية"، مصدر سابق، http://www.alwatan-news.com

(245) "Calls for Reform in the Palestinian Authority: Part I: Political Reforms: Inquiry and Analysis: Palestinian Authority/ Reform in the Arab and Muslim World", MEMRI, Washington, DC, http://www.worthynews.com/news-features-3/reform-pa-1.html

(٢٤٦) عادل أبو هاشم، "من خلال حالة الجمود والتردي والتأزم.."، مصدر سابق، http://www.alsbah.net/

(247) Brown, Nathan. "Evaluating Palestinian Reform", Carnegie Paper No. 59, May 2005, http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=16974&prog=zgp&proj=zdrl,zme

(٢٤٨) نايف حواتمة، "التحايل على الإصلاح الفلسطيني.."، مصدر سابق. http://www.almassar.com

(٢٤٩) محمد المجذوب، "مشروع الإعلان عن الديمقراطية والإصلاح"، المستقبل العربي، ع٣٠٤، ٦/٢٠٠٤، ص٩٩-١٠٣.

(٢٥٠) حسين العودات، "الرأي العام العربي بين التباس المفاهيم وتعثر القضايا وتواطؤ المثقفين"، شئون عربية، ع١٢٢، صيف٢٠٠٥، ص٦٣.

(٢٥١) عماد الدين حلمي عبد الفتاح، "أزمة الديمقراطية في البلدان العربية اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي: مجموعة مؤلفين"، شئون عربية، ع١٢٢، صيف ٢٠٠٥، ص٢٣٤-٢٣٩.

(٢٥٢) د. عمار علي حسن، "ثلاثة مشاهد سلبية للتفكير والممارسة السياسية العربية"، شئون عربية، ع١٢٢، صيف ٢٠٠٥، ص١٢٠-١٢٨.

(٢٥٣) د. أسامة الغزالي حرب، "الإصلاح من الداخل"، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص٧.

(٢٥٤) يمكن تقييم هذا الأمر في ضوء الرجوع إلى مؤتمر القمة العربية في تونس (٢٩-٢٠٠٤/٣/٣٠) حول استحداث الإصلاحات المختلفة لإعادة ترتيب البيت العربي تماشيًا مع ما تريده واشنطن، وقراءة وثيقة مؤتمر مكتبة الاسكندرية حول:

"قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ"، التي تعكس تصورات الإصلاح العربية دون وصايا خارجية. لمزيد من التفصيل، أنظر في ذلك: د. أحمد يوسف القرعي، "دور المجتمع المدني في الإصلاح العربي"، السياسة الدولية، ع١٥٦، إبريل ٢٠٠٤، مج٣٩، ص٩٤.

(٢٥٥) محمد مصطفى محمود، "المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية"، شئون عربية، ع١٢١، ربيع ٢٠٠٥، ص٢٤٠.

(٢٥٦) سعيد رفعت، "إرهاصات التغيير في المنطقة العربية"، شئون عربية، ع١٢٣، خريف ٢٠٠٥، ص٦-١١.

(٢٥٧) خالد الحروب، "السياسات العربية والرأي العام العربي: ثقافة الاستهانة وحدود الاستجابة"، شئون عربية، ع١٢٢، صيف ٢٠٠٥، ص٧٤.

(٢٥٨) حول التجربة الفلسطينية الذاتية في الإصلاح منذ نشوء السلطة الوطنية، أنظر: حمدي شقورة، "الإصلاح في السلطة الفلسطينية بين المطالب المجتمعية والضغوط الخارجية"، مجلة سواسية،

http://www.cihrs.org/periodicals/Sawasiah/A_45-46/Sawasiah_A_45-46_26-27.htm

(259) Henry Siegman, Khalil Shikaki & Yezid Sayigh, "Prospects for Palestinian Reform", June 20, 2002, http://www.cfr.org/publication/4644/prospects_for_palestinian_reform.html

(٢٦٠) محمد جمال باروت، "الإصلاح الفلسطيني من سلطة المستشارين إلى سلطة المؤسسات"،

www.alwatan.com.sa/daily/20020523/writers/writers20b.htm

(٢٦١) انظر: غازي الصوراني، "أي تنمية للفلسطينيين. الواقع والآفاق"، المستقبل العربي، ع٣١٨، ٨/٢٠٠٥، ص١٠٦-١٢٧.

(٢٦٢) عز الدين سعيد، "إصلاح السلطة الفلسطينية يحتاج جهودًا هائلة"، صحيفة الجزيرة، ع١٠٨٢٤، ٦ ربيع الأول ١٤٢٣،

http://www.suhuf.net.sa/2002jaz/may/18/du6.htm

263 Nathan J. Brown, "Democracy and Rule of Law Project: Papers Evaluation Palestinian Reform", Carnegie: Middle East Series, Number 59, June 2005, http://www.carnegieendowment.org/programs/global/index.cfm?fa=proj&id=101&proj=zdrl. www.CarnegieEndowment.org/democracy.

(٢٦٤) توفيق أبو بكر، "أين الإصلاح في السلطة الفلسطينية؟"، ١٥/٥/٢٠٠٢،

http://www.albayan.co.ae/albayan/2002/05/15/sya/40.htm

(٢٦٥) "المساعدات اليابانية للسلطة الفلسطينية ولمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني"، ٢١/٣/٢٠٠٤،

http://www.eg.emb-japan.go.jp/a/press/2004/26.htm

(266) Yara Salem, "Vive La Reforme", Future "Focus On" features will highlight ministerial reform, judicial reform and Palestinian elections, http://www.usaid.gov/wbg/focus_5.htm

(267) Ziad Abu-Amer, "Palestine: The Region's Second Democracy?", http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=16504#israeli

(٢٦٨) حول انعكاسات الاقتراع الفلسطيني لدعم الإصلاح، انظر:

"Palestinian Poll Reflects Support for Political Reform and New Elections", June 11, 2002, http://www.usaid.gov/wbg/headline_34.htm

(269) Meyrav Wurmser, "A Ray of Hope? The future for Palestinian reform", National Review Online, October 16, 2002, http://www.benadorassociates.com/article/139

(270) Francesca Sawalha, "Muasher: Jordan supports Palestinian reform, but process is up to Palestinians", Jordan Times, August 28, 2002, http://www.jordanembassyus.org/08282002001.htm

(٢٧١) د. أحمد ثابت، "النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي"، شئون عربية، مصدر سابق، ص٧٢.

(٢٧٢) خليل العناني، "المأزق الراهن للديمقراطية العربية"، شئون عربية، ع١٢٢، صيف ٢٠٠٥، ص٣٤.

(٢٧٣) لاري غاربر، "الإصلاح الفلسطيني والمساعدة الدولية"، مصدر سابق، http://www.alwatan.com.kw

(٢٧٤) د. عماد جاد، "إسرائيل ومطالب إصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية"، مختارات إسرائيلية، س٨، يونيو ٢٠٠٢، ص٢.

(٢٧٥) زاهر الأفغاني، "الخلاف البريطاني الإسرائيلي شكلي وظاهري لا أكثر"،

http://www.alsbah.net/alsbah_nuke/modules.php?name=News&file=article&sid=143

(٢٧٦) ممدوح نوفل، "النظام السياسي الفلسطيني والنفضة الفكرية التنظيمية المطلوبة "، مصدر سابق،

http://www.mnofal.ps

(٢٧٧)عبد الإله بلقزيز، "ما على السلطة والمقاومة تجاه بعضهما"، الخليج، ٢٠٠١/١٢/٢٥.

(٢٧٨) د. أحمد مجدلاني، "العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قراءة من منظور جديد"، الانتفاضة، ع٨٢، ٢٠٠١/٥/٢٠، http://www.pinonline.net/intifada-newsletter/82

(٢٧٩) الموقف الأمريكي ليس ثابتًا من كل الحركات الإسلامية، وخاصة في فترة ما قبل أحداث سبتمبر وما قبل ظهور تنظيم القاعدة، حيث قسمتها الإدارة الأمريكية إلى قسمين: حركات ترتبط بعلاقة وثيقة مع إيران وتعارض عملية التسوية ترى أنه يجب القضاء عليها، وحركات تعتقد واشنطن أنه يمكن دفعها إلى الانخراط في عملية التسوية وتجنب استعدائها. وقد تأملت الولايات المتحدة أن تغير حماس من أدائها في بداية التسعينيات ومع توليها الحكومة الفلسطينية. لكن ذلك لم يحدث، وظلت متمسكة بالخيار الانتفاضي. الأمر الذي جعل الإدارة الأمريكية تستمر في تصنيفها مع حزب الله من القسم الأول ينبغي القضاء عليهما. وهنا أصبح التقسيم الجديد لا يرتبط بإيران، وإنما بالفرق بين الحركات الإسلامية التي ترفع ثقافة المقاومة والانتفاض المستمر في وجه المشاريع الاستعمارية للمنطقة، والحركات المهادنة التي تتصور الإدارة الأمريكية أنه يمكن احتواؤها. علي جوني، "الحركة الإسلامية بين المهادنة والصدام"، شؤون الأوسط، ع٣٠، ١٩٩٤/٦، ص١٢٠-١٢١.

(٢٨٠) محمد حسنين هيكل، "وقفة مع الصديق الأمريكي"، الخليج، ٢٠٠١/٣/٣١.

(٢٨١) حول تداعيات احتلال العراق على الانتفاضة والقضية والفلسطينية وإضعاف موقفها ومحاولات فرض التسوية وانتهاء خريطة الطريق، وتحولات السياسة الأمريكية في المنطقة، والمكاسب التي حققتها إسرائيل من احتلال العراق، أنظر: ماجد كيالي، "تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على القضية الفلسطينية"، شؤون عربية، ع١١٣، ٢٠٠٣، ص٢٢، ص٢٦، ٣٢. د. محمد خالد الأزعر، "احتلال العراق: التسوية الفلسطينية وخريطة الطريق: المسار والمصير"، شؤون عربية، ع١١٤، صيف ٢٠٠٣، ص٤٥-٦٥. د. عماد جاد، "تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على دور إسرائيل بالمنطقة"، شؤون عربية، ع١١٣، ٢٠٠٣، ص٣٥-٤٤.

(٢٨٢) المصدر السابق نفسه، ص٧٠.